جامعة يحي فارس بالمدية
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر ل م د في خصص: مالية المؤسسة

تحت عنوان

طرق واليات تمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

دراسة ميدانية بالوكالة الولائية لدعم وتنمية المقاولاتية

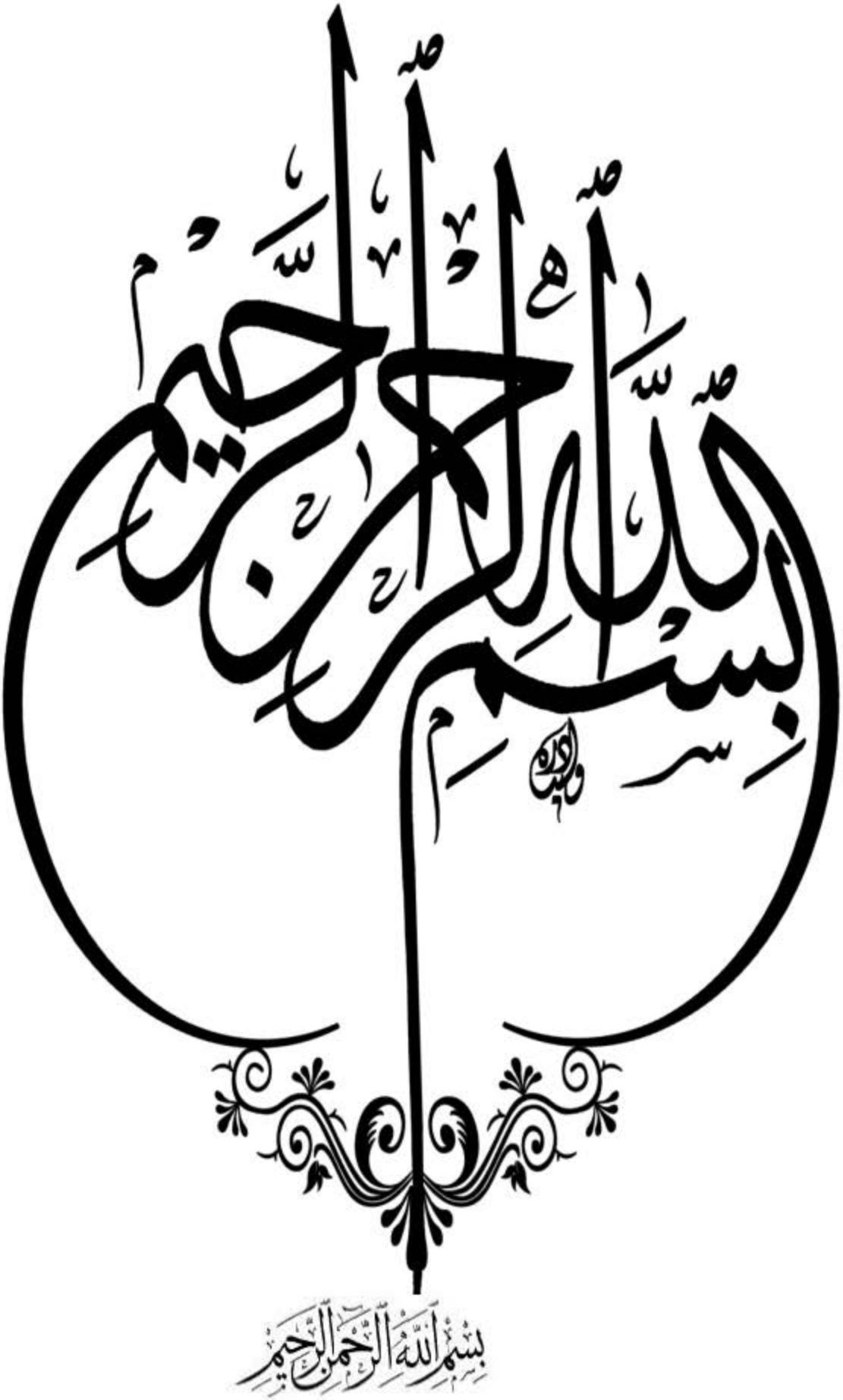
من إعداد الطالب:
عبد الحميد أيذال

تحت إشراف الأستاذ:
أ.د بوشنافة الصادق

لجنة المناقشة

الإسم واللقب	الصفة
أ.د. علوطي لمين	رئيسا
د. موساوي وردة	عضو ممتحن

السنة الدراسية 2024/2023


بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

حمدا كثيرا وشكرا جزيلا لخالقي ومولاي باسط الدين بالعطايا والنعم ذو الجلال والإكرام منبع التوفيق ميسر الأعمال الذي أنار لنا الدروب وسطر لنا الأسباب ما يكفي لقطف ثمرة الجهد والاجتهاد إلى الحبيب المصطفى عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم .

إلى من ضحى وبذل لأجلي في صغري وضعفي وأنفقا في سبيلي عمرهما بحب وسعادة ورضا إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله ورعاهما .

إلى زوجتي رفيقة دربي رزقها الله الصحة والعافية، إلى ابني وبناتي قرة عيني الياس، تينهينان، وفاء حفظهم الله وبارك فيهم، إلى كل الأهل والأقارب إلى كل أصدقائي إلى جميع زملاء دفعة السنة ثانية ماستر مالية المؤسسة إلى كل من في قلبي ونسيه قلمي .

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع

عبدالحميد

شكر و تقدير

الحمد لله الذي أنعم علي بنعمة العلم، ووفقني لإنجاز هذا العمل وإتمامه.

نتقدم بالشكر الجزيل والتقدير الخالص والاحترام الفائق إلى كل من ساعدني

في انجاز هذا العمل المتواضع، وأخص بالذكر:
المشرف الأستاذ الدكتورالصادق بوشنافة

الذي تفضل بالإشراف على هذه الدراسة منذ أن كان مجرد فكرة حتى اكتمل في صورته النهائية، ولم يدخر جهدا في مساعدتي بما قدمه من توجيهات ونصائح ثمينة زادت من قيمة الدراسة.

كما أتقدم بجزيل الشكر وخالص التقدير والاحترام إلى كل من ساهم من قريب أو من بعيد في انجاز هذا العمل المتواضع ولو بشطر كلمة.

"جزاكم الله عني كل خير"

عبد الحميد

المستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مساهمة أجهزة الدعم في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ، كجهاز من أجهزة الدعم الحالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة الممتدة منذ النشأة الى غاية 2022 ، وذلك للدور الفعال الذي تلعبه هذه المؤسسات في الرفع من المستوى الاقتصادي و الاجتماعي من خلال الزيادة في الناتج الوطني الخام والتقليص من حجم البطالة ، كما تم الاعتماد على المنهج الوصفي فيما يخص الجانب النظري لأنه الملائم لتقرير الحقائق بينما تم الاعتماد على منهج دراسة ميدانية فيما يتعلق بالجانب التطبيقي من أجل إسقاط الدراسة على هذا الجهاز واستخدامنا مجموعة من الكتب والمذكرات وبعض الوثائق الخاصة بالوكالة والمعلومات المستسقاة من المسؤولين عليها خلال التربص.

ومن خلال الجهود المبذولة من طرف الدولة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والإمكانيات المالية والمادية الضخمة التي خصصت لدعم هذا القطاع، استخلصنا أن الآليات التمويلية المنتهجة من الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، كان لها أثر إيجابي في مجال تمويل وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما ساهمت في دعم السياسات المنتهجة لخلق مناصب الشغل، كما اقترحنا تقليص الإجراءات الإدارية وتقديم الدعم المالي والفني والمرافقة الحقيقية والمتابعة وتقديم الإرشادات.

الكلمات المفتاحية: مؤسسات الصغيرة والمتوسطة - تمويل - الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية - الدعم المالي - الدعم الفني - هياكل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

Summary:

This study aims to identify the contribution of support agencies in financing small and medium enterprises within the framework of the National Agency for Entrepreneurship Support and Development, as one of the current support agencies for small and medium enterprises during the period extending from inception until 2022, due to the effective role that these institutions play in raising the level Economic and social through the increase in the gross national product and the reduction in the size of unemployment. The descriptive approach was also relied upon with regard to the theoretical side because it is appropriate for determining the facts, while reliance was placed on a field study approach with regard to the applied aspect in order to project the study onto this device and we used a group of Books, notes, some documents related to the agency, and information gleaned from those responsible during the surveillance.

Through the efforts made by the state to develop small and medium enterprises and the huge financial and material capabilities allocated to support this sector, we concluded that the financing mechanisms adopted by the National Agency for Entrepreneurship Support and Development had a positive impact in the field of financing and establishing small and medium enterprises, and also contributed to supporting policies. We also proposed reducing administrative procedures, providing financial and technical support, real accompaniment, follow-up, and providing guidance.

Keywords: small and medium enterprises - financing - the National Agency for Entrepreneurship Support and Development - financial support - technical support - small and medium enterprise support structures.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الاهداء	/
الشكر	/
المستخلص	I
فهرس المحتويات	II
فهرس الجداول	IV
فهرس الملاحق	V
مقدمة: الإشكالية: الإشكاليات الفرعية، الفرضيات، الحدود الزمانية والمكانية	ا-ب-ج-د-ه-و
الفصل الأول الإطار النظري والتشريعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	**01**
المبحث الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**01**
المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	**01**
المطلب الثاني: دوافع ضهور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**03**
المطلب الثالث: مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	**04**
خلاصة	**08**
المبحث الثاني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (أنواعها، خصائصها، تصنيفها والعناصر المكونة لها)	**08**
المطلب الأول: أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	**08**
المطلب الثاني: العناصر المكونة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**10**
المطلب الثالث خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**12**
المطلب الرابع: معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**15**
خلاصة	**21**
خاتمة الفصل	**21**

الفصل الثاني: استراتيجية الدولة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**22**
المبحث الأول: آليات وبرامج الدولة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**22**
المطلب الأول ماهية التمويل وخصائصه	**22**
المطلب الثاني: آليات الدعم والتمويل (أجهزة الدعم ومصادر التمويل)	**26**
خلاصة	**29**
المبحث الثاني: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد والتحديات التي تواجهها وأهمية دور الحكومة في دعمها	**30**
المطلب الأول: الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي	**30**
المطلب الثاني: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق مناصب عمل وتخفيض البطالة	**36**
المطلب الثالث: العوائق التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**40**
المطلب الرابع: أهمية دور الحكومة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	**44**
خلاصة	**47**
خاتمة الفصل	**47**
الفصل الثالث: دراسة ميدانية للوكالة المحلية لدعم وتنمية المقاولاتية: ANADE المدية	**48**
المبحث الأول: الإطار العام للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية	**48**
المبحث الثاني: شروط تأهيل أصحاب مشاريع المؤسسات في الجزائر	**52**
المبحث الثالث: الصيغ التمويلية التي تعتمدها الوكالة	**53**
المبحث الرابع: دليل حامل المشروع ومراحل الحصول على التمويل(القرض)	**59**
خاتمة الفصل	**71**
الخاتمة	**72**
المصادر والمراجع	**75**
الملاحق	**82**

فهرس الجداول

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	02
02	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة (2003-2022)	07
03	الفرق بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة	14
04	مميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن المؤسسات الكبيرة	15
05	المعايير الكمية في تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	16
06	يمثل الصيغ التمويلية	54
07	يمثل عدد الملفات المودعة منذ النشأة مقسمة على فترات	55
08	المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية منذ النشأة الى غاية ديسمبر 2022	56
09	توزيع المشاريع الممولة حسب الجنس وقطاع الاعمال من الانشاء لغاية 2022/12/31	57
10	يمثل عدد المشاريع الممولة حسب كل بلدية	58
11	يمثل شهادة المسير حامل المشروع	59

فهرس الملاحق

فهرس الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	ACCUSE DE RECEPTION DE DOSSIER	82
02	Formulaire d'inscription	82
03	Liste des équipements et services	84
04	شهادة مشاركة	86
05	شهادة التأهيل للاستفادة من مساعدة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب التمويل الثلاثي	87
06	FICHE DE PRESENTATION DE PROJET	89
07	PRESENTATION DE PROJET	91
08	(D.5) TCR PREVISIONNELS	93
09	(D.4) BILAN D'OUVERTURE	94
10	(D) ETUDE FINANCIER	95
11	قرار منح الامتيازات الضريبية والإعانات المالية الخاصة بالإنجاز مرحلة الانشاء	96
12	ملحق قرار منح الامتيازات الضريبية والإعانات المالية الخاصة بالإنجاز مرحلة الانشاء	98

المقدمة

مقدمة:

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعروفة أيضًا بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة دورًا حيويًا في الاقتصاد والمجتمع في الجزائر، وتحمل أهمية كبيرة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية. حيث تبرز هذه الأهمية **ما يلي:**

الأهمية الاقتصادية:

- تُعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محركًا رئيسيًا للنمو الاقتصادي وتحفيز الاقتصاد الوطني.
- تسهم في إنشاء فرص عمل جديدة، مما يقلل من معدلات البطالة ويعزز التنمية الاقتصادية المستدامة.
- تكون عادةً مرنة وقادرة على التكيف بسرعة، مما يشجع على التجديد والابتكار في مختلف القطاعات الاقتصادية:.
- تساهم في تشجيع روح ريادة الأعمال والتنافسية، مما يؤدي إلى تحسين جودة الخدمات والمنتجات.
- يمكن للشركات الصغيرة والمتوسطة تعزيز تنوع الاقتصاد من خلال تقديم منتجات وخدمات جديدة.

الأهمية الاجتماعية:

- تشجع على نشاط اقتصادي في المجتمعات المحلية وتسهم في تحسين مستوى معيشة الأفراد.
- تعزز التنمية المستدامة من خلال توفير فرص اقتصادية للسكان المحليين وتعزيز استدامة الموردين المحليين.
- تشجع على مشاركة الشباب والنساء في سوق العمل وتعزز التمكين الاقتصادي لهم.
- تسهم في تقليل الفوارق الاجتماعية من خلال توفير فرص العمل ودعم المشاريع في المناطق النائية.
- تساهم في بناء الهوية الاقتصادية الوطنية وتعزيز الاستقلال الاقتصادي.
- لذلك نرى ان المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لها دورًا حيويًا في تعزيز الاقتصاد وتحسين جودة حياة المجتمعات المحلية، مما يتطلب دعمها المستمر وتشجيعها لضمان استمرار تلك الإسهامات الإيجابية.

إشكالية الدراسة والأسئلة الفرعية/

إشكالية الدراسة:

مع تطور الاقتصاد وتعدد المجالات التي يمكن للأفراد والشركات العمل فيها، أصبح دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أمرًا حيويًا لتعزيز النمو الاقتصادي وتعزيز التنمية المستدامة في الجزائر، كما تلعب هذه الشركات دورًا أساسيًا في خلق فرص العمل وتعزيز الابتكار وتنويع قاعدة الاقتصاد، لذا فإن دعمها وتمكينها يعتبر أمرًا ضروريًا، كما يتطلب دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر نهجًا متعدد الأوجه يشمل توفير

الدعم المالي والتقني والتكويني، ويمكن تحقيق ذلك من خلال إنشاء برامج حكومية موجهة لتقديم القروض بفائدة منخفضة أو دعم رأس المال الاستثماري. بالإضافة إلى ذلك، يجب تطوير البنى التحتية لتوفير البيئة المناسبة للأعمال التجارية، مثل تحسين الاتصالات والنقل وتوفير الطاقة بأسعار معقولة، كما يمكن تعزيز قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديم برامج تدريبية وتطويرية تهدف إلى تعزيز المهارات الفنية والإدارية وتعزيز الابتكار والتسويق. يمكن للحكومة أيضًا تسهيل عمليات التصدير وتحسين الوصول إلى الأسواق الدولية من خلال التوجيه والتشجيع، ويعتبر دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر استثمارًا في المستقبل الاقتصادي للبلاد، حيث يمكن أن يؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي المستدام وتعزيز التوازن الاقتصادي والاجتماع، ومن بين الأجهزة التي تقدم الدعم المالي والتكويني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أجهزة عدة نذكر منها ما يلي:

- ✓ الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE)
- ✓ الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM)
- ✓ الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار (APPI)
- ✓ الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC)

وبنا على ما تم ذكره يمكن صياغة الإشكالية وطرحها كالتالي:

ماهي طرق وآليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوكالة الولائية لدعم وتنمية المقاولاتية المدية ANADE ؟

وللتمكن من الإجابة على الإشكالية الرئيسية، تم تجزئتها الى **الأسئلة الفرعية التالية:**

- ✓ ما أهمية دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البرامج والسياسات التي تنفذها الدولة الجزائرية ؟
- ✓ ما هي التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ؟
- ✓ ماهي أشكال الدعم وآليات توفير التمويل المخصصة لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ؟
- ✓ كيف يساهم الدعم المالي والتكويني من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ؟

فرضيات الدراسة:

انطلاقا من الأسئلة الفرعية المطروحة يمكن الاعتماد على الفرضيات التالية لإعطاء إجابات عن التساؤلات السابقة.

- ✓ يحظى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باهتمام كبير من طرف الدولة الجزائرية.

- ✓ تساهم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في دعم وتمويل المؤسسات الصغرية والمتوسطة.
- ✓ تواجه المؤسسات الصغرية والمتوسطة عدة عراقيل ومشاكل في التمويل.

أهمية الدراسة:

- تستمد هذه الدراسة أهميتها من خلال مزايا وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تعتبر محرك الاقتصاد وقاطرتها.
- كذلك أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدي الدولة في دعمه عن طريق مختلف الوكالات والهيئات والمؤسسات المالية المتخصصة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أهداف الدراسة:

- ✓ إبراز مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني.
- ✓ تسليط الضوء على خصائص ومميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ توضيح أهم ملامح سياسة الدولة في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقائمة على إنشاء أجهزة وهيئات متخصصة في دعم هذه المؤسسات
- ✓ التعرف على مختلف هياكل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- ✓ التعرف على دور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية كجهاز دعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ تحديد أهم الصعوبات والعوائق التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أسباب اختيار الموضوع: نذكر منها ما يلي/

- ✓ بحكم عملي والذي من خلاله أقوم بتوجيه الوافدين لمقر عملي بواسطة رسائل توجيهية الى الهيئات الداعمة والممولة للمشاريع والتي تربطنا بها اتفاقيات وذلك للراغبين في انشاء مؤسسات ومن بين هذه الهيئات الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.
- ✓ التعرف على آليات التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- ✓ موضوع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بين المواضيع الجديرة بالاهتمام والدراسة.
- ✓ رغبة البحث في ميدان الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأنه موضوع حيوي ويحظى باهتمام كبير في الجزائر.
- ✓ أهمية الموضوع في ظل التحولات الاقتصادية التي تمر بها البلاد.
- ✓ الوقوف على حقيقة وجوهر مشاكل التمويل التي تعيق تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

منهجية الدراسة:

من أجل الإجابة على مختلف تساؤلات الدراسة ومناقشة فرضياتها اعتمدنا على المناهج المستخدمة عادة في الدراسات المالية والاقتصادية، وهو المنهج الوصفي في الجانب النظري، أما الجانب الميداني فقد تم الاعتماد على المنهج التحليلي.

حدود الدراسة:

تتلخص حدود الدراسة فيما يلي:

الحدود الموضوعية: اقتصرت الدراسة على الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية كأحد أهم آليات الداعمة في حين لم يتم التطرق لبقية الأجهزة.

الحدود المكانية: شملت الدراسة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بولاية المدية.

الحدود الزمانية: تناولت الدراسة الفترة الممتدة من (2020 – 2022) وذلك اعتمادا على الإحصائيات المقدمة من طرف الوكالة.

الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى:

يوسف قريشي، سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر - 2005. حيث استعرض هذا البحث الإطار الشامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كموضوع للبحث مستقل، ثم ناقش إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مستعرضا مختلف العوائق التي تحول دون تطور هذا القطاع واستعرض مختلف الآليات التي وضعت في الجزائر لتجاوز الإشكالية المالية.

الدراسة الثانية

حفيف فوزية، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - حالة الجزائر - 2009. حيث تناول هذا البحث أهم المفاهيم المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، واستعرض نشأة وتطور هذه المؤسسات في الجزائر، والوزن الاقتصادي لها في الاقتصاد الوطني، مبينا أهم معوقات تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدها قام بدراسة المصادر التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مستعرضا لبعض التجارب الدولية في هذا المجال.

الدراسة الثالثة:

دراسة حايف سي حايف شراز وبركان دليلة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية للقضاء على البطالة في الجزائر 16-15 نوفمبر 2011.

في هذه الدراسة يهدف الباحثين الى إبراز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مواجهة مشكلة البطالة في الجزائر التي أدركت أن النهوض بهذا القطاع وإنشاء أكبر عدد ممكن من هذه المؤسسات هو السبيل الأساسي

للحد من خطورة مشكلة البطالة، نظرا لقدرة هذه الأخيرة على خلق الملايين من فرص العمل الجديدة والمساهمة الفعالة في تنمية الاقتصاد الوطني وذلك بإتباع المنهج الوصفي والتحليلي، وصولا بذلك إلى النتائج التالية:

- كثافة وجدية وأهمية الآليات والبرامج التي تم اعتمادها لمواجهة مشكلة البطالة والتخفيف من آثارها السلبية بغض النظر عن نجاحها أو فشلها، ذلك أن النجاح أو الفشل هو أمر مطروح وتتحكم فيه عدة عوامل داخلية وخارجية مالية واقتصادية، اجتماعية وحتى سياسية.

أهم ما يميز هذه الدراسة:

تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة من حيث معالجة إحصائيات أحدث ، سواء الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى الجزائر، أو الإحصائيات المقدمة من الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية فرع المدية، حيث أظهرت دراستنا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر حلا فاعلا لتدعيم اقتصاديات الدول المتخلفة والنامية، ذلك أنها لا تتطلب رؤوس أموال ضخمة فضلا عن مساهمتها الفاعلة في الناتج الوطني و تخفيضها لمعدلات البطالة كونها تعتمد في غالب الأحيان على أسلوب تكثيف اليد العاملة لتعويض نقص رؤوس الأموال، وأن الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر كان لها الأثر الإيجابي على تطور ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة التابعة منها للقطاع الخاص، إلا أنها لا تخلو من بعض المشاكل والمعوقات التي يجب على الحكومة أن تعطيها المزيد من الاهتمام والدعم للنهوض أكثر بهذا القطاع.

هيكل البحث:

وللإجابة عن التساؤلات التي تثيرها الدراسة وتحقيقا للمنهج العلمي المتعمد في بحث محاورها كي تتم الدراسة على أساسه وتسير على منواله ارتأيت معالجة هذا الموضوع في ثلاث فصول الأول تحت عنوان الإطار النظري والتشريعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي يضم مبحثين تم تخصيص المبحث الأول إلى مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما المبحث الثاني فتم التطرق فيه إلى أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها ومعايير تصنيفها والعناصر المكونة لها.

أما الفصل الثاني فقد اشتمل على استراتيجية الدولة الجزائرية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضم مبحثين، المبحث الأول تحت عنوان آليات وبرامج الدولة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما المبحث الثاني بعنوان دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية ومساهمتها في خلق مناصب العمل وتخفيض البطالة والتحديات التي تواجهها وأهمية دور الحكومة في دعمها.

أما الفصل الثالث بعنوان دراسة ميدانية للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE لولاية المدية، حول واقع الخدمات والبرامج ومدى فعاليتها والتي تقدمها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، من خلال

هذه الدراسة تطرقنا الى نبذة عن الوكالة ودورها في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي كانت في المبحث الأول، أما في المبحث الثاني شروط الحصول على التمويل والامتيازات المقدمة من طرف الوكالة وفي المبحث الثالث الصيغ التمويلية التي تعتمدها الوكالة وأخيرا المبحث الرابع تطرقت الى مراحل الحصول على التمويل.

أما خاتمة البحث فقد تضمنت حوصلة لنتائج الدراسة بتقديم توصيات لتعزيز دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفصل الأول الإطار النظري والتشريعي

الفصل الأول: الإطار النظري والتشريعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تمهيد:

تُعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من العناصر الحيوية في الاقتصاد الجزائري، حيث تلعب دورًا هامًا في تعزيز النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل. ولتفعيل دورها بشكل أفضل، اوجدت مجموعة من التشريعات والسياسات التي تنظم وتدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. على سبيل المثال، تم اعتماد قانون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عام 2001 بهدف تعزيز دور هذه المؤسسات في التنمية الاقتصادية وتحفيز ريادة الأعمال.

بالإضافة إلى ذلك، تقدم الحكومة الجزائرية مجموعة من الإجراءات الداعمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، مثل توفير التمويل والقروض بشروط ميسرة، وتقديم الدعم الفني والتكوين المهني، وتسهيل الوصول إلى الأسواق والتصدير.

ومع ذلك، تظل هناك تحديات تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مثل البيروقراطية، ونقص التمويل، وضعف البنية التحتية، وتحديات التسويق والتصدير.

باختصار، قامت الحكومة الجزائرية والجهات المعنية بتطوير إطار تشريعي ملائم وتقديم الدعم اللازم لتعزيز نمو واستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما يساهم في تعزيز الاقتصاد الوطني وتحسين مستوى معيشة المواطنين.

المبحث الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تشكل جزءًا هامًا من الاقتصاد، حيث تسهم في توفير فرص العمل وتعزيز النمو الاقتصادي، تُعرف هذه المؤسسات عادة بأنها تضم عددًا محدودًا من الموظفين وتكون حجمها أقل من المؤسسات الكبيرة، ويتنوع نطاقها من المشاريع الصغيرة التي تديرها عائلات إلى الشركات المتوسطة التي تلعب دورًا هامًا في الاقتصاد المحلي، كما تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورًا مهمًا في تعزيز التنمية المستدامة والمحلية في الجزائر.

المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر [1]

مكن تعريف قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب نص القانون رقم 02-17 المؤرخ في 11 ربيع الثاني 1438 الموافق لـ 10 يناير 2017 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نجد

1- المصدر (القانون رقم 17-02 يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المؤرخ في 2017/01/10، الجريدة الرسمية رقم 02 الصادرة في 11 يناير 2017).

بأنه يعرفها في نص المادة 05 كما يلي: "تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات:

- تشغل من 01 الى 250 شخص.
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري (02) دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة (500) مليون دينار جزائري.
- تستوفي شروط الاستقلالية.

وحسب المادة 05، 06، 07 من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تعرف المؤسسة المتوسطة والصغيرة والمصغرة على التوالي كما يلي:

- ✓ **المؤسسة الصغيرة:** تعرف بأنها مؤسسة تشغل من 10 إلى 49 شخصا، ورقم أعمالها لا يتعدى 200 مليون دج، ومجموع ميزانياتها السنوية لا يتعدى 100 مليون دج.
- ✓ **المؤسسة المصغرة:** تعرف بأنها مؤسسة تشغل من 1 إلى 9 أشخاص، ورقم أعمالها لا يتعدى 20 مليون دج، ومجموع ميزانياتها السنوية لا يتعدى 10 مليون دج.
- ✓ **المؤسسة المتوسطة:** تعرف بأنها مؤسسة تشغل من 50 إلى 250 شخصا، ورقم أعمالها محصور بين 200 مليون دج و2 مليار دج، ومجموع ميزانياتها السنوية محصور بين 100 مليون دج و500 مليون دج.

جدول: رقم 1/ تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

حجم المؤسسة المعايير	مؤسسة مصغرة	مؤسسة صغيرة	مؤسسة متوسطة
عدد العمال	1-09 عمال	10-49 عامل	50-250 عامل
رقم العمال	أقل من 20 مليون دج	أقل من 200 مليون دج	200 مليون إلى 02 مليار دج
الإيرادات السنوية	أقل من 10 ملايين دج	أقل من 100 مليون دج	100 إلى 500 مليون دج

كما نجده يصنفها في المادة 11 منه: إذا صنفت مؤسسة في فئة معينة وفق عدد عمالها، وفي فئة أخرى طبقا لرقم أعمالها أو مجموع حصيلتها، تعطى الأولوية لمعيار رقم الأعمال أو مجموع الحصيلة لتصنيفها.

المطلب الثاني: دوافع ظهور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

هناك دوافع اقتصادية ومالية واجتماعية أدت الى ظهور المؤسسات **الصغيرة والمتوسطة** نذكرها فيما يلي: [1]

1- **الدوافع الاقتصادية وتتمثل في:**

- النهوض بالاقتصاد الوطني، وهذا بالتركيز على الصناعات الخفيفة وقطاع الخدمات والمهن الحرة، لأن فرص التوظيف فيها قد تكون أكبر بالمقارنة بغيرها وبالنسبة الى رأس المال فضآلته النسبية تسهل عملية تمويلها عكس الصناعات الكبيرة.
- عدم التوازن في الاقتصاد الداخلي نتيجة التركيز على الصناعات الكبيرة المنتجة وتوجيه انتاجها نحو التصدير الى الخارج. - تحقيق الاكتفاء الذاتي نوعا ما من المنتجات والصناعات الصغيرة بإتاحة الفرصة للكفاءات والامكانيات البشرية المتاحة محليا.

2- الدوافع المالية وتتمثل في:

- إنشاء المؤسسات الصغيرة لا يثقل كاهل الخزينة العمومية لأنها لا تتطلب ميزانية ضخمة كما أن التقنيات المستخدمة فيها بسيطة فتنخفض الحاجة الى مستوى عال من المهارات ومن ثم لا تحتاج الى تدريب راق لذلك تتمتع هذه المؤسسات بدرجة عالية من المرونة في حركات دخول وخروج عنصر العمل وهذا ما يوفر على المؤسسة أموالا كبيرة.
- كبر ربحية هذه المؤسسات اذ ان ما تحققه من ارباح يفوق ما تتطلبه من اموال وتكاليف. فقد ثبت ان الصناعات الصغيرة في البلدان النامية بتقنياتها البسيطة كما كانت في بعض الحالات اعلى انتاجية من الكبيرة ذات التقنيات الحديثة المرهقة لميزانية الدولة

3- الدوافع الاجتماعية:

يعتبر هذا الدافع من أهم الدوافع لظهور المؤسسات الصغيرة، ويتلخص فيما يلي:

- تدهور الوضعية الاجتماعية نتيجة تفشى ظاهرة البطالة وتفاقم الأزمات الاجتماعية نظرا لتسريح عدد كبير من العمال.
- تضخم حجم العمالة في بعض القطاعات الحديثة وخاصة أجهزة الدولة وغيرها من القطاعات الخدمية، وتزايد الاعمال الطفيلية في القطاعات الغير منظمة.

- 1- النزوح المستمر لقوى العمل داخليا وخارجيا. (واقع انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، عيسات محمد، داتو سعيد عماد مجلة دفاتر بوادكس

المطلب الثالث: مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

يحظى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر على غرار باقي دول العالم، باهتمام الدولة على عدة أصعدة على مر المخططات التنموية التي تبنتها الجزائر منذ الاستقلال، وذلك إدراكا منها لأهمية هذا القطاع في بناء التنمية الاقتصادية الشاملة.

وقد مر هذا القطاع بعدة مراحل في تطوره، تزامنت مع تحول الفكر الاقتصادي عن تفضيل الوحدات الاقتصادية الكبيرة، إدراكا لأهمية الوحدات الصغيرة والمتوسطة والدور الكبير الذي يمكن أن تلعبه في الاقتصاديات الوطنية.

مع ذلك نجد أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مازال لم يرقى إلى نظرائه في بقية دول العالم حتى النامية منها.

ويعود ذلك إلى جملة من الصعوبات والمشاكل التي يعاني منها القطاع وعلى رأسها مشكل التمويل.

إن ظهور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية كان في غالبيته بعد الاستقلال، فهي لم تتطور إلا بصورة بطيئة بدون أن يكون بحوزتها البنية التحتية ولا البنية الفوقية ولا تستحوذ على خبرة تاريخية [1].

وبصفة عامة يمكن التمييز بين ثلاث مراحل ميزت تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية منذ ظهورها بعد الاستقلال:

المرحلة الأولى (1963-1982):

بدأ ظهور هذه المؤسسات مباشرة بعد استقلال الدولة الجزائرية وكانت مركزة أساسا في قطاع التجارة وبشكل أقل في قطاع الزراعة.

حيث كان قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد الاستقلال يتكون من المؤسسات الصغيرة، واهتم إسنادها الى لجان تسيير بعد رحيل ملاكها الأجانب، كما أنها ومنذ 1967 أصبحت ضمن أملاك الشركات الوطنية تم إصدار القانون الأول للاستثمار في 1963، وهذا لمعالجة عدم استقرار المحيط الذي عقب الاستقبال، ولم يكن له أثر ضعيف على تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أما قانون الاستثمار الذي صدر سنة 1966، كان يهدف إلى تحديد وضعية الاستثمار الخاص الوطني في إطار التنمية الاقتصادية، وقد أعطى هذا القانون للدولة احتكار في القطاعات الاقتصادية الحيوية، وأصبح الحصول على موافقة للمشاريع الخاصة إجباريا من طرف اللجنة الوطنية للاستثمارات على أساس معايير محددة واعتبرت في الحقيقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دائما كمكمل للقطاع العام، الذي كان له الدور المحرك للسياسة

1-مالكية الحميدة، محاولة تقييم أدوات التحليل الإستراتيجي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2009، ص 28ص29.

الاقتصادية وتنمية الدولة، طبقا لإستراتيجية التنمية المعتمدة على الصناعات المصنعة في الاقتصاد المركزي أنا ذاك، وخلال كل هذه الفترة 1963-1982، لم تكن هناك سياسة واضحة اتجاه القطاع الخاص، الذي لم يعرف سوى بعض التطور على هامش المخططات الوطنية، بالإضافة إلى ذلك فرضت مراقبة صارمة من أجل الحد من توسع المؤسسات الخاصة، كذلك الجباية كانت تحد من التمويل الذاتي. بالإضافة إلى ذلك فإن تشريع العمل كان صارما، والأكثر من هاذ فقد تم إغلاق التجارة الخارجية في وجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. [1]

المرحلة الثانية (1882-2002):

إن ثورة الاقتصاد العالمي وعولمة الأعمال وانخراط الدولة في اقتصاد السوق وإعادة النظر في الإطار القانوني والإداري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، أدى إلى تطور هذه الأخيرة عبر مجموعة من المراحل وهي كالتالي:

- 1982 المرسوم التنفيذي المتعلق بالاستثمار الاقتصادي الوطني المؤرخ في 1983 يتمثل في خلق إطار قانوني جديد بقانون رقم 82 الخاص.
- 1983 إنشاء الديوان التوجيهي للمتابعة والتنسيق للاستثمار الخاص.
- 1991 مرسوم تنفيذي رقم 91 – 37 فبراير 1991 المتعلق بتحرير التجارة الخارجية.
- 1993 مرسوم تنفيذي رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار وخلق مكتب وحيد على مستوى الوطن الذي سمي بوكالة الترقية ودعم الاستثمار في سنة 1994.
- 1994 اختيار الإطار القانوني لخوصصة المؤسسات العمومية.
- 1995 إصدار قانون الخوصصة.

كل هذه الخطوات عدلت بإصدار قانون جديد للاستثمار وهذا في جوان 2001 الذي نص على:

- عدم تمركز نشاط للوكالة الوطنية لدعم وترقية ومتابعة الاستثمار وهذا بخلق مكاتب جهوية؛
- إنشاء مجلس وطني للاستثمارات؛
- إمضاء الحكومة على عقود أجنبية بهدف المشاركة؛

أخذت بعين الاعتبار هذه التعديلات الحرية في اختيار مشاريع الاستثمار والمساواة ما بين المستثمرين الوطنيين والأجانب وكذا تحديد أجال لدراسة ملف القرض ب 60 يوم.

ففي 12 ديسمبر 2001، أصدر القانون رقم 01 - 18 والمتعلق بالقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهدفه كان:

- تشجيع ظهور مؤسسات جديدة؛
- الرفع من مستوى النسيج المؤسساتي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات النشاط الإنتاجي؛

1-عبد الرحمن بابنات التدقيق الإداري وتدقيق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الطبعة الأولى، الجزائر، 2008، ص 122 ص 123.

- تشجيع الإبداع والابتكار؛
- تشجيع عملية التصدير للمنتوجات والخدمات؛
- تسهيل توزيع المعلومات على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

أنشأت الحكومة الجزائرية صندوق لضمان القروض الممنوحة من طرف البنوك والتي خصصت للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك لعملية تجديد التجهيزات والتوسيع في المشاريع بحيث استفاد هذا الصندوق من غلاف مالي:

860 مليون دج لقانون المالية المتمم لسنة 2001

150 مليون د لقانون المالية المتمم لسنة 2002 ج

وكذلك تسهيل تمويل المشاريع الأجنبية.

ومن جهة أخرى خصص هذا القانون إطار للمعلومات الاقتصادية والإحصائية حيز التنفيذ لمركز الدراسات والأبحاث الفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي برمج افتتاحه منذ 1998.

حيث أقدمت الجزائر منذ سنوات التسعينات على إصلاحات هيكلية عميقة أعطت القطاع الخاص دورا كبير ومتزايد لإحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ظل الانفتاح الاقتصادي والعولمة ورغبة الجزائر في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وكذا في ظل اتفاقيات الشراكة الأور وجزائرية .[1]

المرحلة الثالثة (2002- الى يومنا هذا):

ابتداء من سنة 2002 زاد اهتمام قيادة الدولة الجزائرية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويظهر ذلك من خلال توفير الشروط الملائمة لإنشاء هذه المؤسسات ووضعت عدة مراسيم من بينها:

- في 13/11/2002: المرسوم التنفيذي رقم 02/73 الصادر بتاريخ 11/11/ 2002 المتضمن إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد قانونها الأساسي.
- أكتوبر 2003 ظهور عدة مراسيم تتضمن نشاط عدة مشتلات مؤسسات من بينها محضنة الأغواط - محضنة باتنة - محضنة عنابة - محضنة وهران
- في 28/04/2004: مرسوم رئاسي رقم 04/134 يتضمن القانون الأساسي لصندوق ضمان الاستثمار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- القانون رقم 17-02 يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- المرسوم التنفيذي رقم 17-193 المؤرخ في 11 جوان سنة 2017، يتضمن تعديل القانون الأساسي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- المرسوم التنفيذي رقم 17-194 المؤرخ في 11 جوان سنة 2017، يتضمن مهام المجلس الوطني للتشاور من أجل تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- المرسوم التنفيذي رقم 18-170 المؤرخ في 26 جوان سنة 2018، يحدد مهام وكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكار وتنظيمها وسيرها، المعدّل والمتمّم.
- المرسوم التنفيذي رقم 18-253 المؤرخ في 9 أكتوبر سنة 2018، يحدد كيفيات الاستفادة من الإعانة والمساعدة المادية الممنوحتين من الدولة للجمعيات وتجمعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- قرار مؤرخ في 16 جانفي سنة 2019، يحدد نموذج التصريح التشخيصي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تأهيلها للاستفادة من أجهزة الدعم.
- المرسوم التنفيذي رقم 18-226 مؤرخ في 24 سبتمبر سنة 2018، المتضمن إحداث جائزة وطنية للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة المبتكرة والمحدد شروط وكيفيات منحها.

تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

في نهاية سنة 2022، بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر **1 359 803** مؤسسة، منها حوالي 56,09 بالمئة أشخاص معنوية وباقي المؤسسات أشخاص طبيعية 43,89 بالمئة أو نشاطات حرفية بنسبة 23,83 بالمئة وأعمال حرة بنسبة 20,06بالمئة، كما بلغ عدد المؤسسات العمومية 223 مؤسسة ويشهد القطاع نموا ايجابيا في تعداده وهو ما يتضح من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم: (02) / تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة (2003-2022):[2]

ر.ت	السنة	العدد
01	2003	208957
02	2004	312959
03	2005	342788
04	2006	376767
05	2007	410959
06	2008	519526
07	2009	625069
08	2010	634009
09	2011	659309
10	2012	711832

ر.ت	السنة	العدد
11	2013	777 816
12	2014	852 053
13	2015	934 569
14	2016	1 022 621
15	2017	1 074 503
16	2018	1 141 863
17	2019	1 193 339
18	2020	1 231 073
19	2021	1 286 365
20	2022	1 359 803

1- محمد رقامي ، أثر عقوبات التأخير على التمويل الصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2009؛ ص22.
2- المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على النشرة الإحصائية لوزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني.

حيث نلاحظ من خلال الجدول، التطور التصاعدي لتعداد مؤسسات قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ابتداء من سنة 2003 أين كانت مقدرة بـ 208957 مؤسسة لتصل إلى حوالي 410959 مؤسسة سنة 2007 ثم إلى 519526 مؤسسة سنة 2008، ثم إلى 711832 مؤسسة في نهاية سنة 2012 وهو ما يمثل زيادة قدرها 502875 مؤسسة خلال عشر سنوات أي زيادة بنسبة240 %، ثم إلى **1 359 803**مؤسسة في نهاية سنة 2022 وهو ما يمثل زيادة قدرها 1150846 مؤسسة خلال عشرين سنة الأخيرة أي زيادة بنسبة 565 %وهي زيادة جد معتبرة تعكس الجهد المبذولة والإرادة الواضحة لتطوير القطاع.

خلاصة:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عنصراً حيوياً للاقتصادات الوطنية والعالمية، والعمود الفقري للاقتصاد الوطني في العديد من البلدان، بما في ذلك الجزائر حيث تلعب دوراً رئيسياً في تعزيز النمو المستدام والاستقرار الاقتصادي والاجتماعيعن طريق توفير فرص العمل وتنويع المنتجات والخدمات المتاحة في السوق.

المبحث الثاني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (أنواعها، خصائصها، تصنيفها والعناصر المكونة لها):

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تمثل قاعدة هامة في الاقتصاد الوطني، وتتنوع في أنواعها وخصائصها بناءً على عدة معايير ومعالم، وفقاً للتعريفات المحلية والدولية.

المطلب الأول: أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يوجد الكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تختلف في أنماطها ومجالات أنشطتها الاقتصادية وحجم أعمالها وإمكانياتها المادية ولكثرة الاختلافات فيما بينها، فإنها تصنف إلى مجموعات استنادا إلى مقاييس أهمها:

أولا - حسب الشكل القانوني:

مؤسسات فردية: وهي المؤسسة التي يمتلكها ويديرها فرد واحد حيث يقوم باتخاذ جميع القرارات وفي المقابل يحصل على الأرباح، وهو المسؤول الأول والأخير عن نتائج أعمال المؤسسة من أرباح أو خسائر.

ب - **مؤسسات الشركات:** هي مؤسسات تعود ملكيتها إلى شخصين أو أكثر، يلتزم كل طرف بتقديم حصة مال أو عمل لاقتسام ما قد ينشأ من أرباح أو خسائر في هذه المؤسسة، وفيها شركات الأشخاص، وشركات التضامن، وشركات التوصية البسيطة وشركة المحاصة شركات الأموال، وشركات ذات المسؤولية المحدودة، شركات التوصية بالأسهم.[1]

1- هالم سليمة 2016 - 2017 هيئات الدعم والتمويل ودورها في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية بسكرة، العلوم الاقتصادية الجزائر : جامعة محمد خيضر .، صفحة (37)

ثانيا - حسب طبيعة الملكية:

تنقسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب هذا المعيار إلى:

أ- مؤسسات خاصة: هي مؤسسات تعود ملكيتها لفرد أو مجموعة من الأفراد (شركات أشخاص، شركات أموال ....).

ب- شركات مختلطة: هي مؤسسات تعود ملكيتها بصورة مشتركة للقطاع العام والخاص، أي تجمع بين الملكية العامة والملكية الخاصة.

ج- مؤسسات عامة: هي مؤسسات تعود ملكيتها للدولة قبل أن يحق للمسؤولين عنها التصرف فيها دون موافقة من الدولة، ولا يحق لهم بيعها أو إغلاقها إلا إذا وافقت الدولة على ذلك، والأشخاص الذين ينوبون عن الحكومة في إدارة المؤسسات في إدارة المؤسسات العامة مسؤولون عن أعمالهم هذه اتجاه الدولة وفقا للقوانين العامة لها، وتهدف المؤسسات العمومية من خلال نشاطها الاقتصادي إلى تحقيق مصلحة المجتمع وليس هناك أهمية كبيرة للربح في هذا النوع من المؤسسات وإنما هدفها الأساسي تحقيق أقصى ما يمكن من الأهداف العامة بمعنى تحقيق أقصى إنتاج بذلك يمكن أن تحقق الربح.[1]

ثالثا - حسب نشاطها الاقتصادي:

المؤسسات الصناعية: تختلف هذه المؤسسات حسب حجم النشاط إذ نجد مؤسسات الصناعة الثقيلة أو الاستخراجية كمؤسسات الحديد والصلب مؤسسات الهيدروكربونات، وما يميز هذا النوع من المؤسسات كبر حجم رؤوس الأموال المستخدمة والكفاءة والمهارات العالية كما نجد أيضا مؤسسات الصناعة التحويلية أو الخفيفة كمؤسسات الغزل النسيج ومؤسسات الجلود.

المؤسسات التجارية: وهي المؤسسات التي تهدف إلي زيادة إنتاجية بعض المؤسسات الأخرى كمؤسسات التأمين والبنوك.

المؤسسات الفلاحية: وهي المؤسسات التي تهدف إلي زيادة إنتاجية الأراضي الفلاحية واستصلاحها وتقوم بثلاث أنواع من الإنتاج نباتي حيواني سمكي.

المؤسسات المالية: هي المؤسسات التي تهتم بالنشاطات المالية كمؤسسات الضمان الاجتماعي والبنوك. مؤسسات الخدمات وهي المؤسسات التي تقدم خدمات معينة كمؤسسات النقل البريد والموصلات والمؤسسات الجامعية، إذن نشاطها الأساسي تقديم الخدمات وبدون مقابل.[2]

1- هالم سليمة 2016 - 2017 مرجع تم ذكره، صفحة (37)

2- بوشلاغم عثمان بن شهيدة سارة مراكشي محمد لمين بلا) تاريخ دور مراقبة التسيير في تفعيل أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. ملتقى وطني حول مراقبة التسيير كآلية لحوكمة المؤسسات وتفعيل الإبداع. البليدة العلوم الاقتصادية الجزائر : جامعة علي لونيسي صفحة (9)

رابعا - حسب طبيعة المنتجات:

حسب هذا المعيار يوجد ثلاثة أصناف من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

أ- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة لمسمع الاستهلاكية:

يعتمد نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نظام إنتاج السمع الاستهلاكية على تصنيع عدة منتجات، ويعود التركيز عليها نظرا لكونها تتلاءم مع خصائص هذه المؤسسات، وتتمثل هذه المنتجات في:

- منتجات الجلود والأحذية والنسيج.
- تحويل المنتجات الفلاحية.
- المنتجات الغذائية.
- الورق ومنتجات الخشب ومشتقاته.

ب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة للسلع الوسيطة:

يعتمد نشاط هذه المؤسسات على إنتاج مجموعة من السلع والتي تكون في مجال الصناعة الميكانيكية والكهربائية الصناعة الكيمائية والبلاستيكية، وصناعة مواد البناء، المحاجر والمناجم.

ج- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة لسلع التجهيز:

إن أهم ما يميز مؤسسات إنتاج سلع التجهيز عن المؤسسات السابقة احتاجها إلى الآلات والتجهيزات التي تتمتع بتكنولوجيا عالية للإنتاج وكثافة وكبر رأسمالها، الأمر الذي قد لا يتماشى مع إمكانيات أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما يضيق عليها دائرة النشاط في هذا المجال والذي ينحصر في بعض الأنشطة والفروع البسيطة، كإنتاج وتركيب بعض المعدات البسيطة ويكون هذا في البلدان المتقدمة، أما في البلدان النامية فإن نشاط هذه المؤسسات قد لا يتعدى مجال الصيانة والإصلاح لبعض الآلات والتجهيزات كوسائل النقل وآلات الشحن والآلات الفلاحية والتجهيزات الكهربائية وتجميع بعض الآلات الكهرو منزلية.[1]

المطلب الثاني: العناصر المكونة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتمثل العناصر المكونة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يلي:[2]

أولا: الموارد المادية:

مجموعة عناصر ثابتة: والتي يجب على المؤسسة امتلاكها كالأرض، والمعمل المحل والمكاتب (valeurs immobilisées)

1-هالم سليمة 2016 – 2017 مرجع تم ذكره، صفحة (42)

2- العميد الركن الدكتور نبيل جواد. (2007). إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع "مجد"، بيروت، لبنان ، ط1، ص 43-45.

مجموعة عناصر متحولة :(éléments fongibles) والتي تتحول الواحدة بالأخرى وذلك من خلال (cycle d'exploitation) الدائرة الاستثمارية مثلا: الموارد الأولية، رأس المال ..... الخ.

ثانيا: الموارد الغير مادية:

من أهم العناصر المكونة للشركة في العالم الحديث هي العناصر الغير مادية إذ أن العمليات التجارية الرئيسية تتعلق بهذه العناصر من هذه الموارد وتتمثل في: (الملكية، الفردية، الشعار ...الخ).

ثالثا: الموارد البشرية:

من الناحية القانونية تشمل الموارد البشرية كل من:

1- المدراء والمالكين: هو مسؤول عن أداء مجموعة من المرؤوسين بغرض تحقيق أهداف المنظمة وعليه تحقيق ثلاثة مهام رئيسية وهي: العمل مع الآخرين، القيام بالوظائف الإدارية، الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وذلك لإنجاز أهداف المنظمة بكفاءة وفعالية، ويتم تصنيف المدراء بناء على خمس تصنيفات يتم على أساسها تحديد أنواع المدراء:

- حسب المستوى الإداري (المدير) والإدارة العليا والوسطى.
- حسب مجالات الإدارة (مدير تسويق، إنتاج مالية).
- حسب نطاق الإشراف مدير وظيفي، مدير عام).
- حسب المسمى الوظيفي (مدير إداري، رئيس إداري).

وتشمل وظيفة القائد أو المدير في أي مشروع أو مؤسسة توجيه وتحفيز أعضاء الفريق أو الموظفين ومساعدتهم للوصول إلى أهداف مرتبطة بالأعمال.

ويمكن تقسيم الأساليب التي يعتمدها القائد إلى أربعة (4) وهي: القيادة التي تهتم بالإنجاز، القيادة الموجهة، القيادة بالمشاركة، القيادة المساندة.

- **عملية القيادة:** تشمل (5) مهام أساسية للمديرين وهي:
- **التخطيط:** يشمل تحديد أهداف المنظمة وتقرير أفضل السبل لإنجازها.
- **التنظيم:** يشمل تنظيم الأفراد والموارد المتاحة لتنفيذ الخطة.
- **صناعة القرار:** ويشمل تحديد مشاكل العمل ووضع البدائل التصحيحية واختيار البديل الأمثل.
- **القيادة والتوجيه:** فالقيادة الفعالة تجعل أفراد المؤسسة يعملون معا بتناسق وانسجام لبلوغ الهدف.
- **الرقابة:** تشمل مراقبة جميع العمليات داخل المؤسسة.

2- العمال: يقومون بتنفيذ الأوامر في المؤسسة وذلك بغية الوصول إلى أهداف الشركة، يقوم القائد الذي يمثل أعلى الهرم الوظيفي بتوصيل المعلومات إلى الأسفل لكل المستويات في الفريق وتبقى المشكلة في ذلك النمط من الإدارة من القمة إلى القاع حيث إننا لا نتمكن غالبا من التأكد الدائم والمستمر من وصول الرسالة أو كيف تم استقبالها نظرا لقلة التغذية المرتدة من المستويات السفلى من الهرم الوظيفي، في حين يتحمل العاملون مسؤولية إنتاجهم ويتم دعم المستويات الثلاثة من خلال خبراء مثل: خبراء تكنولوجيا المعلومات.

لعل أفضل طريقة للوصول إلى قرار هي مناقشة المشكلة مع الزبائن وتحليل البدائل المتاحة وعلينا تشجيع من نقوم باستشارتهم على إبداء الرأي. وإذا ما تطلب الأمر يمكن إشراك الآخرين في تقديم الأفكار وتجميع البيانات اللازمة وبعد البحث في كافة الخيارات حينئذ نكون في وضع جيد لاختبار منهج وأسلوب للتنفيذ. [1]

المطلب الثالث: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن المؤسسات الأخرى بمجموعة من الخصائص ويمكن إيجازها فيما يلي:

- سهولة التأسيس والاعتماد على الموارد الداخلية في التمويل: تستمد هذه المؤسسات عنصر السهولة في الإنشاء من احتياجاتها إلى رؤوس أموال صغيرة نسبيا، لذا نجد أن أصحاب هذا النوع من المؤسسات يعتمدون على مدخراتهم الشخصية أو اللجوء إلى تمويل خارجي: التمويل البنكي، أو الهيئات الداعمة للاستثمار.[2]
- الاستقلالية: في الإدارة عادة ما تتركز معظم القرارات الإدارية لهذه المؤسسات في شخصية مالكها، إذ في الكثير من الحالات يلتقي شخص المالك بالمسير وهذا ما يجعلها تتسم بالمرونة والاهتمام الشخصي من قبل مالكها. مما يسهل من قيادة هذه المؤسسات وتحديد الأهداف التي يعمل المشروع على تحقيقها، كذلك سهولة إقناع العاملين فيها بالأسس والسياسات والنظم التي تحكم عمل المؤسسة.
إلا أن نجاح المؤسسة في هذه الحالة يتوقف على قدرة الشخص على التحكم وإدارة أعمال المؤسسة وكذا خبرتها في ممارسة مهنة المؤسسة.[3]
- جودة الإنتاج: إن التخصص الدقيق والمحدد لمثل هذه المؤسسات يسمح لها بتقديم إنتاج ذو جودة عالية، حيث يعتمد النمط الإنتاجي فيها على مهارات حرفية ومهنية مما يجعلها تستجيب بشكل مباشر لأذواق واحتياجات المستهلكين، وهو ما يسهل عملية التكيف والتطور وتستجيب بذلك للتقلبات المفاجئة في توفير المنتجات.[4]
- قصر فترة الاستيراد: وهي عبارة عن الفترة المطلوبة لاسترداد تكاليف استثمار مشروع من واقع

1-العميد الركن الدكتور نبيل، جواد مرجع سابق، ص 145-
2- رزقي نور الهدى. (2020). دور آليات وهيئات الدعم في النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر - دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب - مجلة الاقتصاد الصناعي (خزارتك)، جامعة محمد الشريف مساعدية سوق أهراس المجلد 10(العدد (02))، صفحة (348)
3- عبد الله خبابه ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة ، الطبعة الأولى ، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر،2013.، صفحة (37)
4- عبد الله خبابه مرجع تم ذكره، صفحة (38)

تدفقاته النقدية لذا فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة تتمكن من استرداد رأس المال المستثمر فيها في فترة زمنية أقصر من غيرها من الشركات نتيجة ل صغر حجم رأس المال المستثمر سهولة التسويق زيادة دورات البيع، قصر دورة الإنتاج.[1]

- أحد آليات دمج المرأة في النشاط الاقتصادي: إن إقامة المشروعات الصغيرة والتي تتطلب مهارات إدارية خلال المشاركة متواضعة واستثمار بسيط تعتبر مكانا هاما يسمح للمرأة من أن تصبح أداة إنتاجية فاعلة من في مشاريع صغيرة والمساهمة في العملية الإنتاجية.[2]
- مركز للتدريب الذاتي: إن طابع هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يجعلها مركزا ذاتيا للتدريب والتكوين لمالكيها والعاملين فيها وذلك جراء مزاولتهم لنشاطهم الإنتاجي باستمرار وتحملهم للمستويات التقنية والمالية وهذا ما يساعدهم على الحصول على المزيد من المعلومات والمعرفة وهو الشيء الذي ينمي قدراتهم ويؤهلهم لقيادة عمليات استثمارية جديدة وتوسيع نطاق فرص العمل المتاحة.[3]
- توفير الخدمات للصناعات الكبيرة: إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستجيب لطلبات الصناعات الكبيرة بتوفير مستلزمات معينة منتجات محددة، أيادي عاملة) حيث تتم هذه العملية عن طريق عقود تسمى: التعاقد من الباطن، وعلى سبيل المثال العملاق الأمريكي لإنتاج السيارات جنرال موترز "، يتعاقد مع 26 ألف مصنع لإنتاج عدد من الأجزاء التي يحتاج إليها في العملية التصنيعية، ومن بينها 16 ألف مصنع يعمل بتا أقل من 100 عامل.[4]
- اتساع انتشارها الجغرافي: يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تحقق انتشارا واسعا داخل الرقعة الجغرافية للبلد، على أطراف القرى والمدن الصغيرة والكبيرة على حد سواء، على عكس المؤسسات الكبيرة التي تتركز في المدن الكبرى بسبب حاجتها إلى حد معين من البنية التحتية لذلك تشهد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة توسعا كبيرا وملحوظاً، خاصة منذ العشريات الثلاث الأخيرة من القرن العشرين، فهي تمثل حسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية 95% من مجموع المؤسسات، وتساهم بما يقارب 50% من الناتج الداخلي الخام للدول المتقدمة.[5]
- بساطة الهيكل التنظيمي: يتميز الهيكل التنظيمي بمستوى تعقيد أقل ما هو عليه في المؤسسات الكبيرة، ما يسهل عملية اتخاذ القرارات فهي تتفادى عملية التخطيط وعادة ما يتخذ فيه القرار وفق ثلاث خطوات رئيسية حدس وقرار وفعل ما يجعل الإستراتيجية بسيطة ومرنة.[6]

2.1-خبابة عبد الله، 2013 مرجع تم ذكره، صفحة (39)

4.3- بعلي حمزة. (2011). استخدامات تكنولوجيا المعلومات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة الجزائر. الملتقى الوطني الأول حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2000، صفحة (350)

6.5- لوكيز سمية. (24) حوان، 2021). دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الجزائري - دراسة حالة بعض الولايات - أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة محمد بوضياف بالمسيلة.، صفحة 88 و91

- بساطة نظام المعلومات تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق الحوار والاتصال المباشر داخليا إما خارجيا، فإن المسير في المؤسسة الصغيرة يعتمد على معرفته المباشرة باحتياجات وأذواق العملاء، لذلك تجد إن إدارة المعلومات لا تزال غير مدمجة في عمق إستراتيجية الكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا راجع الخصوصية التسيير الخاضع لمبدأ القرب أو الجوارية.[1]

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تختلف عن المؤسسات الكبيرة من حيث الإدارة والنشاط وهذا ما يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم :3/ الفرق بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة.

الجانب الإداري		
	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**المؤسسات الكبيرة**
الإدارة العليا	عادة ما تكون فردية	مجلس إدارة أو جمعية
التخطيط	قصير الأجل	طويل الأجل
التنظيم	غياب أو بساطة الهيكل التنظيمي	وجود هيكل تنظيمي ومستويات إستشرافية
التوجيه	أساس شخصي	أنظمة إشراف وتحفيز واتصالات
الرقابة	مركزية ومباشرة وأكثر فعالية	أنظمة مركزية ولا مركزية
جانب النشاط		
	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**المؤسسات الكبيرة**
الإنتاج	محدود ويعتمد على الاجتهاد	يعتمد على أساليب علمية
التسويق	محدود النطاق	وجود أنظمة تسويقية
التمويل	محدودا/ ذاتي غالبا	أموال خاصة ومقترضة
التكنولوجيا	بسيطة	متجددة

المصدر: نسيمة سابق، أثر الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي - دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2014، رسالة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص **اقتصاد** مالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الحاج لخضر 01، 2016 ص34.[2]

1-لوكيز سمية، 2021 مرجع تم ذكره، صفحة (92)

2- نسيمة سابق، أثر الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي - دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2014، رسالة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص **اقتصاد** مالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الحاج لخضر 01، 2016 ص34.

يوضح الجدول أعلاه عملية المقارنة بين كل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة، وذلك من حيث جانبين أساسيين هما الجانب الإداري المطبق، وجانب النشاط.

كما يتضح أيضا من خلال ما سبق إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتميز عن المؤسسات الكبيرة في عدة نقاط أساسية نذكر من بينها:

الجدول رقم: 4/ مميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن المؤسسات الكبيرة.

	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	المؤسسات الكبيرة
إجراءات الإنشاء	السهولة والبساطة	معقدة وتستغرق وقتا
رأس المال	قليل نسبيا /المصادر الذاتية	طرق تمويل معقدة
الإدارة	ارتباط الإدارة بالملكية	انفصال الإدارة عن الملكية
اتخاذ القرارات	السرعة في اتخاذ القرارات	صعوبة اتخاذ القرار

المصدر: نسيمة سابق، أثر الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي - دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2014، رسالة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد مالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الحاج لخضر 01، 2016، ص35.[1]

يوضح الجدول أعلاه مميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن المؤسسات الكبيرة من حيث إجراءات الإنشاء، قيمة رأس المال الإدارة آليات اتخاذ القرار بحيث تتميز إجراءات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالسهولة والبساطة عكس المؤسسات الكبيرة التي تكون فيها معقدة وتتطلب وقتا في حين يكون رأس المال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قليل نسبيا ويعتمد على المصادر الذاتية، بينما المؤسسات الكبيرة تعتمد على طرق التمويل المعتمدة أما من حيث الإدارة واتخاذ القرارات فهي ترتبط بالملكية في النوع الأول والسرعة في اتخاذ القرار في حين تنفصل عنها في النوع الثاني مع صعوبة اتخاذ القرار.

المطلب الرابع: معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

تستند المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لجملة من المعايير التي تميزها عن باقي المؤسسات الأخرى وإجمالا يمكن تصنيف المعايير إلى معيارين رئيسيين هما: المعايير الكمية والمعايير النوعية.

أولا -المعايير الكمية:

إن صغر أو كبر المؤسسة يتحدد بالاستناد إلى جملة من المعايير والمؤشرات الكمية والإحصائية المحددة للحجم يسمح استعمالها بوضع حدود فاصلة بين مختلف أحجام المؤسسة، وهذه المعايير تتناول الجوانب الكمية والتي

1-نسيمة سابق مرجع تم ذكره ص 35

تضطلع للأغراض الإحصائية والتنظيمية، والتي يمكن بمقتضاها جمع البيانات الإحصائية من أجل الاستفادة منها، وهي في نفس الوقت تساعد الجهات التنظيمية على مساندة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تأدية دورها بصورة واضحة المعالم.

وتشمل المعايير الكمية: معيار العمالة –معيار رأس المال –معيار العمالة ورأس المال (معيار مزدوج) - معيار حجم الإنتاج أو قيمة الإنتاج – معيار قيمة المبيعات – معيار الطاقة الإنتاجية-معيار القيمة المضافة – معيار كثافة العمل.

فالمعيار الأكثر استخداما هو معيار العمالة وكذا حجم رأس المال وهذا نتيجة لسهولة الحصول على المعلومات المتعلقة بهذين العنصرين، والشيء الملاحظ هو استعمال لهذا المعيار يختلف من بلد لآخر حسب درجة نموه الاقتصادي وحسب القطاعات. وفيما يلي: سنحاول التعرض لهما بشيء من التفصيل. والجدول التالي يوضح استعمال المعايير الكمية في الفصل بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن المؤسسات الأخرى وهذا بالاعتماد على عدد العمال ورأس المال:

جدول رقم: (05)/ المعايير الكمية في تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:[1]

البلد	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
	عدد العمال	رأس المال
اليابان	300	100مليون ين
الولايات المتحدة الأمريكية	300	ـــــ
فرنسا	500	5 مليون فرنك فرنسي
بريطانيا	500	ـــــ
الشيلي	300	3.5 مليون دولار
الهند	300	750ألف روبيه
البرازيل	300	3.6مليون دولار
الجزائر	250	15 مليون دينار

1-المصدر : بن عزة هشام دور القرض الإيجاري " Leasing" في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة " دراسة حالة بنك البركة الجزائري"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية، جامعة وهران 2011-2012.، ص 09.

من خلال الجدول يتضح أن بعض الدول تستند في تعريفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على معياري رأس المال وعدد العمال، وهناك دول تعتمد على عدد العمال فقط. ويمكن شرح أنواع المعايير الكمية المستخدمة لوضع تعريف دقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يلي:

معيار العمالة :يعتبر من أهم المعايير وأكثرها شيوعا في تحديد حجم المؤسسة والتمييز بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة الحجم، إذ يتم تحديد حجم العمليات بصورة عامة بعدد العاملين فيها ويعود ذلك إلا أن هذا المعيار يسهل بواسطته عملية قياس الحجم خاصة عند المقارنة بين القطاعات و بين الدول، كما يتميز هذا المعيار بأنه ثابت و موحد و ليس مرتبط بتغيرات الأسعار و اختلافاتها المباشرة وتغييرات أسعار الصرف، وعلى مستوى المنظمات الاقتصادية الدولية عرف البنك الدولي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة باستخدام معيار عدد العمال الذي يعتبر معيارا مبدئيا ، وهناك اختلاف كبير بين الدول المتقدمة والنامية فيما يتعلق بتطبيق هذا المعيار، حيث تعتبر الشركات الصغيرة في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان شركات متوسطة وربما كبيرة في دول أخرى.[1]

وحسب هذا المعيار تنقسم المؤسسات الاقتصادية الى ثلاثة أنواع:

1- المؤسسات الاقتصادية الكبرى:

وهي مؤسسات توظف عدد كبير من العمال، يتجاوز عددهم الآلاف وحتى مئات الآلاف في بعض الأحيان (أكثر من500 عامل) وينقسم هذا النوع من المؤسسات الى:

مؤسسات كبرى دولية النشاط.

مؤسسات كبرى محلية النشاط.

2 المؤسسات المصغرة أو وحدات الاستغلال الفردي:

وتنشط هذه المؤسسات في مختلف فروع النشاط الاقتصادي وكافة مجالاته وهي تشترك في خاصية واحدة، تتمثل في أن إدارة هذا النوع من المؤسسات يقوم بها صاحب المشروع بصفة أساسية وقد يساعده مجموعة من العمال عند الحاجة شرط ألا يزيد عددهم عن العشر عمال.[2]

3 - المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تحتل هذه المؤسسات موقعا وسطا بين النوعين السابقين، توظف بين 10 عمال و50 عاملا، إلا أن هناك

1- جبار محفوظ المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها كلية العوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم الاقتصاد جامعة سطيف، 2003، ص 214

2- خوني رابح، ترقية أساليب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع اقتصاد التنمية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2003.، ص 03

صعوبات في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اعتمادا على معيار حجم العمالة ويرجع هذا للأسباب التالية:[1]

- اختلاف ظروف البلدان النامية وتباين مستويات النمو.
- اختلاف ظروف الصناعة من فرع لآخر في نفس البلد.
- المستوى التكنولوجي المستخدم والذي يميل إلى تكثيف العمالة على رأس المال في البلدان النامية كما أن الاعتماد على هذا المعيار يكتنفه الغموض، وهذا يقودنا لأن نطرح مجموعة من التساؤلات:

هل يكفي أن يعمل عدد معين في مؤسسة ما حتى نقول أن هذه المؤسسة صغيرة أو متوسطة؟ وهل مؤسستان يشتغل فيهما نفس العدد من العمال هما بنفس الحجم مهما استخدمتا من تكنولوجيا؟ في الحقيقة إنّ هذا الأمر صعب جدًا.

-**معيار رأس المال :يمثل** رأس المال عنصرا حاكما في تحديد الطاقة الإنتاجية للمشروع سواء بالنسبة للتكوين الرأسمالي الثابت من الآلات و معدات و مباني أو بالنسبة للفن الإنتاجي المستخدم، لذا يعد هذا المعيار أحد المعايير الأساسية لتصنيف المشروعات من حيث الحجم و لكنه يختلف من دولة لأخرى، وتتمتع عادة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة غالبا برأس مال فردي و اجتماعي صغير عكس المؤسسات الكبيرة التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة لقيامها بنشاطها.

–**معيار العمالة و رأس المال (معيار مزدوج) :**يعتمد هذا المعيار في تحديد المشاريع الصناعية و التجارية المختلفة و ذلك بالجمع بين المعيارين السابقين العمالة و رأس المال في معيار واحد يعمل على وضع حد أقصى لعدد العمال بجانب مبلغ معين للاستثمارات الرأسمالية الثابتة وكذلك يعد من أكثر المعايير استخداما.

–**معيار حجم الإنتاج أو قيمة الإنتاج :**يتم في بعض الدول تطبيق معيار الإنتاج للتمييز بين المؤسسات في بعض القطاعات خاصة القطاع الصناعي، إلا أن تطبيق هذا المعيار يلقى صعوبات أهمها عدم صلاحيته بصفة عامة في حالة المؤسسات المتعددة المنتجات، فضلا على أن معيار قيمة الإنتاج يعيبه تأثر القيمة بالأسعار مما قد يعطي نتائج مضللة في حالة التغيرات الكبيرة في الأسعار.

-**معيار قيمة المبيعات :**تستخدم بعض الدول معيار قيمة المبيعات السنوية للتمييز بين المؤسسات حيث يتميز هذا المعيار بصلاحيته للتطبيق على المؤسسات الصناعية والتجارية، وإذا كان يتطلب توفر معلومات و بيانات دقيقة عن المبيعات السنوية للمؤسسات خاصة تلك التي تحتفظ بدفاتر و حسابات منتظمة يصعب تطبيقه في حالة الرغبة في إجراء مقارنات بين نوعيات مختلفة.

1- شعباني اسماعيل، ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في العالم، مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية سطيف، الجزائر، 25-28 ماي، ص 04

–معيار الطاقة الإنتاجية :يعتمد هذا المعيار على قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تلبية الاحتياجات المختلفة للأفراد من خلال تقديم منتجات أو خدمات مصممة خصيصا للاحتياجات الأفراد المختلفة ومرونة كبيرة على صعيد الإنتاج، وهذه المرونة غير موجودة في المشاريع الكبيرة التي تعتمد على الإنتاج الثابت و الكبير مثال: تجهيز أثاث منزلي مصنوع بطريقة يدوية – أحذية مصنوعة بطريقة يدوية وميزة المرونة تخدم المجتمعات التي لا يوجد لديها أسواق كبيرة.

–معيار القيمة المضافة :يقصد بالقيمة المضافة صافي الإنتاج بعد استبعاد قيمة الموارد المشتراة من الغير، ويصلح هذا المعيار للتطبيق في مجال النشاط الصناعي حيث يمكن حساب الإنتاج والمبيعات السنوية وقيمة الخامات والموارد الداخلية في الإنتاج، ولكنه لا يصلح لا جراءه بين الأنشطة والقطاعات المختلفة، هذا إلى جانب صعوبة حساب تكلفة المواد والقيمة المضافة حالة الأعمال الصغيرة.

–معيار كثافة العمل: تعرف كثافة العمل بأنها ناتج قسمة مال المستثمر على عدد العمال بالمؤسسة ويطلق البعض على هذا المعيار بتكلفة فرصة العمل لأنه يعكس رأس المال اللازم لتوظيف عامل واحد في المؤسسة، ويختلف الحد الفاصل من قطاع لآخر طبيعة الكثافة العمالية أو الرأسمالية، حيث يميل إلى الارتفاع في المؤسسات المنتمية لقطاعات خفيفة رأس المال والى الانخفاض في المؤسسات التابعة لقطاعات خفيفة رأس المال، ويتطلب هذا وفرة بيانات دقيقة عن عنصري العمل و رأس المال المستثمر ويتميز بأن تطبيقه يسمح بإدراج القطاعات الكبيرة كثيفة العمالة ضمن الأعمال الصغيرة مما يساعد تلك المؤسسات على الحصول على الدعم.

ثانيا – المعايير النوعية:

إن المعايير الكمية لوحدها لا تكفي للتمييز بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ونظرا لاختلاف أهميتها النسبية واختلاف درجات النمو واختلاف المستوى التكنولوجي، مما أوجد تباينا واضحا بين اختلاف تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولتحديد هذه المعايير بدقة يعتمد الكثير من المختصين على ما ورد في كتاب " STALEY"، حيث يرى أنه أية مؤسسة يمكن اعتبارها صغيرة أو متوسطة إذا توفرت فيها خاصيتين من الخصائص التالية على الأقل:

- استقلالية الإدارة: حيث عادة ما يكون المسيرين أصحاب المؤسسة
- تعود ملكية المؤسسة أو رأس مالها لفرد أو مجموعة أفراد
- تمارس المؤسسة نشاطها محليا إلّا أن اجتياحها للأسواق يمكن أن يمتد خارجيا، كما أن أصحاب المؤسسة

والعاملون فيها يقطنون منطقة واحدة. ولأجل توضيح النقاط الفاصلة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وباقي المؤسسات الاقتصادية الأخرى وجب إدراج جملة من المعايير النوعية والمتمثلة في: الاستقلالية- الملكية – الحصة التسويقية- محلية النشاط- التكنولوجيا المستخدمة.[1]

معيار الاستقلالية: ونعني بها استقلالية المشروع عن أي تكتلات اقتصادية وبذلك نستثني فروع المؤسسات الكبرى، ويمكن أن نطلق على هذا المعيار اسم (المعيار القانوني) وأيضا استقلالية الإدارة و العمل، و أن يكون المدير هو المالك دون تدخل هيئات خارجية في عمل المؤسسة بمعنى يحمل الطابع الشخصي و ينفرد المدير في اتخاذ القرارات، و أن يتحمل صاحب أو أصحاب المؤسسة المسؤولية الكاملة فيما يخص التزامات المشروع اتجاه الغير.

-معيار الملكية :تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالملكية الفردية وغير التابعة لأي مؤسسة كبرى ومعظمها تابعة للقطاع الخاص في شكل مؤسسات أو شركات أموال، وقد تكون ملكيتها عامة كمؤسسات الجماعات المحلية (مؤسسات ولاية، بلدية ...) وقد تكون الملكية مختلطة.

-معيار الحصة من السوق :إن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي مؤسسات تنافسية و ليست احتكارية و بالتالي فان حصتها في السوق محدودة وذلك لعدة أسباب منها: صغر حجم المؤسسة- صغر حجم الإنتاج- ضآلة حجم رأس المال- محلية نشاط الإنتاج –الإنتاج موجه للأسواق المحلية التي تتميز بضيقها.

ونظرا لكل هذه الأسباب لا يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تفرض هيمنتها وسيطرتها على الأسواق ولا تستطيع أن تقاوم أي نوع من الاحتكار في السوق.

–معيار محلية النشاط: نعني بمحلية النشاط أن يقتصر نشاط المؤسسة على منطقة أو مكان واحد و تكون معروفة فيه، و أن تمارس نشاطها من خلال عدة فروع تشكل حجما صغيرا نسبيا في قطاع الإنتاج الذي تنتمي إليه في المنطقة وهذا طبعا لا يمنع من امتداد النشاط التسويقي للمنتجات إلى مناطق أخرى في الداخل أو الخارج.

–معيار التكنولوجيا المستخدمة :يعد أحد المعايير الهامة ويرجع ذلك للتقدم الصناعي الكبير الذي طرأ على الكثير من الدول إلا أن هدا المعيار لم يعد وحده كافيا، حيث أصبحت التكنولوجيا المستخدمة في المؤسسات الكبيرة تسمح بتجزئة المراحل و العمليات الإنتاجية بما يؤدي إلى إتمام هذه المراحل في مؤسسات صغيرة و متوسطة مستقلة أو مصانع أصغر حجما تغذي الصناعات الكبيرة بما تحتاجه.

1- صفوت عبد السلام عوض الله، اقتصاديات الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التصنيع والتنمية، دار النهضة العربية،1993، ص 08

خلاصة:

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تشكل عموداً فقرياً في الاقتصاد المحلي، وتتمتع بمرونة وقدرة على الابتكار في بيئة الأعمال المتغيرة وتساهم في تعزيز التنمية الاقتصادية وتحسين مستويات المعيشة للمجتمعات المحلية.

خاتمة الفصل:

يمثل فهم الإطار النظري والتشريعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أمرًا حاسمًا لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. يتطلب دعم هذه المشروعات فهمًا دقيقًا للتحديات والفرص التي تواجهها، وضمان وجود بيئة قانونية وتنظيمية تعزز نموها واستدامتها.

ومن خلال تحليل الأبعاد الرئيسية مثل التعريف، والأهمية الاقتصادية، والتحديات، والتشريعات، والتمويل، وتحفيز الابتكار، يتيح الإطار النظري فهمًا شاملاً للدور الحيوي الذي تلعبه هذه المؤسسات في تعزيز الاقتصاد وتوفير فرص العمل.

كما تتطلب التشريعات الفاعلة والسياسات الحكومية الرشيدة التي تحقق التوازن بين التشجيع على الابتكار وضمان استدامة الأعمال، مما يسهم في تحفيز نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة. يعتبر توفير التمويل الفعّال والوصول إليه بشكل أساسي لضمان استمراريتها وتوسيع نطاق تأثيرها.

بهذا، يتضح أن دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ليس فقط مسألة اقتصادية بل هو استثمار في المستقبل، حيث يمكن لتعزيز هذه القطاعات أن يسهم بشكل كبير في تحسين جودة الحياة وتحقيق التنمية المستدامة.

الفصل الثاني: استراتيجية الدولة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الفصل الثاني: استراتيجية الدولة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تمهيد:

يرتكز اهتمام الدول سواء متقدمة أو نامية، على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق تحريك عجلة التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال مساهمتها الفعالة في خلق الثروة، توفير مناصب الشغل ورفع معدلات الاستثمار ،إذ أصبحت الرائدة الفعلية لتحقيق التنمية المستدامة، و الجزائر ليست بمعزل عن هذا التوجه فاقتناعا بالدور الريادي الذي تلعبه تبنت إستراتيجية تحفيزية ومعاملة قانونية خاصة لهذا النوع من المؤسسات، بتهيئة المناخ الملائم بداية من الدستور وقانون الاستثمار، والى جانب اصدار قانون رقم 17-02 يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، انشاء وزارة خاصة تشرف على شؤونه وتعنى بتأهيله، وقد شرعت هذه الوزارة بتخصيص أشكال مختلفة للدعم والمرافقة كما أنفقت مخصصات مالية معتبرة لمواجهة المنافسة، إلى جانب سن تشريعات تسهل إنشاء هذا النوع من المؤسسات وتخفيض الأعباء الجبائية على المستثمرين. ، الامر الذي يعكس الاولوية التي وضعتها الدولة في هذا النوع من المؤسسات لتحقيق الانتعاش الاقتصادي والتنمية المستدامة.

المبحث الأول: آليات وبرامج الدولة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تطرح أمام المؤسسات الاقتصادية المعاصرة وسائل متنوعة لتمويل نشاطاتها المتنامية مما يجعلها أمام بين البدائل التمويلية المتاحة و بالتالي ضرورة اتخاذ القرار الذي يتناسب و الأهداف المسطرة ، إلا أن مشكلة التمويل تبقى العائق الأكبر أمام تطور هذا القطاع ، حيث بينت الدراسات التي أعدها البنك العالمي أن المؤسسات المالية لا تمد المشروعات الصغيرة في البلدان النامية إلا بنسب ضئيلة جدا من احتياجاتها ، وأن البنوك التجارية تفضل التعامل مع المشروعات الكبرى الأكثر ربحية وذات السمعة الجيدة للضمان والوفاء بالتزاماتها ، لذا ظهرت هيئات تساهم في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
. ومنه سنتطرق في هذا المبحث إلى تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الذي درسنا فيه تعريف وخصائص التمويل والآليات الداعمة لإنشاء وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعوائق التي تواجه تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول: ماهية التمويل وخصائصه:

يمثل التمويل عصب المؤسسة وأهم مسؤوليات الإدارة المالية، لتغطية احتياجاتها المختلفة وذلك لضمان استمرار النشاط وعدم تعرض المؤسسة للعجز الذي يمكن أن يضفي إلى التصفية أو الإفلاس.

الفرع الأول:

مفهوم التمويل "هو انتقال رؤوس الأموال من الفئات ذات الفائض المالي بما فيها المؤسسات والأفراد والبنوك التجارية الذين يتصفون بأن مجموع مداخلهم يفوق مجموع نفقاتهم وهم يسعون إلى إيجاد أفضل طريقة لتوظيف أموالهم إلى الفئات ذات العجز المالي الذين يتصفون بأن مجموع نفقاتهم يفوق مجموع مواردهم الذاتية وهم الطرف الذي هو في حاجة إلى التمويل.[1]

ويعرف أيضا "هو اختيار وتوفير احتياجات المؤسسة من الأموال حتى تتمكن من الحصول على متطلباتها المالية سواء كانت هذه الأموال ذاتية أو غير ذاتية.[2]

وعرف عمر حسن التمويل" بأنه توفير النقود في الوقت الذي نحن في أمس الحاجة إليها، ويوفر إمكانية الأفراد من الاستهلاك بأكثر مما ينتج في فترات معينة من الوقت.[3]

الفرع الثاني: خصائص التمويل:

للتمويل أربعة خصائص تتلخص في:

1- ميعاد الاستحقاق: يمكن التمييز بين نوعين:

أموال الاقتراض: تعرف بأنها لها أجل محدد يعتبر ملزم بسدادها كذلك الموعد المحدد، وأن أي تأخر عن الدفع في الوقت المحدد سيؤدي به على تشويه سمعته الائتمانية.

أموال ملكية: ليس لها أجل محدد بل يحدد أجلها حياة المشروع حيث لا يستطيع المالك استرداد أمواله قبل نهاية عمر المشروع فإذا أراد ذلك فعليه بيع حصته.

2- الحق في الدخل:

توجد ثلاثة مظاهر تميز أموال الملكية عن أموال الاقتراض من حيث الحق في الدخل هي:

- **نوع التسمية:** يعتبر الدخل الذي تحصل عليه أموال الملكية ربحا أما الذي تحصل عليه أموال الاقتراض فيسمى فائدة.
- **الأولوية:** أي أنه يتم القيام بتسديد الالتزامات على المؤسسة في اتجاه دائنيها أولا وبعدها يتم توزيع الأرباح على المالكين.

1 - محمد رقامي ، أثر عقوبات التأخير على التمويل الصرفيي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستر ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2009، ص 41.

2 مليكة كاملي ، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق القرض الإيجاري، مذكرة ليسانس ، جامعة المدية ،2010، ص 27

3- صورية قشيدة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، مذكرة ماجستر ، جامعة الجزائر ، 2012 ، ص75

- **المقدار:** إن الفائدة التي تحصل عليها أموال الاقتراض تحدد قيمتها مسبقا عند عقد الاقتراض ويتأثر هذا المقدار بمقدار الأرباح التي يحققها المشروع وحسب الاتفاق على توزيعها على أصحاب المشروع.

3- الحق في الأصول:

تتمثل الأصول في الموجودات التي يمتلكها المشروع والتي تنتج عن إدارتها بشكل جيد دخلا جيدا وهذا الدخل يهم كل من أصحاب أموال الملكية وكذلك أصحاب أموال الاقتراض، كما تختلف نظرتها لهذه الأصول بحيث ينظر أصحاب الملكية للمشروع بنظرة استمرارية وذلك كونهم يهتمون بأصول جيدة تساعد على نمو وازدهار المشروع وتحقيق الربح، في الجانب الأخر ينظر أصحاب أموال الاقتراض على الأصول بأنها ملك يهمهم زيادته وبالتالي زيادة حقوقهم.

4- السيطرة والإدارة:

تعتبر الإدارة حقا أساسيا ومباشرا لأصحاب أموال الملكية في جميع المشاريع مهما اختلف شكلها القانوني، أما الدائنين فليس لهم الحق في الإدارة وإن كان بعضهم يشترطون التدخل فيما يتعلق بالقرض الذي يمنحونه.[1]

الفرع الثالث: مصادر التمويل:

1- التمويل من المصادر الداخلية:

تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بداية نشاطها كغيرها من المؤسسات على مصادر داخلية قبل لجوئها إلى المصادر الخارجية، وتتمثل المصادر الداخلية فيما يلي:

رأس المال الخاص:

ويسمى أيضا بالأموال الخاصة ويتكون من الأموال الشخصية التي يحصل عليها صاحب المشروع من خلال علاقاته مع المحيط مثل العائلة والأصدقاء، إضافة إلى مساهمة الشركاء.

التمويل الذاتي:

يعتبر التمويل الذاتي من أهم مصادر التمويل الأكثر استعمالا من طرف المؤسسة وذلك للمرونة في هذا النوع من التمويل لتلبية الاحتياجات التمويلية وكذا جاهزيته عند الطلب، فالتمويل الذاتي يمثل الفرق بين صافي التدفقات النقدية كمداخيل بعد تخفيض التكاليف للمؤسسة خلال السنة وقيمة الأرباح الموزعة على المساهمين،

1- هبة خليفاتي، صيغ تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ليسانس جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،2011، ص 36.

2 سمية بوراس، تقييم التمويل الهيكل من طرف الدولة في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2015 ، ص22

والاهتلاكات والمؤونات التي تدخرها المؤسسة لمواجهة المخاطر المستقبلية، ويعتبر التمويل الذاتي من أهم مصادر التمويل الداخلي وبديلا تمويليا أمام المؤسسة لشراء أصول جديدة ودون الحاجة إلى الاقتراض من المصادر الخارجية.

2- التمويل من المصادر الخارجية:

التمويل من المصادر الخارجية يعتبر أحد الخيارات المهمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، حيث يمكن أن يكون له دور بارز في تعزيز النمو والتوسع. هذا النوع من التمويل يأتي عادة من مصادر خارج البلاد، مثل البنوك الدولية، المنظمات الدولية، الصناديق الاستثمارية العالمية، والشركات الخاصة الأجنبية.

الائتمان التجاري:

هو نوع من التمويل قصير الأجل تحصل عليه المنشأة من الموردين، ويتمثل في قيمة المشتريات الآجلة للسلع التي تتجاور فيها أو تستخدمها في العملية الصناعية وتعتمد المنشآت على هذا المصدر في التمويل بدرجة كبيرة من اعتمادها على الائتمان المصرفي وغيره من مصادر أخرى قصيرة الأجل.[1]

الائتمان المصرفي:

يمثل القروض القصيرة الأجل عامة التي تتحصل عليها المؤسسة من البنوك لتمويل احتياجاتها القصيرة الأجل والقروض المتوسطة والطويلة الأجل لتمويل استثماراتها، ويتمثل الائتمان المصرفي في تلك الثقة التي يوليها البنك للمؤسسة بوضع تحت تصرفها مبلغ من المال أو تقديم تعهد من طرفه لفترة محددة يتفق عليها الطرفين، ويقوم الطرف المقترض في نهاية الفترة بالوفاء بجميع التزاماته وذلك لقاء فائدة يتفق عليها يحصل عليها البنك.[2]

التمويل عن طريق السوق المالي (البورصة):

ويكون إما عن طريق التمويل بإصدار أسهم عادية أو ممتازة ويعتبر المشاركة في رأس المال، أو عن طريق التمويل بإصدار السندات فهو تمويل بالمديونية طويلة الأجل.

التمويل الإيجاري:

وهو عبارة عن تقنية تمويل الاستثمارات تتم عن طريق عقد بين المؤجر والمستأجر لتأجير أصل منقول أو عقار خلال مدة معينة، مقابل التزام المستأجر بدفع الأقساط.

الهيئات والمؤسسات المتخصصة:

أحيانا تدخل القروض الممنوحة من طرف هذه الهيئات والمؤسسات الخاصة ضمن القروض البنكية إلا أن مصدرها ليس البنوك وإنما جهات متخصصة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد تكون حكومية أو شبه

1- جمعة مفاتيح، دور الصندوق الوطني للتأمين على البطالة في دعم إنشاء المؤسسات ص و م، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2011،ص22.

2- سمية بوراس ، مرجع سابق ذكره ، ص23.

حكومية أو غير حكومية ويكون من أبرز أهدافها التنمية الاقتصادية وهدفها الأساسي ليس الربحية وإنما المصلحة العامة ويكون نشاطها الأبرز منصب في تقديم الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[1]

قروض طويلة الأجل

تلجأ المؤسسات التي تقوم بإستثمارات طويلة إلى البنوك لتمويل هذه العمليات نظرا للمبالغ الكبيرة التي لا يمكن أن تغطيها لوحدها وكذلك نظرا لمدة الإستثمار وفترات الإنتظار الطويلة قبل البدء في الحصول على عوائد، والقروض طويلة الأجل الموجهة لهذا النوع من الإستثمارات تفوق في الغالب سبع سنوات، ويمكن أن تمتد أحيانا إلى غاية عشرون سنة وهي توجه لتمويل نوع خاص من الإستثمارات مثل الحصول على عقارات، أراضي، مباني..[2]

الفرع الرابع: أهداف التمويل

تلعب الإدارة المالية دورا هاما في مختلف الأنشطة الاستثمارية للمؤسسة حيث بدورها تعمل على:

- توفير الأموال اللازمة للمؤسسة عند الحاجة في الوقت المناسب.
- متابعة مصادر التمويل واختيار المصدر المناسب بما يتماشى مع سياسة المؤسسة.
- متابعة سير العمليات الإستثمارية للمؤسسة وتنظيم استخدام الأموال بالشكل المناسب.
- تسديد الأموال المترتبة على المؤسسة في الموعد المحدد لتفادي المشاكل التي قد تؤدي إلى إفلاسها.[3]
- تنمية الإقتصاد وتحديث الصناعة.
- تطوير المستوى المعيشي للأفراد
- التقليل من مشكلة البطالة.[4]

المطلب الثاني: آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تطبيقا للإجراءات القانونية المسجلة في القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تم وضع مجموعة من الآليات التنظيمية التي من شأنها دعم المؤسسات

1- الشريف ريحان – إيمان بومود ، بورصة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة أحدث مصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،ملتقى دولي،جامعة عنابة ، 2012، ص 5.4

2- جمعة مفاتيح ، مرجع سابق ذكره،ص25.

3 مليكة كاملي ، مرجع سابق ذكره ، ص 28.

4- عبد الله خبابه ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة ، الطبعة الأولى ، دار الجامعة الجديدة للنشر الأسكندرية، مصر،2013. ، ص 206ص207.

الصغيرة والمتوسطة ومرافقتها وترقيتها بهدف تحسين محيط الاستثمار والمساهمة في تحرير المبادرات الخاصة وخلق فرص إضافية لإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة ومناصب شغل، ومن أهمها ما يلي:

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) والمسماة حاليا ب الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية **ANADE او NASDA:**

أنشئت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 96-234 وكذا المرسوم التنفيذي رقم 296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني 1417 والموافق ل 08 سبتمبر 1998 والذي يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، ويحددها القانون الأساسي والمرسوم المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 03-288المؤرخ في 09رجب1424 والموافق لـ 06 سبتمبر 2003 وتعد الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب هيئة ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتوضع هذه الوكالة تحت سلطة رئيس الجمهورية، ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لجميع نشاطات الوكالة والتي تقدم مساعدات إلى الشباب في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذين تقل أعمارهم عن 40 سنة. من مهامها نذكر:

- تقديم الاستشارة والدعم للشباب ومرافقتهم في مختلف مراحل المشروع.
- إبلاغ الشباب ذوي المبادرات بمختلف الإعانات التي تقدم لهم، والامتيازات المختلفة.
- متابعة المشاريع التي يقوم بها الشباب خلال الإنشاء أو أثناء النشاط أو في حالة التوسع.
- دعم المؤسسة المصغرة في مواجهة المصاعب المرتبطة بمحيطها.
- التكوين الدائم للشباب أصحاب المشاريع .[1]

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM):

ظهر القرض المصغر لأول مرة في الجزائر سنة 1999، حيث سمح في تلك الفترة بإنشاء أكثر من 15000 نشاط في مختلف القطاعات، يمثل ANJEM آلية جديدة أنشأ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 14-04 المؤرخ في 22 جانفي 2004 لترقية الشغل الذاتي ودعم المؤسسات، ولم ينطلق نشاط الوكالة إلا في منتصف 2005، يخص هذا الجهاز بالأساس الحرفيين والنساء الماكثات بالبيت وتتراوح قيمة هذه القروض ما بين 50.000 و400.000دج، ثم عدلت قيمة القرض من 100.000 و1000.000دج ومن مهامها:

- تسيير جهاز القرض المصغر وفق التشريع والقانون المعمول بهم.
- دعم ونصح ومرافقة المستفيدين من القرض المصغر في إطار إنجاز أنشطتهم

1- صورية قشيدة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، مذكرة ماجستر ، جامعة الجزائر ، 2012 . ، ص 68ص69.

- منح القروض بدون فوائد.
- إبلاغ المستفيدين ذوي المشاريع المؤهلة بمختلف المساعدات التي ستمنح لهم.
- ضمان متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربط هؤلاء المستفيدين بالوكالة .[1]

الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC):

أنشأ سنة 1995 مهمته تقديم تعويض لأولئك المسرحين من العمل لأسباب اقتصادية، إلا أن هذا التعويض لا يدوم إلا 36 شهر على أساس أنها المدة الكافية ليعاد دمج المستفيد في الحياة العملية من جديد لا يقتصر دور هذا الجهاز على التكفل بتعويض ضحايا التسريح، والبحث لهم عن مناصب عمل جديدة، بل أنه انتقل إلى مساعدتهم من خلال تقديم القروض لإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة وفق تخصصاتهم وتكوينهم العلمي والميداني، لتشكل هذه المؤسسات أداة لخلق مناصب عمل لغيرهم خاصة الشباب منهم ، رغم هذا فإن هذا الجهاز كان عاجزا على خلق مناصب شغل جديدة أكثر مما كان يفقده من المناصب، وهذا ما زاد من تعقد وضعية المسرحين الذين وجدوا أنفسهم بدون دخل.[2]

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) والمسماة حاليا بالوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار AAPI:

أنشئت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار سنة 2001، بموجب الأمر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمارات استبدال لوكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار وهي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتتمثل مهامها في:

- ضمان ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها بحيث يقع عبئ الضمان على الوكالة دون غيرها من المؤسسات الأخرى.
- منح المزايا المرتبطة بالاستثمار في إطار الترتيبات المعمول بها.[3]
- التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون خلال مدة الإعفاء، وقد جاء هذا التدبير بعد أن لاحظت السلطة عدم وفاء بعض المستثمرين بالتزاماتهم رغم استفادتهم من الإعفاءات المقررة لصالحهم.
- إنشاء المجلس الوطني للاستثمار وهو هيئة يرأسها رئيس الحكومة، مكلفة باستراتيجيات وأولويات التطوير.

1- سومية بوراس ، مرجع سابق ذكره ، ص25.

2_شيراز حايف سي حايف ، دليلة بركان ، إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة ، جامعة المسيلة 2011، ص 06.

3. صورية قشيدة ، مرجع سابق ذكره ، ص 66.

- تخفيض آجال الرد للمستثمرين من 60 يوما إلى 72 ساعة.
- تبسيط إجراءات الحصول على المزايا.
- استقبال واصطحاب المستثمرين من خلال موقعها على الأنترنت وركائزها الدعائية على مختلف الظواهر الاقتصادية

المنظمة في الجزائر.

- الحرص على تنفيذ الاتفاقيات مع المؤسسات المعنية (الجمارك، الضرائب...) فيما يخص قرارات تشجيع الاستثمار.

المساهمة في تنفيذ سياسات واستراتيجيات التنمية بالتنسيق مع ا القطاعات الاقتصادية المعنية.[1]

خلاصة:

يعتبر التمويل الركيزة الأساسية في تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لذلك يتوجب إعداد سياسات تمويل تأخذ في الحسبان كأساس نقائص واحتياجات وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتكون متضمنة لصيغ وأساليب تمويلية جديدة ذات فعالية في التمويل من جهة ولها القدرة على تعبئة المدخرات من جهة ثانية.

تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمثل دوما الانشغال الأهم سواء بالنسبة لأصحاب هذه المؤسسات أم السلطات العمومية في الاقتصاديات المعاصرة، لذلك أصبحت هذه المشكلة تمثل أحد أهم المحاور الأساسية للسياسات الاقتصادية للدول المتقدمة كما هو الشأن بالنسبة للدول النامية.

وعلى الرغم من التطور الذي أحدث في وسائل التمويل فإن هذه الأخيرة لم تستطع بعد الوصول إلى المشاكل المطروحة على مستوى تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وانطلاقا مما تقدم يبقى أن المخرج بالنسبة لهذا النوع من المشروعات من الناحية التمويلية مرهون باستيعاب الوسائل التمويلية المتاحة وبالقدر الذي يسمح لها من المقارنة بين البدائل المعروضة.

1- محمد الصغير قريشي ، واقع مراقبة التسيير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، أطروحة دكتوراه ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،2013 ص 165

المبحث الثاني: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد والتحديات التي تواجهها وأهمية دور الحكومة في دعمها:

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورًا حيويًا في الاقتصاد الجزائري وذلك من خلال مجموعة من الاعتبارات التي تتعلق بخصائص هياكلها الاقتصادية والاجتماعية ونسب توفر عوامل الإنتاج والتوزيع المكاني للسكاني والنشاط الاقتصادي بحيث سنتطرق إلى الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف المجالات.

المطلب الأول: الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي:

يعد الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم محركات التنمية، وإحدى دعائمها الرئيسية لقيام النهضة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد المحلي أو الإقليمي وبذلك ينظر إلى الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنه وسيلة للحد من البطالة نظرا إلى كثافة عنصر العمل به وانخفاض ما تستلزم من رأس مال لخلق فرص العمل كما أنه وسيلة للتقريب بين الدخول في اتجاه تحقيق عدالة التوزيع وللتخفيف من حدة الفقر ونظرا إلى أهمية القطاع في التنمية المحلية فقد أولته دول كثيرة ومنها الجزائر عناية تمثلت في إنشاء هياكل مؤسساتية للتخطيط والإشراف ووضع برامج تنموية نظرا لكونها أداة فاعلة التنمية بصفة عامة والتنمية المحلية بصفة خاصة، يجعلنا نبين دورها التنموي[1]

أولا- دورها على الصعيد الاقتصادي: على الرغم مما تواجهه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تحديات ضخمة وخاصة في عصر العولمة وعصر التقنيات المعقدة وعصر الرأسمالية والعولمة التي تعتمد على المنافسة ونظام السوق المفتوح، إلا أنها بقيت تحتل الأهمية الأولى في الاقتصاديات الوطنية كونها المحرك الرئيسي والمصدر التقليدي لنمو وتطور الاقتصاد، ومازالت أحد أهم روافد العملية الاقتصادية والاجتماعية في اقتصاديات الدول بشكل عام و الدول النامية بشكل خاص بل أن بعض الدراسيين والباحثين اعتبرها العمود الفقري لأي اقتصاد وطني وخاصة بعد أن شهد هذا القطاع انتشارا واسعا في مختلف أرجاء العالم خلال السنوات الأخيرة وأصبحت تشكل نسبة كبيرة من الاقتصاد الوطني حيث أنها تعتبر أحد مجالات الاهتمام المتزايد في مختلف الاقتصاديات والاقتصاد الجزائري خاصة ومن خلال التركيبة المالية والهيكلية العامة والتنظيمية و القانونية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي جعلتها تتمركز ضمن أولويات الإصلاح الجزائري بغية الوصول إلى المعدلات الاقتصادية والمستويات المعيشية المرجوة وذلك من خلال مساهمتها في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وعن طريق إحداث قيمة مضافة باستغلال عناصر الإنتاج المحدودة وتلك التي تتميز بالندرة النسبية بالإضافة إلى قدراتها على تحقيق

(1) - هايل عبد المولى طشطوش ، المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، الطبعة الأولى ، 2012، 1433هـ ،ص 36.

التوازن التنموي الأفضل بين مختلف المناطق (الحضرية والريفية عن طريق تقليل معدلات التفاوت الاقتصادي بين الأقاليم وذلك راجع إلى الخصائص والمميزات التي تؤهلها لاستثمار المزايا النسبية لكل منطقة والمساعدة على سد فجوات التنمية في الجزائر وتكلفة محدودة وسرعة متباينة وبالتالي الوصول إلى تنمية متوازنة شاملة بحيث يبرز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال: [1]

1- المساهمة في زيادة الناتج القومي:

حيث تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى تحقيق مشاركة جميع شرائح المجتمع من خلال عمليتي الادخار والاستثمار بتوجيه المدخرات الصغيرة نحو الاستثمار وتعبئة رؤوس الأموال التي كانت من الممكن أن توجه نحو الاستهلاك، وهذا يعني زيادة المدخرات والاستثمارات بالتالي زيادة الناتج الوطني.

2- قيامها بدور الصناعات المغذية أو المكملة للصناعات الكبيرة:

عند مستويات معينة من الإنتاجية من خلال كونها مصدر لتزويد الصناعات الكبيرة ببعض احتياجاتها، كذلك تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إذا تم توجيهها للعمل كفروع ثانوية للصناعات الكبيرة، بما يعزز حالة التكامل الصناعي بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة الحجم وتنوع وتوسيع هيكل الإنتاج فضلا عن أن هذه المؤسسات هي بذور أساسية للمؤسسات الكبيرة. [2]

3- وسيلة لاستثمار المواد الأولية المحلية:

سواء كانت خامات غير مستثمرة أو سلعا نصف مصنعة، مما يجعلها وسيلة هامة لتشجيع ودعم الإنتاج الزراعي والإنتاج الصناعي على حد سواء عند اعتمادها على مدخلات الإنتاج المحلية بما فيها الآلات المصنعة حاليا فضلا عن دورها في تنمية وحماية الصناعات التقليدية التي أصبحت تلقى رواجا لدى شعوب العالم.

4- د ورها الايجابي في تنمية الصادرات:

تعاني معظم الدول النامية من وجود عجز في الميزان التجاري، ويمكنها أن تواجه هذا العجز عن طريق زيادة حجم الصادرات وخفض الواردات وذلك من خلال توفير سلع تصديرية قادرة على المنافسة أو توفير سلع تحل محل السلع المستوردة. [3]

أما الجزائر فقامت برسم إستراتيجية شاملة لتنمية الصادرات خارج المحروقات تستهدف رفع نسبة الصادرات

(1) الأخضر بين عمر ، علي باللموشي ،" معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي(الجزائر)، يومي 50/60/50/2013، ص 7.

(2) فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية المحلية، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، ص 17.

(3) - الأخضر بين عمر ، علي باللموشي ، مرجع سبق ذكره ، ص 7.

الوطنية خارج النفط وهذا من خلال تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الوطنية ككل، بما يجعلها قادرة على اقتحام الأسواق الدولية، حيث بدأ طرح عدد من الإجراءات بمراحل تصب جلها في بناء اقتصاد خارج النفط. (1)

5- تخفيض كلفة العمل:

تفهم هنا من زاوية صيانة وإعادة إنتاج قوة العمل لذلك تدرج ضمن تكلفة العمل النفقات الاجتماعية التي تخصصها المؤسسة لعمالها (نقل)، مطعم، تسلية) والتي تنتقل إلى تكلفة الإنتاج، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها مجالا يصعب على العمال التنظيم داخله فهم يقبلون بشروط أقل، مقارنة بالمؤسسات الكبرى من حيث مستوى الأجور والنفقات الاجتماعية.

6- استخدام الموارد المحلية:

تساعد هذه الصناعات في استغلال الموارد المحلية التي ما كانت لتستغل وتترك عاطلة، فمن المعروف أن طلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على رأس المال هو طلب محدود، فمن ثم فإن المدخرات القليلة لدى الأفراد والعائلات قد تصبح كافية لإقامة مشروع من هذه المشروعات المفيدة بدلا من ترك هذه الأموال عاطلة كما تقوم باستغلال المواد الأولية الموجودة في مناطق معينة وكذلك تصنيع المنتجات الثانوية المختلفة من المصانع الكبيرة، كما تقوم باسترجاع النفايات والفضلات الناتجة عن الاستهلاك النهائي للسلع فمثل هذه المسترجعات تكون كمادة أولية تفيد في عملية الإنتاج وتعتبر كاقتصاد صرف الأموال.

7- تدعيم المشاركة الوطنية في تنمية الاقتصاد:

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إحدى وسائل تدعيم المشاركة الوطنية في تنمية الاقتصاد لأنها تعتمد على رؤوس الأموال الوطنية ومدخرات صغار المدخرين للاستثمار، ومن ثم فإنها تعد من الوسائل التي ترفع من مستوى مشاركة أفراد المجتمع في التنمية وتساعد في إعداد الوطنيين الصناعيين وتكوين مجتمع صناعي. (2)

ثانيا - دورها على الصعيد الاجتماعي:

يعد الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم محركات التنمية، وإحدى دعائمها الرئيسية لقيام النهضة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد المحلي أو الإقليمي وبذلك ينظر إلى الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنه وسيلة للحد من البطالة نظرا إلى كثافة عنصر العمل به وانخفاض ما تستلزم من رأس مال لخلق فرص العمل كما أنه وسيلة للتقريب بين الدخول في اتجاه تحقيق عدالة التوزيع وللتخفيف من حدة الفقر ونظرا إلى أهمية القطاع أي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية فقد أولته دول كثيرة ومنها الجزائر

(1) - فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 17.

(2) - الاخضر بن عمر ، مرجع سبق ذكره، ص10.

عناية تمثلت في إنشاء هياكل مؤسساتية للتخطيط والإشراف، ووضع برامج تنموية ولا شك أن الوقوف عند الدور الذي تؤديه المؤسسات المصغرة كأداة فاعلة في التنمية بصفة عامة والتنمية المحلية بصفة خاصة يجعلنا نبين دورها التنموي.

1- خلق فرص عمل جديدة:

تعاني البلدان النامية من مشاكل البطالة بنوعها السافر والمقنع وخاصة في المجال الزراعي وقطاع الخدمات في المدن ومن ثم تستطيع الصناعة الصغيرة والمتوسطة أن تلعب دورا في ذلك حيث تقام المصانع في أماكن وجود البطالة فتخلق فرصا منتجة للعمل فضلا على أن هذه الصناعات لا تتطلب إنفاق مبالغ كبيرة على المرافق العامة كما هو الحال عند إقامة المصانع الكبيرة ويلاحظ أيضا أن هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستخدم فنون إنتاج من النوع الأقل تطورا والذي يستخدم اليد العاملة بشكل كثيف مما يساهم في حل مشكل البطالة، وفي الحد من الهجرة من الريف إلى المدن، بالإضافة إلى إعداد الرياديين من رجال الأعمال الصغار الذين يشكلون رصيدا بشريا واعدا للمشروعات الكبيرة.

ويتزايد دور هذا القطاع في الاقتصاد الوطني باستمرار وكذا في الدول النامية، لأنها إما أن تكون مكثفة للعمالة أو ذات قدرة استيعابية كبيرة، فتوفر فرص العمل للفئات الباحثة عن عمل، وبالتالي فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعمق دور المبادرة الذاتية وتوجه التوظيف الذاتي ويكون دورها عظيما في مراحل النمو الأولى للاقتصاد لأنها تشكل قاعدة للانطلاق. [1]

2- رفع مشاركة الإناث في النشاط الاقتصادي:

إن تدعيم دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الريفية خاصة والتي يتم ممارستها في القرى والأقاليم المختلفة يساعد على رفع نسبة مشاركة الإناث في الأنشطة المختلفة التي تتطلب عمالة نسائية مثل المشغولات والملابس المطرزة والنسيج، حيث يساعد هذا على استغلال طاقتهن والاستفادة من أوقات فراغهن وزيادة دخلهن ورفع مستوى معيشتهن ومن ثم يتحقق الاستغلال الأمثل للقوى العاملة من النساء ويدعم مشاركتهن في النشاط الاقتصادي ويحد ذلك من بطالتهن وتشير الدراسات إلى أن مساهمة المرأة في هذا القطاع تعد فعالة. [2]

3- تساعد على تطوير أفراد المجتمع والانتقال بهم إلى درجة الاعتماد على الذات:

بدلا من الاعتماد على الآخرين، حيث تساعد هذه المنشآت في ظهور التشغيل الذاتي وتناميه، وتطور إبداعات الفرد بعيدا عن التزامه بأنظمة مقيدة وتعليمات تحد من إمكانية اعتماد الموظف على أجر أو راتب،

1- مؤتمر منظمة العمل العربي، العربية الدورة الخامسة والثلاثون المشروعات الصغيرة، ون، المتوسطة ا، كخيار للحد من البطالة والتشغيل في الدول العربية 23 فيفري 2008 ، ص 22.

2- الاخضر بن عمر ، مرجع سبق ذكره، ص11 .

وبالتالي تساهم في تطور مفهوم الريادة في المجتمع وترسيخ قيم الريادة لدى الأفراد وإبعادهم عن الأفكار والركود إلى الوظيفة. [1]

4- دورها في محاربة الفقر وتنمية المناطق الأقل حضا في النمو والتنمية:

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن اعتبارها آلية فعالة لمكافحة الفقر والعوز من خلال وصولها إلى صغار المستثمرين من الرجال والنساء وسعة انتشارها خاصة في الأقاليم النائية الأقل حظا في النمو أو الأكثر احتياجا للتنمية الأمر الذي يؤهل هذه الأقاليم إلى فرص أكبر في التنمية والتطوير من خلال إنعاشها بهذه المشاريع فضلا عن احتواءها الآثار الاجتماعية السلبية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في كثير من الدول خاصة بعد أن تصدرت هذه القضية منذ بداية عقد التسعينات سلم أولويات الحكومات ومؤسسات التمويل الدولية.

5- المساهمة في تنمية المواهب والابتكارات:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المجالات الخصبة لتعزيز تشجيع المواهب والأفكار الجديدة، وفرصة للإبداع والابتكار لأصحاب المبادرات الفذة والمتميزة من رواد الأعمال ذوي الكفاءة والطموح والنشاط من خلال توظيف مهاراتهم وقدراتهم الفنية وخبراتهم العملية والعلمية لخدمة مشاريعهم. [2]

5- الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كعنصر من عناصر ضمان الدخل:

بالإضافة إلى استقرار العمل في المؤسسات الصغيرة فإنه يستجيب إلى متطلبات الفئات الأكثر تعرضا للتهميش والبطالة كالنساء والشباب والمتقدمين في السن وذلك ما يتميز به من مرونة في العلاقات وقلة التدرج الوظيفي.

7- الاستثمار في المؤسسات الصغيرة كعنصر من عناصر إدماج المناطق النائية: بحيث يسهم في إدماج المناطق النائية في الحياة الاقتصادية فمسألة التطور الإقليمي التي كانت قديمة جدا تطرح في إطار عام وشامل يسعى إلى تحقيق التوازن بين الأقاليم. [3]

8- الاستثمار في المؤسسات الصغيرة ينمي المبادرات الفردية:

تسمح المؤسسات الصغيرة بإظهار روح المبادرة وتحمل المخاطر وتنميتها لأن رجل الأعمال الذي يبدأ بالاستثمار في مؤسسة صغيرة، لا بد أن يواجه المخاطر غير المتوقعة مما يتطلب القدرة على التنبؤ بالأحداث غير المتوقعة واتخاذ القرارات السليمة حيالها.

1- منظمة العمل العربية، مرجع سبق ذكره، ص 22.

2- الأخضر بن عمر، مرجع سبق ذكره، ص 07

3- شبوطي حكيم ، الدور الاقتصادي والاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، العدد الثالث ، جوان ص217-218.

9- الاستثمار في المؤسسات أساسي للتنويع الثقافي في الاقتصاد:

يهتم بعض العلماء بدور آخر غير ظاهري للاستثمار في المؤسسات الصغيرة وهو دورها في تعزيز التنويع الثقافي والحفاظ عليه، فإذا أخذنا مثلا على ذلك الجالية الجزائرية في فرنسا في شهر رمضان تقوم الجالية بإقامة أفراد منها أعمالا صغيرة تخدم الحاجة الخاصة للجالية، كإقامة مطعم عربي أو متجر لمواد يحتاجها العرب" كتحضير حلويات شهر رمضان ومن ثم توفر لهم فرصة الحفاظ على تراثهم وتقاليدهم وهويتهم الثقافية. [1]

ثالثا - دورها على الصعيد البيئي والتكنولوجي

بعدما كان دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يقتصر على تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية أصبح في ظل متطلبات تحقيق التنمية المستدامة الشاملة والمتوازنة يعمل على خلق توليفة اقتصادية اجتماعية بيئية تكنولوجية، تحقق من خلالها التنمية المستدامة حيث نجد بالإضافة إلى الأدوار والأهمية السابقة التي تحدثنا عنها سابقا وعن القيمة المضافة التي أضافتها إلى التنمية المحلية في الجزائر أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبحت تحتل أهمية كبيرة وتلعب دور جد محوري في المساهمة في رفع الوعي البيئي للمجتمع الجزائري من خلال احتواء برامج تدريبية تقوم بتدريب العمال على المسؤوليات البيئية لكون الميزة التي تميز هذه المؤسسات تجعل الإستراتيجية الوطنية لتطوير المؤسسات ص و م كآلية لدعم التنمية في الجزائر مهمتها في مصادقة البيئة أمر غير معقد حيث أن بساطة تركيبها تجعل عملية جمع وتدوير القامات والمخلفات والنفايات أمر سهل مقارنة بالمؤسسات الكبيرة هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تهدف إلى نشر المفاهيم الإدارية والقيم الصناعية الحديثة مكان إدارة الوقت الجودة العالية الإبداع الابتكار، الكفاءة والفعالية بسبب إمكانية التواصل بين أعضاءها وسهولة تداول المعلومات والأفكار وهذا ما يجعلها محطة الإبداع والابتكار.

كما أن هناك دور مهم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التطور التكنولوجي وذلك بأن تندمج هذه المؤسسات ضمن تركيبة تكنولوجية وطنية قادرة على الارتقاء بالاقتصاد القومي على مدارك الاعتماد على الذات من خلال تحقيق التشابك القطاعي على مستوى الإنتاج من خلال علاقات الاعتماد المتبادل بين المؤسسة المصغرة والمؤسسة الكبيرة من الناحية التكنولوجية والتقنية أي على المستوى الرأسي بما في ذلك علاقة التكامل من خلال عدة أساليب، لعل أبرزها في الخبرات العالمية أسلوب التعاقد من الباطن. [2]

يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومنها الصناعية أن تندرج ضمن تكنولوجيا ملائمة للاعتماد على الذات من خلال دورة علمية تكنولوجية متكاملة تبدأ بالبحث والتطوير التكنولوجي "D&R"مرورا بعملية التصميمات الصناعية والهندسية الأولية وانتهاء بتصنيع السلع التكنولوجية وتتحقق هذه الدورة بارتكاز على محاور الإبداع والتطوير وكذلك يمكنها تحقيق التعميق الصناعي بإقامة صناعة محلية للآلات والمعدات الإنتاجية ويمكن مثلا

1- منظمة العمل العربية، مرجع سبق ذكره، ص 22
2- الاخضر بن عمر ، مرجع سبق ذكره، ص17

للصناعات الصغيرة أن تسهم في تحقيق هذه المهمة من خلال تصنيع آلات الورش "Machine tools" [1].

رابعا - دورها على السياسي والثقافي

إضافة إلى مساهمتها في المجال الاقتصادي والاجتماعي فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة أدوار تلعبها في المجال السياسي والثقافي.

1- الحد من التبعية الاقتصادية للدول الأجنبية:

إن النضال من أجل التحرر السياسي قد تحقق في معظم الدول التي بادرت بالمقاومة إلا أنها لا زالت تابعة اقتصاديا للدول التي استعمرتها وذلك نتيجة السيطرة عليها من طرف بعض المصالح الأجنبية وحتى باحتياج هذه الدول المستقلة إلى خبرات وتكنولوجيات الدول المستعمرة لذلك فإن إنشاء وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن أن ينتج لنا خبرات وتكنولوجيات نستفيد منها والاستغناء عن الخبرات الأجنبية. [2]

2- استغلال الطاقات الشبانية لدفع عجلة التنمية:

إن الدول والحكومات التي لها نية استغلال طاقات شبابها والاستفادة لأجل دفع عجلة التقدم، تعتمد أو تركز في ذلك على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كونها أفضل وسيلة لتجنب هدر الطاقات البشرية الشبانية وهجرتها.

3- المحافظة على التراث الثقافي:

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة القدرة على المحافظة على التراث الثقافي الذي يمثل الرمز والهوية الوطنية وذلك بتشجيع ومد يد العون لهذا النوع من المؤسسات المتخصصة في هذا المجال الثقافي ومرافقتها. [3]

4- العمل على توفير الأمن الغذائي والتقليل من فاتورة الاستيراد:

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى حد كبير في مبادئ الأمن الغذائي وكفاية الغذاء لأجل تحقيق القول " نأكل مما نزرع ونلبس مما نصنع "، وهذا ما ينتج عنه الاستقرار السياسي.

المطلب الثاني: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق مناصب عمل وتخفيض البطالة:

تعتبر مشكلة البطالة من أخطر المشاكل التي تعاني منها اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء فهي تهدد مستوى الاستقرار الاقتصادي وتماسك المجتمعات لتصبح بذلك مشكلة هيكلية متفاقمة على الرغم من تحقيق الانتعاش والنمو الاقتصادي من سنة لأخرى وتعود أسباب البطالة إلى أسباب اقتصادية و

1 - شبوطي حكيم، مرجع سبق ذكره، ص ص218.

2- مشري محمد الناصر . (2008 - 2011. دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة. شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية سطيف، الغلوم الاقتصادية الجزائر: جامعة فرحات عباس، ص 59.

3-الاخضر بن عمر، مرجع سبق ذكره، ص 18

أخرى اجتماعية و أخرى سياسية كما قد تختلف من بلد لأخر بل من منطقة لأخرى داخل البلد الواحد الأمر الذي يجعل علاجها أمرا صعبا و معقدا في آن واحد، و بالنظر إلى خطورة هذه المشكلة بادرت الحكومات إلى الشروع في إجراءات استثنائية للتخفيف من حدتها و انعكاساتها السلبية من خلال وضع برامج عديدة لترقية الشغل و إنشاء هياكل متخصصة للسهر على تنفيذها و لعل أبرزها التشجيع على الاستثمار في إطار ما يعرف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، إذ تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية مناسبة و فعالة لتطبيق إستراتيجية التوظيف و خلق مناصب الشغل مما يخفف الضغط على القطاع العام في توفير فرص للداخلين الجدد إلى سوق العمل، تعد مشكلة البطالة من أخطر المشاكل التي تعاني منها الجزائر بالنظر لما خلقته من أثار اقتصادية و اجتماعية لذا حاولت الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال و الى غاية يومنا هذا محاربة هذه الظاهرة عن طريق تنفيذ برامج و سياسات اختلفت باختلاف الظروف الاقتصادية، حيث تسعى جاهدة و منذ التسعينات إلى تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني باعتبارها توجها تنمويا قد يحمل في طياتها أثار ايجابية خاصة على مستوى سوق العمل.

1- خلق الوظائف والمشاركة في النمو الاقتصادي:

تُعتبر هذه المؤسسات مصدراً رئيسياً لخلق فرص العمل، خاصة للشباب والخريجين الجدد. فبالنسبة للدول التي تواجه تحديات بالبطالة، يمكن للمشاريع الصغيرة والمتوسطة توفير فرص عمل محلية وهذا يساهم في تخفيف معدلات البطالة وتعزيز النمو الاقتصادي.

ورغم صغر حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والإمكانيات المتواضعة التي تتوفر عليها إلا أن لها دور فعال في استحداث فرص عمل جديدة بطريقة مباشرة بالنسبة لأصحاب المؤسسات أو بطريقة غير مباشرة عند توظيفهم لأشخاص آخرين، وهذا يساهم في استجابة هذا القطاع للمطالب الاجتماعية في مجال الشغل خاصة في الدول التي تعاني من كثافة سكانية ووفرة نسبية فيعرض العمل. [1]

2- ارتفاع كثافة العمل:

تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على استخدام تقنيات بسيطة تعتمد على كثافة تشغيل عنصر العمل حيث تعرف كثافة العمل بأنها ناتج قسمة رأس المال المستثمر على عدد المشتغلين بالمنشأة" ويطلق البعض على هذا المعيار مسمى "تكلفة" فرصة العمل" لأنه يعكس حجم رأس المال اللازم لتوظيف عامل واحد في المنشأة، كما أن الأبحاث أثبتت أن تكلفة فرصة العمل في المؤسسات الصغيرة تقل بمعدل ثلاث مرات عن متوسط تكلفتها في المؤسسات الكبيرة بشكل عام، وهكذا يتم توفير فرص عمل بتكلفة مناسبة. [2]

1-بلعزوز بن علي، إليفي محمد إشكالية تمويل المؤسسات ص وم في ظل مقررات لجنة بازل

2-الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسات الصغرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف يومي 17 - 18 أفريل 2006

3- انخفاض رؤوس الأموال:

تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على حل المشكلة الرئيسية في معظم الدول النامية وهي ندرة رأس المال، حيث تمتاز هذه المؤسسات بانخفاض نسبي لرؤوس الأموال ذلك سواء تعلق الأمر بفترة الإنشاء أو أثناء التشغيل ومن ثم فهي تحقق تكلفة استثمارية منخفضة – في المتوسط - لخلق فرص العمل حيث تتخصص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خاصة الصناعية منها، في عدد محدود من القطاعات، مما يسمح لها استخدام تكنولوجيا أقل كثافة في رأس المال و يؤدي هذا بدوره إلى انخفاض مستويات معامل (رأس المال / العمل) نسبيا في المؤسسات الصناعية الصغيرة، و هو ما يؤدي إلى زيادة قدرة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة على استيعاب فائض العمالة ، وقد أثبتت إحدى الدراسات أن متوسط تكلفة العمل من الاستثمار في المؤسسات الصغيرة تقل3 مرات عن متوسط تكلفة العمل في المؤسسات الكبيرة، يعني أن حجم الاستثمار المطلوب لتشغيل عامل واحد في الصناعة الكبيرة يمكن أن يوظف ثلاث عمال في الصناعة الصغيرة. [1]

4- بساطة المستوى الفني للعمال:

لا تحتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالضرورة (باستثناء البعض منها) إلى عمالة ماهرة مدربة تدريبا عاليا، مما يجعلها قادرة على استيعاب أعداد كبيرة من العمالة الوافدة حديثا إلى سوق العمل، وكذا لطالبي العمل قليلو الخبرة الذين لا يجدون مناصبا في المؤسسات الكبيرة، حيث يتميزون في أغلب الأحيان بتدني مستواهم التعليمي والمهني، خاصة في البلدان النامية.

5- انتشار فكر العمل الحر:

إن التحول النسبي في تفكير ونمط سلوك العديد من الشباب الخريجين من المدارس الجامعات، المتمثل في عدم الرغبة في العمل داخل الوظائف المكتبية المناصب الإدارية في العديد من الدول، شكل الدافع الذاتي لبدء إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة أو حتى المشاركة في هذه المؤسسات بشكل أو بآخر، خاصة وأن هذا يتفق وصغر حجم مدخراتهم، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة مناصب العمل نظرا لقدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على استيعاب أعداد كبيرة من الشباب العاطل عن العمل. [2]

6- مصدر لزيادة الدخل:

تستوعب المؤسسات الصغيرة جزءا كبيرا من أوقات فراغ العمال مما يزيد من إنتاجهم وبالتالي زيادة مدخولهم، عكس المناصب الإدارية ذات الدخل المحدود.

1- صالح صالحي، أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 3 2004ص 72

2- محمد فتحي صقر، واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها الاقتصادية ندوة المشروعات الصغيرة - جانفي - 2004 والمتوسطة في الوطن العربي: الإشكاليات وآفاق التنمية، جامعة الدول العربية، القاهرة ص 34

7- معامل مقاومة جيد:

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أقل عرضة وتأثرا بالهزات الاقتصادية والتكيف مع تغيرات السوق بمقارنتها بالمشاريع الكبيرة فقد أثبتت الدراسات بالدول الأوروبية ومنها فرنسا أثناء أزمة السبعينات أن 37% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كان معامل مقاومتها جيد،و 20% منها معامل مقاومتها جيد جدا أي 57% من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة استطاعت اجتياز سنوات الأزمة دون عثرات كثيرة عكس المؤسسات الكبرى و يرجع تفسير ذلك أنها في حالة الانكماش أو تراجع النمو لا تعمد لتقليص مناصب العمل بل إلى الحفاظ عليها لأن تكاليف الأجور لديها متغيرة نشاطها، فانخفاض معدل النمو يؤدي إلى انخفاض مستوى الأجور لا إلى الاستغناء عن أصحابها عكس المؤسسات الكبيرة التي نجد تكلفة الأجور فيها ثابتة و التأثير عليها لا يكون إلا بقرارات في آجال طويلة.[1]

8- المرونة:

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمرونة وقدرة على الانتشار في مختلف المناطق الجغرافية بما يساعد على تحقيق التنمية المتوازنة جغرافيا وتقليص التفاوت بين الريف والحضر وإعادة الريف إلى وضعه الطبيعي كوحدة منتجة ومصدرة لفائض إنتاجها مما يحد من معدلات الهجرة الداخلية وإعادة التوزيع السكاني وخفض نسب البطالة من خلال خلق مجتمعات إنتاجية جديدة في المناطق النائية. [2]

9- تشجيع المرأة لدخول عالم الشغل

تمكين المرأة كأم وربة بيت من زيادة مساهمتها في الأنشطة الاقتصادية من خلال العمل في الأوقات التي تناسبها، سواء في المنزل أو في الحي الذي تعيش فيه خاصة في مجال الصناعات والحرف التقليدية مما يوفر عملا مفيدا للأسرة والمجتمع، وأكبر تجربة ناجحة في هذا المجال هي تجربة دول جنوب شرق آسيا، أما في فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية فقد قدرت نسبة النساء من بين أصحاب المؤسسات في سنة 1991ب 31.9% و33.7% على الترتيب.

10- زيادة الملكية المحلية

في كثير من الأحيان يكون ملاك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أشخاصا يقيمون في المجتمع المحلي وهذا ما يؤدي إلى زيادة الملكية المحلية، بحيث يكون التحكم في القرارات الاقتصادية تحت سلطة أشخاص وطنيين قاطنين في المجتمع المحلي، مما يؤدي بدوره إلى زيادة استقرار العمالة وخلق وظائف أكثر للمقيمين في تلك المنطقة، أي استثمار جزء كبير من الأرباح داخل المجتمع المحلي. [3]

1 - جمال الدين سلامة، مرجع سبق ذكره. ص 73

2- مؤتمر منظمة العمل العمل العربي، العربية الدورة الخامسة والثلاثون المشروعات الصغيرة، ون، المتوسطة ا، كخيار للحد من البطالة والتشغيل في الدول العربية 23 فيفري 2008 مارس ص60

3-المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، بحوث ومناقشات الدورة التدريبية الخاصة بدور الحاضنات التكنولوجية في تنمية الصناعات التي نظمتها المنظمة بالقاهرة أيام 4-8 أوت 2004

المطلب الثالث: العوائق التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

رغم التدابير المشجعة والمحفزة التي اتخذتها الحكومات الجزائرية بهدف إنشاء وتطوير لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم يسلم هذا القطاع من المشاكل والعوائق التي تعرقل نشاطه وتؤثر سلبا على سيره ونموه ومن أهم المشاكل.

1/ نقص التمويل :

تواجه هذه المؤسسات صعوبة في الحصول على التمويل اللازم لتمويل نشاطها، سواء من البنوك أو من مصادر تمويل أخرى حيث توصلت دراسات عديدة الى أن عدم كفاية الائتمان يعتبر أحد العقبات الأساسية التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة إذ وجد أن عدد قليل من هذه المشاريع يحصل على الائتمان من مؤسسات الإقراض، وتعتمد هذه المشاريع في الجزء الأكبر من احتياجاتها التمويلية على المدخرات الفردية والعائلية في تأسيس وتمويل عمليات التشغيل، وهذا النوع من التشغيل تنجر عنه مجموعة من القيود التي تؤثر على كفاءة المشروع بالإضافة الى عدم توفر هذه المبالغ بالحجم المطلوب، وقد تلجأ هذه المشاريع أيضا الى سوق الاقتراض غير الرسمي، وتعتبر معدلات الفوائد في هذا النوع من القروض مرتفعة جدا ويتشدد أصحاب القروض في الضمانات المالية لتأمين عمليات الاقتراض، أما فيما يتعلق بدور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الصغيرة في البلدان النامية، فقد بينت دراسات عديدة أن عدم قدرة أو قبول البنوك تمويل هذه المشاريع سواء عند إنشاءها أو توسيعها راجع للأسباب التالية:

- انعدام الثقة في القائمين على المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- ضعف القدرة على توفير البيانات المالية والتشغيلية مما يعيق القدرة على تقدير الجدارة الائتمانية للمشروع من قبل البنك أي صعوبة إعداد دراسة الجدوى.
- ضعف الضمانات المتوفرة اللازمة لتقديمها الى البنوك للحصول على التمويل.
- إن معظم المشاريع الصغيرة تعمل في القطاع غير الرسمي وليس لها سجلات ضريبية مما يزيد من مخاطر التعامل معها.
- نقص الخبرة التنظيمية والإدارية في المعاملات البنكية.

كما نجد أن أصحاب المشاريع الصغيرة أيضا يتجنبون التعامل مع البنوك وذلك للأسباب التالية:

- ارتفاع تكلفة التمويل، تدخل البنك في الإدارة.
- نسبة المديونية وعدم كفاية التمويل المتاح.
- عدم القدرة على الاستجابة لمتطلبات البنوك من ضمانات.

2/ التشريعات واللوائح الادارية :

قد تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحديات في التعامل مع اللوائح والتشريعات البيروقراطية التي قد تكون معقدة وتكلفة.

وتنشأ المشكلات الإدارية والتنظيمية نتيجة عدم الفصل بين ملكية المشروع وإدارته، فصاحب المشروع يتولى جميع النواحي الإدارية بخلاف النواحي الفنية الخاصة بشؤون حرفته، فهو المخطط المالي ومدير المبيعات ومدير الأفراد ومدير العلاقات العامة، وهذا يعني بالضرورة عجزه عن أداء هذه المهام بنفس الكفاءة، بما لا يسمح باتخاذ القرار المناسب ولا شك أن هذا الفشل الإداري يعني فشل المشروع نفسه ويرجع مصدر هذا الفشل الإداري الى أحد السببين التاليين أو كلاهما: [1]

أ - جهل صاحب المشروع بأسس التنظيم.

ب- عدم محاولة الاستعانة بآراء المتخصصين في النواحي الإدارية، إما لنقص الإمكانيات المادية أو لعدم تقريره لأهمية هذه الاستشارات، أو حرصه على الاحتفاظ بأسرار العمل أو لعدم الاعتراف بالعجز المباشرة الأعمال الإدارية على الوجه السليم.

3/ العقار:

يعاني أصحاب المشروعات الجديدة من مشكلات مرتبطة بالعقار المخصص لتوطين مؤسساتهم فالحصول على عقد الملكية أو عقد الإيجار يعد أساسيا في الحصول على التراخيص الأخرى المكملة وإلى حد الساعة لم تتحرر سوق العقارات بشكل يحفز على الاستثمار بحث مازالت رهينة للعديد من الهيئات التي تتزايد باستمرار مثل الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار ووكالة دعم وترقية الاستثمارات المحلية والوكالات العقارية وقد عجزت عن تسهيل إجراءات الحصول على العقار اللازم لإقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة وذلك لغياب سلطة اتخاذ القرار حول تخصيص الأراضي وتسيير المساحات الصناعية إضافة إلى محدودية الأراضي المخصصة للنشاط الصناعي وغيره فضلا عن ارتباط التحفيزات المقدمة للمستثمرين من خلال تخصيص أراضي بأسعار منخفضة، تؤدي إلى تزايد المضاربة على الأراضي التي تحول دون تنفيذ تعهدات الاستثمار (2) .

4/ نقص الموارد البشرية المهارة :

يمكن أن يكون من الصعب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جذب والحفاظ على الموظفين المهرة والمؤهلين حيث يعتبر نقص العمالة الفنية المدربة من القوى العاملة من أهم المعوقات التي يواجهها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويرجع ذلك إلى الأسباب التالية:

1-أنشي شعيب، واقع وآفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، في ظل الشراكة الأورو متوسطية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008. ، ص 29

2-لخلف عثمان دور ومكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة فى التنمية الاقتصادية - حالة الجزائر - رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1995. ، ص 65

- ضعف مستوى التدريب المهني وعدم توافقه مع احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- زيادة الطلب على العمالة الماهرة بالنسبة للمؤسسات الجديدة، قد أدى الى انتقال العمالة من المجالات التي تعمل فيها الى المجالات التي تعرض عليها أجورا أعلى، وينتج عن هذا توظيف عمالة غير ماهرة باستمرار وتحمل مشكلات وأعباء تدريبهم، فضلا عن دفع أجور مرتفعة لبعض التخصصات النادرة لضمان استمرار نشاطها.
- الاعتماد على العمالة الوافدة، وعزوف العمالة الوطنية عن العمل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة الإنتاجية، يضطر صاحب المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الى توظيف عمالة غير ماهرة وتدريبهم أثناء العمل، غير أنه في كثير من الأحيان ما يترك العامل وظيفته بمجرد إتقان العمل.

5/ التسويق:

تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مشكلات وصعوبات تسويقية في السوقين المحلي والخارجي، بسبب المنافسة القوية التي تتعرض لها من جانب المؤسسات الكبيرة والمؤسسات التجارية الخارجية التي تستوي منتجات مماثلة، ويضاعف من صعوبة الأمر ' تفضيل الجهات حكومية وبعض فئات المجتمع التعامل مع المؤسسات الكبيرة لاعتبارات الجودة والسعر ولضمان انتظام التوريد بالكميات المطلوبة وفي المواعيد المقررة، ولتفادي المشكلات الإدارية والمالية الناتجة عن التعامل مع عدد كبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وبشكل عام يعاني هذا النوع من المؤسسات العديد من المشكل التسويقية، والتي يمكن تقسيمها إلى مشاكل تسويقية داخلية وأخرى خارجية.

أ - مشاكل التسويق الداخلية:

افتقار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمهارات التسويقية، الأمر الذي يجعلها تعتمد على الوسطاء في تسويق منتجاتها، مما يجبرها أحيانا على قبول شروط أو مزايا غير التي تسعى إلى تحقيقها.

عدم قدرتها على مسايرة التغيرات في اتجاهات السوق، مما يعرضها إلى خسائر مفاجئة نتيجة لحدوث تطورات سريعة وغير متوقعة في السوق.

افتقار الكثير من هذه الصناعات للمفاهيم الأساسية للجودة، مما يؤدي إلى تسرب منتج معيب للسوق بالشكل الذي يقلل من فرصة المنتجات في المنافسة وفتح الأسواق أمامها.

ب- مشاكل التسويق الخارجية:

عدم دراسة أصحاب هذه المؤسسات للأسواق الخارجية من حيث حجم وطبيعة هذه الأسواق وطبيعة المنافسة التي تواجه منتجاتهم، لتعدد الدول التي تتعامل في الأسواق الخارجية.

عدم الاهتمام بتطوير المنتجات بما يتناسب مع أذواق المستهلكين، حيث يظل المنتج يصنع بنفس المواصفة لفترة طويلة دون إجراء أي تعديل أو تطوير.

عدم وجود نظام لربط الموزعين بالخارج بالمنتجين في الداخل.[1]

7/ المنافسة مع الشركات الكبيرة:

قد يكون من الصعب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منافسة الشركات الكبيرة التي تتمتع بموارد أكبر وتواجد على نطاق أوسع. رغم أن مستويات نشاط الكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر محلي أو وطني حيث أن منتجاتها تستهدف هذا المستوى من السوق، إلا أنها أصبحت مجبرة على منافسة كبريات الماركات العالمية. وهذا بالنظر لانفتاح الاقتصاد الجزائري الذي كرس واقعا يجعل كل قوائم المنتجات العالمية تدخل بحرية إلى الجزائر ابتداء من سنة 2012 بفعل اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي من جهة بالإضافة إلى صعوبة قيام الدولة بإجراءات حمائية لمنتجات هذه المؤسسات نتيجة المفاوضات المتقدمة التي تجريها الجزائر للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة التي تقبل هذا النوع من الإجراءات. إن هذا الانفتاح بقدر ما ضل يشكل تحديا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقدر ما مكن الكثير منها من الاستفادة من برامج الدعم والتأهيل في إطار الاتفاقيات الثنائية بين الجزائر وغيرها من الدول وبرامج ميدا مع الاتحاد الأوروبي.

8/ عوائق مختلفة:

تتعرض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لعدة عوائق مختلفة منها ما يفرزها محيطها الداخلي وأخرى ناتجة عن محيطها الخارجي وسنذكر منها: -

1 - نقص تمويل الجهاز الإنتاجي من جراء الانفتاح الاقتصادي، خاصة بالمواد الأولية المستوردة اللازمة للإنتاج والتي كانت تضمن استيرادها المؤسسات العمومية باحتكارها للتجارة الخارجية.

2 - اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنماط تسيير لا تتماشى ومتطلبات الاقتصاد التنافسي، حيث تشكل الجودة الشرط الأساسي للنشاط الاقتصادي فنجد مثلا أن غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تفرق بين الحساب البنكي الشخصي للمسير المالك وحساب الشركة مما ينجر عنه الخلط فى النفقات المنزلية ونفقات المؤسسة وزيادة على ذلك تطبق تلك المؤسسات محاسبة تقليدية لا تقوم بإجراء عمليات الجرد الدوري.

3- عدم فعالية أساليب التكوين وخاصة في ميدان التقنيات الحديثة للتسيير واقتصاد السوق وإدارة الأعمال وتسيير المنتوج وكذا تقنيات البيع والتصدير.

-4- نمو وتطور القطاع غير الرسمي والمتمثل في أنشطة كثيرة كالسوق الموازية والمداخيل الطفيلية.[2]

1- فارس طارق ور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل ترقية قدرتها التنافسية أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية 2017-2018 صفحة 46

2- صالح صالحي، مرجع سبق ذكره، ص ص 40 -14.

المطلب الرابع: أهمية دور الحكومة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

دور الحكومة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يعتبر أساسياً لتعزيز النمو الاقتصادي وتحسين بيئة الأعمال في البلاد، حيث تلعب الحكومة دوراً حيوياً في توفير الدعم اللازم للشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال عدة إجراءات وسياسات، وهنا بعض أهميتها:

1/ توفير الدعم المالي:

تعتبر الحكومة مصدراً رئيسياً للتمويل والدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال البنوك الحكومية والصناديق الاستثمارية والبرامج الخاصة بتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وذلك بمنح القروض بشروط ميسرة أو برامج التمويل المباشر.[1]

2/ تبسيط الإجراءات الإدارية:

يجب على الحكومة تبسيط الإجراءات الإدارية وتقليل العقبات التنظيمية والبيروقراطية التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهو ما يساعدها على تحسين كفاءتها وزيادة فعاليتها. تقرير بتاريخ2022/02/11 من مصالح الوزير الأول بعنوان تسهيلات إدارية لرفع العراقيل عن استحداث المؤسسات الاقتصادية.[2]

يقدم هذا التقرير سلسلة كاملة من خطة تمتد على مدى القصير والمتوسط لتخفيف الإجراءات الإدارية بهدف تحسين مناخ ممارسة الأنشطة الاقتصادية، وبالتالي جعلها أكثر جاذبية واستقطاباً للمقاولين وللمؤسسات. تهدف التدابير الجديدة إلى تسهيل العلاقات بين الإدارة والمؤسسات، وتسمح كذلك بتقليل المراحل وتبسيطها قصد تخفيف ثقل الإجراءات (بفضل التوجه نحو الرقمنة) لتكييف الأنظمة الحالية (مهن جديدة، مؤسسات مبتكرة..).

تستعرض الوثيقة ملخصاً لعمل الفريق الذي نُصب بناء على تعليمات السيد الوزير الأول، عبد العزيز جراد، لتنسيق وتعزيز برنامج العمل الشامل المتعلق بالتسهيلات الإدارية في سياق الانعاش الاقتصادي.

أ/ مقترحات رئيسية (في تقرير مصالح الوزير الأول) لتحقيق التسهيلات:

توصي هذه الوثيقة، التي أعدّها فريق عمل وزاري مشترك، باتخاذ جملة من الإجراءات من بينها عشرة رئيسية، جاءت كما يلي:

1-مرسوم تنفيذي رقم 18-25 مؤرخ في 29 محرم عام 1440 الموافق 9 أكتوبر سنة 2018، يحدد كيفيات الاستفادة من الاعانة والمساعدة المادية الممنوحتين من الدولة للجمعيات وتجمعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1-مرسوم تنفيذي رقم 18-22 مؤرخ في 14 محرم عام 1440 الموافق 24 سبتمبر سنة 2018، يتضمن إحداث جائزة وطنية للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة المبتكرة ويحدد شروط وكيفيات منحها.

2-تقرير بتاريخ2022/02/11 من مصالح الوزير الأول بعنوان تسهيلات إدارية لرفع العراقيل عن استحداث المؤسسات الاقتصادية

1- تكريس قانون يمس قطاعات مختلفة، بغية تسهيل وتبسيط وضمان حقوق الفاعلين الاقتصاديين (وصل الاستلام، آجال الإجابة والرد، مبدأ السكوت يعني القبول..).
2- تسريع التفاعل المشترك بين المنصات، ولا سيما تلك الخاصة بالمركز الوطني للسجل التجاري، والضمان الاجتماعي والضرائب والمكتب الوطني للإحصاء وإدارة الجمارك.
3- إنشاء بوابة خاصة بالمستثمرين الجدد والمؤسسات الناشئة، للتسجيل وتكريس مبدأ الفصل بين مراحل التسجيل (النضج، إنشاء المؤسسة) وتفعيلها.
4- الإسراع في اعتماد المراسيم المتعلقة بالمهن الجديدة **(وزارة العمل)**، والأنشطة المعتمدة **(وزارة التجارة).**
5- وضع برامج تدقيق داخلي دائم لأنظمة التسهيل لضمان فعاليتها على جميع المستويات.
6- إصلاح وإعادة بعث المرصد الوطني للخدمة العمومية، من خلال تكليفه بتعزيز التقييم المشترك والمستقل.
7- إعادة تنشيط الأطر المؤسساتية القائمة لحوكمة التسهيلات الإدارية: ممارسة الأعمال (المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي)، المديرية العامة للوظيفة العمومية، المرصد الوطني للخدمة العمومية.
8- اعتماد وتنفيذ ميثاق استقبال مستخدمي الخدمة العمومية.
9- تطوير وتنفيذ ميثاق أخلاقيات الموظف العمومي.
10- تعزيز الاتصال المؤسساتي فيما يتعلق بالتسهيلات الإدارية.

ب/ إجراءات خاصة للمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة:

انطلاقاً من توصيات **"مؤشرات إدارة الأعمال"**، يشير التقرير إلى أن تحسين الإجراءات اللازمة لإنشاء مؤسسات، هو الشكل الأكثر شيوعًا لتخفيف تنظيم المؤسسات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
لذا وبغية جعل إجراءات استحداث المؤسسات أكثر مرونة، يقترح التقرير الوزاري تقليص مدة معالجة الطلبات، وإعادة تنظيم الإجراءات وكذا عمل الشباك الموحد، واستخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال، مع التأكيد على الوصول المجاني والسهل إلى المعلومات المتعلقة بالإجراءات، وكذا التفاعل المشترك بين مختلف الهيئات المعنية.

ج/ خمسة أسس لإنجاح العملية:

وفقا لفحوى التقرير، فإن تحقيق هذه الإجراءات والتسهيلات الإدارية للإنعاش الاقتصادي، يستوجب تبني خمس خطوات أساسية، وهي على النحو التالي :

- تكثيف الجهود وضمان استمرارها والعمل على إحداث الأثر التراكمي في المسار الإصلاحي.

- الحوكمة القطاعية، وجودة وتناسق القيادة.
- زيادة أنظمة التقييم الداخلية التي تتمتع بالاستقلالية.
- تكييف الإصلاحات بشكل دائم.
- المرافقة النوعية والكمية للتغيير (التبسيط، المعايير، التكوين، الرقمنة..).
- اللامركزية والتخفيف في المهمات .

تقديم الدعم والتكوين:

يمكن للحكومة تقديم الدعم والتكوين لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال برامج متعددة تستهدف تطوير مهاراتهم وتعزيز قدراتهم الإدارية والتقنية وزيادة الفعالية.

تشجيع الابتكار والبحث والتطوير :

تعمل الحكومة على تشجيع الابتكار والبحث والتطوير وتعزيز التنوع الاقتصادي من خلال برامج دعم خاصة تستهدف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بتقديم الحوافز والمكافآت للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تتميز بالابتكار والإبداع.

المادة الأولى: تحدث جائزة وطنية للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة المبتكرة تدعى في صلب النص "الجائزة ." وتهدف هذه الجائزة إلى مكافأة وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة التي وضعت حيز التنفيذ منتجا (سلعة أو خدمة) أو طريقة إنتاج جديدة أو محسنة بشكل كبير أو طريقة تسويق جديدة أو طريقة تنظيمية جديدة في ممارسات المؤسسة أو في تنظيم مكان العمل أو في العلاقات الخارجية. [1]

تعزيز الوصول إلى الأسواق:

تعمل الحكومة على توفير الفرص والسبل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للوصول إلى الأسواق المحلية والعالمية من خلال دعم التصدير وتسهيل الوصول إلى السوق العالمية.[2]

تعزيز الشراكات العامة والخاصة:

تشجع الحكومة على تعزيز الشراكات بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقطاعين العام والخاص، مما يساهم في توفير الفرص الجديدة وتبادل المعرفة والخبرات.

باختصار، تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دوراً حيوياً في الاقتصاد، ويجب على الحكومات دعمها من خلال توفير البيئة الملائمة لعملها وتخفيف التحديات التي تواجهها.

1-مرسوم تنفيذي رقم 18-22 مؤرخ في 14 محرم عام 1440 الموافق 24 سبتمبر سنة 2018، يتضمن إحداث جائزة وطنية للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة المبتكرة ويحدد شروط وكيفيات منحها.

2-مرسوم تنفيذي رقم 18-22 مؤرخ في 14 محرم عام 1440 الموافق 24 سبتمبر سنة 2018، يتضمن إحداث جائزة وطنية للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة المبتكرة ويحدد شروط وكيفيات منحها.

خلاصة:

لقد حاولنا من خلال هذا المبحث تسليط الضوء على الدور التنموي الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والتكنولوجي والسياسي والمساهمة في خلق مناصب العمل وتخفيض البطالة والعوائق التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وأهمية دور الحكومة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ووجدنا أنها تؤدي دورا هاما في تحقيق التنمية، والجزائر كغيرها من الدول أولت اهتماما كبيرا لهذا القطاع وذلك لدفع عجلة التنمية في البلاد.

خاتمة الفصل:

باختصار، استراتيجية الجزائر التي تبنتها الجزائر في دعم وترقية المشاريع الصغيرة والمتوسطة تتمحور حول توفير البنية التحتية اللازمة، وتحسين البيئة التشريعية والمالية، وتعزيز القدرات الفنية والتدريبية، كل ذلك بهدف تعزيز النمو الاقتصادي وتعزيز دور هذه المشاريع في توفير فرص العمل وتنويع الاقتصاد، حيث عرفت تطورا ايجابيا ترجم في الإحصائيات التي تبين مساهمة هذه المؤسسات في التنمية في الجزائر وذلك في مجالات أساسية وهي المساهمة في التشغيل والناتج المحلي الإجمالي والقيمة المضافة بالإضافة إلى مساهمتها في التنمية المحلية.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية للوكالة المحية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE) المدية :

ملاحظة: في هذا الفصل تم الاعتماد في استقاء المعلومات من موقع الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ومسؤولي الوكالة المحلية لدعم وتنمية المقاولاتية المدية.

تمهيد:

بعد تطرقنا في الجانب النظري من هذه الدراسة لأهم المفاهيم المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا الأجهزة التي تدعمها سنحاول في هذا الجانب التطبيقي تسليط الضوء على أحد أجهزة الدعم التي وضعت من أجل تطوير وتنمية المؤسسات المصغرة بالجزائر وهي الوكالة الولائية لدعم وتنمية المقاولاتية المدية.

المبحث الأول: الإطار العام للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE):

تلعب الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية المعروفة بـ "**ANADE** " دورًا أساسيًا في تكثيف النسيج الصناعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتساهم في خلق فرص العمل وامتصاص البطالة، كما تسعى إلى تطوير التعاقد الخارجي وزيادة الصادرات.

ما هي الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية؟

الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، المعروفة اختصارًا بـ "**ANADE** "، هي هيئة حكومية ذات طابع خاص، تتمتّع بشخصية اعتبارية واستقلال مالي تخضع لوصاية الوزير المفوّض المكلف بشؤون المشاريع الصغيرة بصفة مساعد لرئيس الوزراء.

تقدّم هذه الوكالة الدعم لحاملي المشاريع لإنشاء وتوسيع المشروعات الصغيرة لإنتاج السلع والخدمات.

نشأتها:

أُنشت الوكالة المسيرة لجهاز دعم تشغيل الشباب سنة 1996 تحت تسمية الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشاب بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، المعدل بالمرسوم التنفيذي رقم 98-231 المؤرخ في 13 جويلية 1998، والمرسوم التنفيذي رقم 01-162 المؤرخ في 10 جويلية 2001، والمرسوم التنفيذي رقم 03-288 المؤرخ في 6 سبتمبر 2003، والمرسوم التنفيذي رقم 11-102 المؤرخ في 6 مارس 2011، إلا أنه في سنة 2020 تم تغيير تسميتها وقانونها الأساسي لتصبح

الوكالة الوطنية لدعم وترقية المقاولاتية وذلك بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20-329 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020، المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، ويغير تسميتها.

مجالات النشاطات:

-الفلاحة- الصناعة- الحرف-الخدمات (باستثناء النشاطات التجارية)

أهداف الوكالة الوطنية (ANADE)

تسعى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية إلى:

- تشجيع إنشاء وتوسيع أنشطة إنتاج السلع والخدمات من قبل حاملي المشاريع.
- تعزيز جميع أشكال الإجراءات والتدابير التي تهدف إلى تعزيز روح ريادة الأعمال.

ما هي مهام الوكالة الوطنية (ANADE)؟

مهامها:

يحددها المرسوم التنفيذي رقم 20-329 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020، المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، ويغير تسميتها.

- تدعم وتقدم الاستشارة وترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية،
- تسير، وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما، تخصيصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، لاسيما منها الاعانات وتخفيض نسب الفوائد، في حدود الغلافات التي يضعها الوزير المكلف بالتشغيل تحت تصرفها،
- تبلغ الشباب ذوي المشاريع الذين ترشح مشاريعهم للاستفادة من قروض البنوك والمؤسسات المالية، بمختلف الاعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب بالامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها.

- تقوم بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع، مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة، لدى المؤسسات والهيئات المعنية بإنجاز الاستثمارات.
- تشجع كل اشكال الأعمال الأخرى الرامية إلى ترقية إحداث الأنشطة وتوسيعها.
- تضع تحت تصرف الشباب ذوي المشاريع، كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي التنظيمي المتعلقة بممارسة نشاطاتهم.
- تحدث بنكا للمشاريع المفيدة اقتصاديا واجتماعيا.
- تقدم الاستشارة ويد المساعدة للشباب ذوي المشاريع في مسار التركيب المالي ورصد القروض.
- تقيم علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتطبيق خطة التمويل ومتابعة إنجاز المشاريع واستغلالها.
- برم اتفاقيات مع كل هيئة أو مقاولة أو مؤسسة إدارية عمومية يتثمل هدفها في أن تطلب إنجاز برامج تكوين الشباب ذوي المشاريع لحساب الوكالة.
- تكلف من يقوم بإنجاز دراسات الجدوى بواسطة مكاتب الدراسات المتخصصة ولحساب الشباب ذوي المشاريع الاستثمارية.
- تتكلف من يقوم بإنجاز قوائم نموذجية خاصة بالتجهيزات بواسطة هياكل متخصصة.
- تنظم تداريب لتعليم الشباب ذوي المشاريع وتجديد معارفهم وتكوينهم في تقنيات التسيير، على أساس برامج خاصة يتم إعدادها مع الهياكل التكوينية.
- تستعين بخبراء مكلفين بدراسة المشاريع ومعالجتها.

- تطبق كل تدبير من شأنه أن يسمح برصد الموارد الخارجية المخصصة لتمويل إحداث نشاطات لصالح الشباب واستعمالها في الآجال المحددة، وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.
- تطبق كل تدبير من شأنه أن يسمح برصد الموارد الخارجية المخصصة لتمويل إحداث نشاطات لصالح الشباب واستعمالها في الآجال المحددة وفقاً للتشريع والتنظيم المعمول بهما.
- تعد البطاقية الوطنية للنشاطات التي يمكن استحداثها من طرف أصحاب المشاريع وتحيينها دورياً بالاشتراك مع مختلف القطاعات المعنية.
- تشجع استحداث وتطوير الأنظمة البيئية بناءً على فرص الاستثمار المتاحة من مختلف القطاعات التي تلبي احتياجات السوق المحلي و/أو الوطني.
- تسهر على عصرنة وتقييس عملية إنشاء المؤسسات المصغرة ومرافقها ومتابعتها.
- تعد وتطور أدوات الذكاء الاقتصادي وفق نهج استشرافي، بهدف تنمية اقتصادية متوازنة وفعالة.
- تعمل على عصرنة ورقمنة آليات إدارة وتسيير الوكالة وجهاز استحداث المؤسسات المصغرة.
- تشجع تبادل الخبرات من خلال برامج الهيئات الدولية والشراكة مع الوكالات الأجنبية لدعم وترقية المقاولاتية والمؤسسة المصغرة.
- تضمن تسيير مناطق نشاطات مصغرة متخصصة

المبحث الثاني: شروط تأهيل أصحاب مشاريع المؤسسات في الجزائر:

للتطرق الى شروط تأهيل أصحاب مشاريع المؤسسات في الجزائر نطرح السؤال التالي: ما هي شروط الحصول على التمويل والامتيازات المقدمة من طرف الوكالة؟

شروط الاستفادة:

يجب أن يتمتّع حامل المشروع بعدد من الشروط لكي يستفيد من الامتيازات الممنوحة:

- أن يتراوح عمر الشخص ما بين 18 و55 سنة.
- أن يكون ذا شهادة أو تأهيل مهني و / أو له مهارات معرفية معترف بها بشهادة أو أيّة وثيقة مهنية أخرى.
- أن يتابع التكوين المقدّم له عن طريق مراكز تطوير المقاولاتية.
- أن يقدّم مساهمة شخصية في شكل أموال خاصة بمستوى يطابق الحد الأدنى المحدّد.
- عدم الاستفادة من إعانة بعنوان إحداث النشاطات.

قائمة الامتيازات الجبائية الممنوحة في إطار جهاز الوكالة:

الامتيازات الممنوحة خلال مرحلة إنجاز المشروع:

- الإعفاء من حقوق نقل الملكية بمقابل مالي للاكتسابات العقارية الحاصلة في إطار إنشاء نشاط صناعي.
- تطبيق معدل مخفض بنسبة 5 % من الحقوق الجمركية على التجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة على التجهيزات في حالة اختيار صاحب المشروع الخضوع للنظام الحقيقي.
- الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يتعلق بالعقود التأسيسية للشركات.

الامتيازات الممنوحة خلال مرحلة الاستغلال

- الإعفاء من الرسم العقاري على البناءات والبناءات الإضافية لمدة 3 سنوات، 6 سنوات أو 10 سنوات حسب موقع المشروع ابتداء من تاريخ إتمامها.
- إعفاء كامل من الضريبة الجزافية الوحيدة IFU، لمدة 3 سنوات، 6 سنوات أو 10 سنوات حسب موقع المشروع.
- عند انتهاء فترة الإعفاء المذكورة في النقطة 2، يمكن تمديدها لسنتين (2) عندما يتعهد المستثمر بتوظيف ثلاثة (3) عمال على الأقل لمدة غير محددة.
- غير أن المستثمرين-الأشخاص الطبيعيين الخاضعين للضريبة الجزافية الوحيدة-يقون مدينين بدفع الحد الأدنى للضريبة المنصوص عليه في قانون الضرائب المباشرة والمقدر ب 10000 دج ، بالنسبة لكل سنة مالية مهما يكن رقم الأعمال.
- الاستفادة من تخفيض الضريبة على الدخل الإجمالي (في حالة النظام الجبائي الحقيقي) عند نهاية مرحلة الإعفاء، وذلك خلال الثلاث سنوات (3) الأولى من الإخضاع الضريبي:
- السنة الأولى من الإخضاع الضريبي: تخفيض قدره 70 %.
- السنة الثانية من الإخضاع الضريبي: تخفيض قدره 50 %.
- السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي: تخفيض قدره 25 %

المبحث الثالث: الصيغ التمويلية التي تعتمدها الوكالة:

ما هي الصيغ التمويلية التي تعتمدها الوكالة؟

صيغ التمويل المتوفّرة:

- **التمويل الثلاثي**: أين يقدّم حامل المشروع مبلغًا يتراوح من 5 إلى 15% من قيمة الاستثمار، وتقدّم الوكالة من15 إلى 25% من المبلغ، ويتكفّل البنك بـ 70% من مبلغ الاستثمار الكلّي.
- **التمويل الثنائي**: أين يقدّم كلّ من حامل المشروع والوكالة 50% من مبلغ الاستثمار.
- **التمويل الذاتي**: أين يقدّم حامل المشروع 100% من مبلغ الاستثمار.

جدول: رقم /06 يمثل الصيغ التمويلية:

نسب المساهمة / نوع التمويل		المساهمة الشخصية		القرض بدون فائدة		القرض البنكي
التمويل الثلاثي	مبلغ الاستثمار	المناطق العادية	05%	المناطق العادية	25%	70%
	< أو = 10 000 000	المناطق الخاصة والهضاب العليا		المناطق الخاصة والهضاب العليا		
		مناطق الجنوب		مناطق الجنوب		
التمويل الثنائي		50%		50%		00%
التمويل الذاتي		100%		00%		00%

جدول: 07/ يمثل عدد الملفات المودعة منذ النشأة مقسمة على فترات:

القطاع	منذ التشأة إلى غاية 2010	من سنة 2011 إلى غاية 2016	من سنة 2017 إلى غاية 2023
الفلاحة	3565	2509	234
الحرف	335	132	65
البناء و الأشغال العمومية	655	625	121
الري	49	17	10
الصناعة	1921	854	317
الصيد	05	05	//
المهن الحرة	239	199	186
النقل على البارد	224	372	//
نقل المسافرين	777	119	//
نقل البضائع	703	4159	05
الصيانة	307	183	45
الخدمات	2122	1470	110
المجموع	10902	10644	1093

جدول رقم: 08/ يمثل عدد المشاريع الممولة منذ النشأة مقسمة على فترات:

القطاع	منذ التنشأة إلى غاية 2010		من سنة 2011 إلى غاية 2016		من سنة 2017 إلى غاية الثلاثي الأول من سنة 2024	
	عدد المشاريع الممولة	عدد مناصب الشغل المحدثة	عدد المشاريع الممولة	عدد مناصب الشغل المحدثة	عدد المشاريع الممولة	عدد مناصب الشغل المحدثة
الفلاحة	446	1289	920	2639	92	162
الحرف	201	611	201	619	31	61
البناء والأشغال العمومية	153	588	76	332	62	118
الري	13	53	12	43	01	03
الصناعة	166	672	190	723	143	246
الصيد	//	//	05	24	//	//
المهن الحرة	51	175	88	281	55	98
النقل على البارد	80	160	158	318	//	//
نقل المسافرين	168	397	60	154	//	//
نقل البضائع	232	484	729	1449	03	03
الصيانة	09	20	02	05	23	40
الخدمات	392	1053	912	2180	51	74
المجموع	1911	5502	3353	8767	461	805

يبين لنا الجدولين رقم (07و08) بأن قطاع الفلاحة يحتل الصدارة وهذا راجع إلى كون المنطقة فلاحية (تربية المواشي وغراسة الأشجار)، ويليه نشاط الخدمات وهو القطاع الذي يحظى بتسهيلات من طرف الدولة للنهوض به، كما يحتل نشاط قطاع النقل المرتبة الثالثة الذي كان عليه الطلب كبير من المستثمرين وبعدها بدأ في تناقص خلال السنوات الأخيرة وهذا راجع لاستغناء الوكالة عن هذا القطاع لتشبعه، كما يأتي قطاع الصناعة وخاصة الجلدية منها في المرتبة الرابعة نظرا لكون منطقة المدية معروفة بالصناعة الجلدية، أما بالنسبة لفروع النشاطات الأخرى (الري- الصيانة - المهن الحرة، البناء والأشغال العمومية، الصيد البحري)

كذلك سجلت نموا ضئيلا مقارنة بالقطاعات السابقة، وعليه هي لا تزال بطيئة رغم الإجراءات المتخذة لترقيتها. كما نلاحظ من خلال الجدول (08) أعلاه إحداث وتوفير مناصب الشغل وتطوره من سنة إلى أخرى، وتخفيض البطالة كما نرى ان نسبة توظيف الذكور والاناث متفاوتة.

جدول: رقم 09/ توزيع عدد المشاريع الممولة حسب الجنس وقطاع الاعمال من الانشاء لغاية 2022/12/31

قطاع النشاط	المشاريع الممولة	ذكور	إناث	نسبة الاناث	نسبة الذكور
الزراعة	**1425**	**1379**	46	%3.22	%96.78
الحرف التقليدية	**153**	**103**	50	%32.68	%67.32
البناء والاشغال العمومية	522	513	9	%1.72	%98.28
هيدروليك	1	1	0	%0	%100
الصناعة	750	672	78	%10.4	%89.6
الصيانة	118	115	3	%2.54	%97.46
الصيد البحري	7	7	0	%0	%100
المهن الحرة	336	206	130	%38.70	%61.30
الخدمات	1081	959	122	%11.28	%88.72
نقل التبريد	236	235	1	%0.42	%99.58
نقل البضائع	965	963	2	%0.20	%99.80
نقل المسافرين	227	221	6	%2.64	%97.36
المجموع	5821	5374	447	%7.68	%92.32

يتبين لنا من خلال الجدول السابق أن عدد الملفات الممولة بالنسبة للذكور أكبر من الاناث؛ حيث تبلغ نسبة الذكور 92% من مجموع المشاريع الممولة في مقابل 08% للإناث. كما يتبين لنا أن المشاريع الممولة من طرف الوكالة موزعة على مختلف قطاعات النشاط مع احتلال قطاع الفلاحة للمرتبة الأولى بـ 108561 مشروع منها 5374 مشروع لصنف الذكور و447 مشروع لصنف الاناث.

جدول رقم:10/ يمثل عدد المشاريع الممولة حسب كل بلدية.

ر.ت	البلدية	عدد المشاريع الممولة
33	مدية	923
34	مجبر	20
35	مفتاحة	14
36	مغراوة	365
37	مزغنة	33
38	ميهوب	43
39	وامري	111
40	واد حربيل	15
41	أولاد عنتر	9
42	أولاد بوعشر	2
43	أولاد براهيم	57
44	أولاد دايد	22
45	أولاد هلال	7
46	أولاد معرف	62
47	ام الجليل	10
48	وزرة	67
49	الربعية	50
5510	سانق	12
52	سدراية	93
53	سغوان	26
54	سي المحجوب	31
55	سيدي دامد	30
56	سيدي الربيع	26
57	سيدي نعمان	122
58	سيدي زهار	10
59	سيدي زيان	18
60	السواقي	228
61	تابلاط	226
62	تافراوت	67
63	تزقيدة	18
64	ثلاثة الدوائر	44
65	الزبيرية	26
	المجموع	

ر.ت	البلدية	عدد المشاريع الممولة
01	عين بوسيف	392
02	عين اوقسير	17
03	عيساوي	14
04	عزيز	54
05	بعطة	1
06	بن شكاو	55
07	بني سليمان	446
08	برواقية	472
09	بير بن العابد	172
10	بوغار	20
11	بواعيش	20
12	بوعيشون	11
13	بوشراحيل	92
14	بوغزول	52
15	بوسكن	132
16	الشهبونية	54
17	شلالة العذراوة	126
18	شنيغل	13
19	الداميات	11
20	دراق	48
21	الحوضين	10
22	جواب	96
23	ذراع السمار	49
24	العزيزية	36
25	القلب الكبير	134
26	الحمدانية	4
27	العمارية	124
28	العوينات	48
29	حناشة	23
30	الكاف الأخضر	137
31	خمس جوامع	39
32	قصر البخاري	470
5821		

جدول رقم:11/ يمثل شهادة المسير حامل المشروع.

الشهادة	ذكور	إناث	المجموع
ابتدائي	529	17	546
متوسط	2694	75	2769
ثانوي	925	76	849
جامعي	420	184	604
تكوين مهني	882	95	977

المبحث الرابع: دليل حامل المشروع ومراحل الحصول على التمويل(القرض):

الهيكل التنظيمي لمراحل تجسيد مشروع

المرحلة الأولى

التسجيل وإعتماد المشروع :

التسجيل عبر الرابط:https://promoteur.ansej.dz

55 و 18سن صاحب المشروع عند اعتماد المشروع يتراوح بين

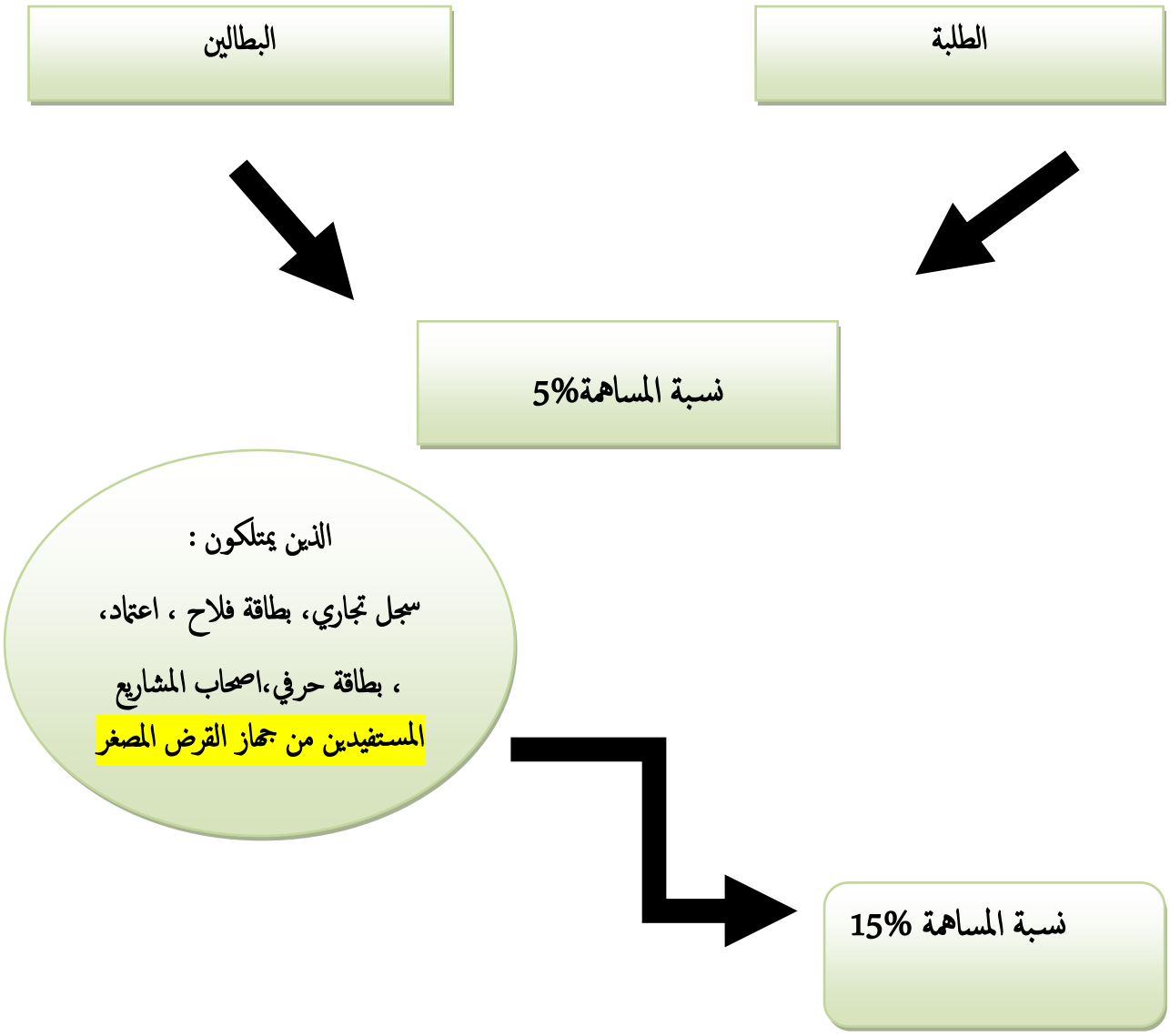
1-إعتماد الملف على مستوى الفرع بعد توفر الشروط وتقديم الوثائق التالية:

- بطاقة التعريف الوطنية الرقمية
- صورة شمسية
- دبلوم، أو كل وثيقة تثبت المؤهلات المهنية و/ أو الحيازة على خبرة مهنية معترف بها بواسطة شهادة أو أي وثيقة مهنية
- بطاقة إقامة
- الفواتير الشكلية للعتاد (باحتساب كل الرسوم)
- الفواتير الشكلية للتأمين على الأخطار المتعددة وكل الأخطار للتجهيزات (باحتساب كل الرسوم)

- كشف لأشغال تهيئة محل (باحتساب كل الرسوم) إن وجدت.
- دراسة للمشروع منجز من طرف مكتب دراسات خارجي إن أمكن ذلك.

يتم برمجة لقاء مع صاحب المشروع لإفادته بالإجراءات المتبعة والامتيازات المقدمة من طرف الوكالة كما يتم إعلامه عن أنواع التمويل المعتمدة من طرف الوكالة

1-التمويل الثلاثي (صاحب المشروع –الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية – البنك)



2-التمويل الثنائي : صاحب المشروع - الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

بالمائة بالنسبة القرض 50%
الغير مكافىء الممنوح له من
طرف الوكالة

نسبة المساهمة50%

3- التمويل الذاتي :

نسبة المساهمة لصاحب المشروع
بالمائة من قيمة المشروع 100%

ملاحظة :

يتم برمجة صاحب المشروع لدورة تكوينية لمدة خمسة (05)أيام ،تعد اختياريه بالنسبة للمستثمرين الذين تابعوا دورة تكوينية على مستوى دور المقاولاتية أو الذين يقدمون دراسة للمشروع منجز من طرف مكتب دراسات خارجي

مباشرة بعد الدورة التكوينية يتم برمجة الملف لعرضه أمام لجنة انتقاء و اعتماد المشاريع.

التسجيل عبر الرابط

https://promoteur.ansej.dz

تقديم الملف لدى الوكالة مع اعتماده

دورة تكوينية لمدة 05 أيام

عرض الملف أمام لجنة انتقاء و اعتماد المشاريع.

2-إعتماد المشروع

➢ **شهادة التأهيل:**

بعد اعتماد المشروع من طرف لجنة انتقاء واعتماد المشاريع، يتم تقديم شهادة تأهيل لصاحب المشروع من طرف الفرع المختص وتوجيهه لإتمام الإجراءات الخاصة بالإنشاء القانوني للمؤسسة:

- (عقد إيجار لمدة 24 شهرا قابلة للتجديد. السجل التجاري. شهادة التصريح بالوجود، البطاقة الجبائية، القانون الأساسي للمؤسسة إن وجد)
- إيداع صاحب المشروع لطلب قرض موجه لمدير البنك، وهذا عند سحب شهادة التأهيل، بالنسبة للتمويل الثلاثي

المرحلة الثانية :

قرار منح الامتيازات الضريبية والإعانات المالية الخاصة بالإنجاز مرحلة الإنشاء

➢ **بعد تقديم الوثائق التالية:**

- الموافقة البنكية.
- وصل دفع المساهمة الشخصية في المشروع.
- الرقم التعريف البنكي للحساب الشخصي (**RIB**).
- السجل التجاري أو بطاقة فلاح، بطاقة حرفي أو اعتماد بالنسبة للنشطات المقننة.
- عقد إيجار لمدة 24 شهرا قابلة للتجديد على الأقل، عقد الملكية، عقد هبة، عقد عارية. الاستعمال، أو قرار استفادة من محل موجه لإيواء النشاط إن وجد.

- محضر معاينة المحل منجز من طرف المحضر القضائي.
- نسخة من شهادة التصريح بالوجود، أو رقم البطاقة الجبائية.
- القانون الأساسي للمؤسسة في حالة شخص معنوي.
- الفواتير الشكلية للعتاد (باحتساب كل الرسوم).
- الفواتير الشكلية لتأمين على الأخطار المتعددة وكل الأخطار للتجهيزات (باحتساب كل الرسوم).
- كشف أشغال تهيئة المحل (باحتساب كل الرسوم) إن وجدت.
- - عقد الانخراط بصندوق الكفالة المشتركة. (FG).

➢ **يقوم صاحب المشروع بالإمضاء على قرار منح الامتيازات الضريبية لمرحلة الإنشاء و اتفاقية القرض مع أوامر بالدفع.**

مباشرة تقوم الوكالة بصب قيمة القرض في الحساب البنكي لصاحب المشروع عن طريق إمضاء أمر بالدفع مع إيداع الملف الخاص برصد الأموال لدى الوكالة البنكية

شهادة التأهيل

طلب خطي للحصول على قرض موجه لمدير البنك

الموافقة البنكية

يتم إيداع الملف من طرف الوكالة "أناد" لدى الوكالة البنكية

الانشاء القانوني للمؤسسة

قرار منح الامتيازات الضريبية و الإعانات المالية الخاصة بالإنجاز مرحلة الإنشاء

- مباشرة تقوم الوكالة "أناد" بصب قيمة القرض في الحساب البنكي لصاحب المشروع عن طريق إمضاء أمر بالدفع مع إيداع الملف الخاص برصد الأموال لدى الوكالة البنكية.

- مع الأمر بسحب الصك البنكي الخاص باشتراك الانخراط بصندوق الكفالة المشتركة

المرحلة الثالثة

➢ **الأوامر بسحب الصك البنكي:**

الأوامر بسحب الصكوك البنكية

صك بنكي خاص بإشتراك الانخراط في صندوق الكفالة المشتركة(FG)

الأمر بسحب الصك البنكي بقيمة 10 بالمائة

الأمر بسحب الصك البنكي بقيمة 90 بالمائة

بالنسبة للعتاد المتحرك:

- يسلم الأمر بسحب الصك بقيمة 10 % عند تقديم وصب الطلبية؛
- يتم إعداد الأمر بسحب الصك بقيمة 90 % على أساس الرقم التسلسلي المبين على شهادة وجود العربات المسلمة من طرف الوكلاء المعتمدين.

بصفة استثنائية،

يمكن إصدار الأمر بسحب الصك 90 % على أساس تقديم شهادة التوفر في الحالات الآتية:

- اقتناء تجهيزات ثانوية ذات كلفة غير معتبرة، كالتجهيزات المكتبية والتجهيزات المنزلية، .... إلخ، دون اشتراط الاتفاقية ما بين حامل المشروع والمورد.
- بالنسبة لكل النشاطات المقامة بولايات الجنوب عند تواجد المورد خارج الولاية المعنية.
- بخصوص الحالة الأخيرة فلا يستثنى من عملية إجراء محضر تركيب العتاد وتشغيله (منتج في اليد) محرر من طرف المحضر القضائي مرفوق بصور فوتوغرافية مؤشر عليها وبحضور المكلف بالمتابعة لمعاينة انطلاق النشاط.، في أجل لا يمكن أن يتعدى الثلاثون (30) يوما.

المرحلة الرابعة

الاستغلال

قرار منح الامتيازات الضريبية الخاصة بالاستغلال

❖ **للاستفادة من هذه الامتيازات يجب تقديم الوثائق التالية:**

- شهادة مقدمة من مصالح الضرائب تبين تاريخ بداية المشروع.
- الرهن الحيازي للتجهيزات و/أو الرهن الخاص بالعتاد المتنقل.
- عقد التأمين للعتاد على الأخطار المتعددة وكل الأخطار للتجهيزات (باحتساب كل الرسوم).
- الفاتورة النهائية للعتاد مع الفاتورة التأمين على الأخطار المتعددة وكل الأخطار للتجهيزات (باحتساب كل الرسوم).
- نسخة من الترخيص النهائي خاص بالاستغلال بالنسبة للنشاطات المقننة إن وجدت.

قرار منح الامتيازات الضريبية الخاصة بالاستغلال



يمنح للمؤسسة في مرحلة استغلال الاستثمار الخاص بالإنشاء ،الامتيازات الضريبية التالية:

- الإعفاء من الرسم العقاري على البناءات و البناءات الإضافية لمدة "3 سنوات ، 6 سنوات او 10 سنوات" حسب موقع المشروع ، ابتداء من تاريخ إتمامها
- اعفاء كامل ، لمدة " 3 سنوات ، 6 سنوات او 10 سنوات " حسب موقع المشروع ، ابتداءا من تاريخ استغلالها من الضريبة الجزافية الوحيدة IFU أو الخضوع للنظام الضريبي الحقيقي حسب القوانين السارية المفعول.
- عند انتهاء فترة الاعفاء المذكورة في المطة رقم 2 ، يمكن تمديدها لسنتين (2) عندما يتعهد المستثمر بتوظيف ثلاثة (3) عمال على الاقل لمدة غير محددة.

عدم احترام التعهد الخاص بخلق مناصب شغل يؤدي إلى سحب الامتيازات الممنوحة و المطالبة بالحقوق و الرسوم الواجب دفعها.

مرحلة التوسعة

بعد الدخول في مرحلة الاستغلال يمكن لصاحب المشروع الاستفادة من الامتيازات المقدمة من طرف الوكالة لمرحلة التوسيع شريطة أن تستوفي فيه الشروط التالية:

- تقديم حصيلة الحسابات الختامية للمؤسسة المصغرة للسنتين الأخيرتين أو أي وثيقة تثبت الحصيلة الجبائية للسنتين الأخيرتين.
- تسديد 70% من القرض البنكي
- عدم وجوده في حالة تأخر عن سداد القرض بدون فائدة الممنوح من طرف الوكالة.
- في حالة التمويل الثنائي، يجب تسديد 70% من قرض الوكالة.
- تسديد كلي للقرض البنكي في حالة تغيير البنك أو الانتقال من التمويل الثلاثي إلى الثنائي
- تسديد كلي للقرض البنكي والقروض غير مكافأة الممنوحة له بعنوان الإنشاء في حالة توسيع النشاط في مجالات مغاير للنشاط الأصلي
- حيازته للعتاد الأساسي لممارسة النشاط أو ذلك الذي تم إستخلافها خلال فترة استغلال النشاط

خاتمة الفصل:

من خلال دراستنا للجانب الميداني الذي أخذنا فيه الوكالة الولائية لدعم وتنمية المقاولاتية المدية، يمكننا القول إنها قامت بعدة مجهودات بهدف ترقية وتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن خلال عدد المؤسسات الممولة من طرف الوكالة الولائية لدعم وتنمية المقاولاتية فرع المدية هناك تطور ملحوظ من سنة إلى أخرى وهذا راجع لاهتمام السياسة الاقتصادية في الآونة الأخيرة بهذا القطاع، وتتوزع هذه المؤسسات على مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي، كما أنها تساهم وبدرجة معتبرة في توفير مناصب شغل جديدة.

وأخيرا نستنتج أن عملية تمويل المشاريع الاستثمارية عملية معقدة ومهمة في نفس الوقت فهي لا تخلو من مخاطر عدم ضمان تسديد المقترض لقيمة القرض، على الرغم من اعتمادها على دراسة مالية مسبقة.

الخاتمة

خاتمة:

نظرا للدور الذي يمكن أن يلعبه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية، جعلت الجزائر بعد الخروج من الاقتصاد الموجه من تطوير وتنمية هذا القطاع أحد أولوياتها، وبسبب كثرة المعوقات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة استحداث عدة أجهزة ووكالات متخصصة في تمويل ومرافقة هذه المؤسسات وكذا تقديم الدعم لحاملي المشاريع ومساعدتهم في خلق مؤسساتهم الخاصة.

لقد استهدف بحثنا تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال هياكل الدعم المالي المتبعة من قبل الدولة ، فتعرضنا إلى مفاهيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعريف المشرع الجزائري لها، وكذا أهم المشاكل والعوائق لها والتي يعتبر التمويل أهم عائق لها، وعلى هذا الأساس قمنا بعرض الجهود المبذولة من طرف الدولة لإنشاء وتشجيع وترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا من خلال الإشارة إلى أهم الهيئات التي أنشأت خصيصا لتنمية هذا القطاع ومحاولة إزالة العقبات التي تقف أمام الشباب الراغب في إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة.

ومن هنا قمنا بعرض في دراستنا التطبيقية على الوكالة الولائية لدعم وتنمية المقاولاتية فرع المدية - وتطرقنا إلى الإجراءات والشروط التي يجب أن تتوفر في الشاب من أجل الاستفادة من التمويل، وهيكل التمويل الخاص بالوكالة، وعرضنا في دراستنا على إجمالي الإحصائيات لعدد المؤسسات الممولة من طرف الوكالة حسب القطاع وعدد المناصب التي توفرها هذه المؤسسات، وتطرقنا إلى مراحل الحصول على التمويل.

ومن خلال محاولتنا الإحاطة بجميع الجوانب المتعلقة بالموضوع **استطعنا التوصل إلى هذه النتائج:**

- يلعب قطاع المؤسسات لصغيرة والمتوسطة دورا مهما في النهوض باقتصاديات الدول وتحقيق التنمية الاقتصادية، كما تساعد في تحقيق التنمية الاجتماعية إذ تعتبر وسيلة فعالة لمحاربة البطالة والفقر.
- ونظرا للخصائص التي تتميز بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإنها تواجه مجموعة من المعوقات التي تعترض طريقها، وفي مقدمتها تلك المتعلقة بصعوبة الحصول على التمويل ونقص كفاءة أصحاب المشاريع.
- تعتبر الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية من أهم الأجهزة التي وضعتها الدولة لنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

اختبار صحة الفرضيات:

الفرضية الأولى:

يحظى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باهتمام كبير من طرف الدولة الجزائرية (**فرضية صحيحة**).

رأينا مما سبق أن الدولة الجزائرية وبهدف النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة استحدثت العديد من الوكالات والأجهزة الداعمة لهذا القطاع كالصندوق الوطني للأمين على البطالة (CNAC)، الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ) ، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) ، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) ، التي تعنى بتقديم التمويل والمرافقة لهذه المؤسسات.

الفرضية الثانية:

تساهم الوكالة الولائية لدعم وتنمية المقاولاتية - المدية في إنشاء وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (فرضية **صحيحة**) تبين لنا أن الفرضية صحيحة وذلك من خلال دراستنا الجانب التطبيقي والتطرق على مختلف الإحصائيات المتعلقة بعدد المؤسسات الممولة من طرف الوكالة.

الفرضية الثالثة:

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة مشاكل تأثر على نشأتها (**فرضية صحيحة**)

المشكل الرئيسي الذي تواجهه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو مشكل التمويل ونقص الخبرة لأصحاب المشاريع مما يؤدي إلى صعوبة التسيير.

توصيات الدراسة:

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا البحث خاصة في مجال دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يمكن طرح الاقتراحات والتوصيات التي نرى أنها من شأنها أن تعيق مسار بلوغ الأهداف المنشودة من جراء تطبيق البرامج وهي كالتالي:

- تقليص الإجراءات الإدارية المتعلقة بمنح القروض من أجل تقليص أجال الانتظار بالنسبة لطالبي الدعم.
- ضرورة المرافقة الحقيقية والمتابعة الميدانية للمستفيدين في كل مراحل الدعم حتى تساعدهم في إنجاز مشاريعهم ولكي تضمن استرجاع القروض الممنوحة.
- تقديم تسهيلات لطالبي الدعم للأنشطة الفلاحية وتشجيعهم خاصة في المناطق الجنوبية.
- ضرورة الاهتمام بتقديم الدعم للقطاعات المنتجة وهذا بمنحها تسهيلات وامتيازات أكبر من قطاع الخدمات.

- تقديم الإرشادات والنصح للشباب الراغب في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق الإكثار من الأيام الإعلامية والتحسسية فيما يخص التركيبات المالية ومختلف التغيرات التي قد تطرأ في الإعانات التي تقدمها الوكالة.
- اجراء دورات تكوينية وتدريبية لأصحاب المشاريع.

أفاق الدراسة:

- إجراء دراسة مقارنة بين وكالات الدعم الحالية.
- دراسة مدى فعالية المرافقة لأصحاب المشاريع من طرف وكالات الدعم قبل وبعد الحصول على التمويل.
- دراسة عينة من المستفيدين فيما يتعلق بالامتيازات والتسهيلات الممنوحة من قبل الوكالات.

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

1. موقع وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني.
2. موقع الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.
3. الوكالة المحلية لدعم وتنمية المقاولاتية المدية.
4. رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
5. المرسوم التنفيذي رقم 02/73 الصادر بتاريخ 11/11/ 2002 المتضمن إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد قانونها الأساسي.
6. القانون رقم 17-02 المؤرخ في 2017/01/10 يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
7. المرسوم التنفيذي رقم 17-193 المؤرخ في 11 جوان سنة 2017، يتضمن تعديل القانون الأساسي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
8. المرسوم التنفيذي رقم 17-194 المؤرخ في 11 جوان سنة 2017، يتضمن مهام المجلس الوطني للتشاور من أجل تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
9. المرسوم التنفيذي رقم 18-170 المؤرخ في 26 جوان سنة 2018، يحدد مهام وكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكار وتنظيمها وسيرها، المعدّل والمتمّم.
10. مرسوم تنفيذي رقم 18-22 مؤرخ في 14 محرم عام 1440 الموافق 24 سبتمبر سنة 2018، يتضمن إحداث جائزة وطنية للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة المبتكرة ويحدد شروط وكيفيات منحها.
11. المرسوم التنفيذي رقم 18-226 مؤرخ في 24 سبتمبر سنة 2018، المتضمن إحداث جائزة وطنية للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة المبتكرة والمحدد شروط وكيفيات منحها.

12.المرسوم التنفيذي رقم 18-253 المؤرخ في 9 أكتوبر سنة 2018، يحدد كيفيات الإستفادة من الإعانة والمساعدة المادية الممنوحتين من الدولة للجمعيات وتجمعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

13.قرار مؤرخ في 16 جانفي سنة 2019، يحدد نموذج التصريح التشخيصي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تأهيلها للإستفادة من أجهزة الدعم.

14.تقرير بتاريخ2022/02/11 من مصالح الوزير الأول بعنوان تسهيلات إدارية لرفع العراقيل عن استحداث المؤسسات الاقتصادية.

15.محمد الصغير قريشي ، واقع مراقبة التسيير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، أطروحة دكتوراه ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،2013.

16.عبد الله خبابه ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة ، الطبعة الأولى ، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر،2013.

17.الشريف ريحان – إيمان بومود ، بورصة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة أحدث مصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ملتقى دولي، جامعة عنابة ، 2012.

18.هايل عبد المولى طشطوش، المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، الطبعة الأولى ، 2012، 1433هـ.

19.شيراز حايف سي حايف ، دليلة بركان ، إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة ، جامعة المسيلة 2011.

20.مشري محمد الناصر . (2008 - 2011. دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة. شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية سطيف، الغلوم الاقتصادية الجزائر: جامعة فرحات عباس.

21.الأخضر بين عمر ، علي باللموشي ،" معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تطويرها، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي(الجزائر).

22.محمد فتحي صقر، واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها الاقتصادية ندوة المشروعات الصغيرة - جانفي - 2004 والمتوسطة في الوطن العربي: الإشكاليات وآفاق التنمية، جامعة الدول العربية، القاهرة.

23.بلعزوز بن علي، إليفي محمد إشكالية تمويل المؤسسات ص وم في ظل مقررات لجنة بازل

24.الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسات الصغرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف يومي 17 - 18 أفريل 2006.

25.مؤتمر منظمة العمل العربي، العربية الدورة الخامسة والثلاثون المشروعات الصغيرة، ون، المتوسطة ا، كخيار للحد من البطالة والتشغيل في الدول العربية 23 فيفري 2008.

26.جمعة مفاتيح، دور الصندوق الوطني للتأمين على البطالة في دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2011.

27.صورية قشيدة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، مذكرة ماجستر ، جامعة الجزائر.

28.مليكة كاملي ، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق القرض الإيجاري، مذكرة ليسانس ، جامعة المدية.

29.أتشي شعيب، واقع وآفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، في ظل الشراكة الأورو متوسطية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008.

30.مجلة دفاتر بوادكس النزوح المستمر لقوى العمل داخليا وخارجيا. (واقع انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، عيسات محمد، داتو سعيد عماد.

31.لخلف عثمان دور ومكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة فى التنمية الاقتصادية - حالة الجزائر - رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1995.

32.مالكية الحميدة، محاولة تقييم أدوات التحليل الإستراتيجي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2009.

33.محمد رقامي ، أثر عقوبات التأخير على التمويل الصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستر ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2009.

34.سمية بوراس، تقييم التمويل الهيكل من طرف الدولة في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2015.

35.هبة خليفاتي، صيغ تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ليسانس جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

36.صورية قشيدة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، مذكرة ماجستر ، جامعة الجزائر ، 2012 .

37.عبد الرحمن بابنات التدقيق الإداري وتدقيق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الطبعة الأولى، الجزائر، 2008. البحوث الجامعية:

38.هالم سليمة. (2016 - 2017). هيئات الدعم والتمويل ودورها في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (دراسة تقييمية للفترة 2004-2014). أطروحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاديات إدارة الأعمال كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر بسكرة.

39.حدة الضب؛ مدى تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الانضمام المرتقب للجزائر للمنظمة العالمية للتجارة؛ مذكرة ماستر؛ جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

40.بوشلاغم عثمان بن شهيدة سارة مراكشي محمد لمين بلا) تاريخ دور مراقبة التسيير في تفعيل

أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. ملتقى وطني حول مراقبة التسيير كآلية لحوكمة المؤسسات وتفعيل الإبداع. البليدة العلوم الاقتصادية الجزائر: جامعة علي لونيسي.

41.العميد الركن الدكتور نبيل جواد. (2007). إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع "مجد"، بيروت، لبنان، ط1.

42.رزقي نور الهدى. (2020). دور آليات وهيئات الدعم في النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر - دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب - مجلة الاقتصاد الصناعي (خزارتك)، جامعة محمد الشريف مساعديه سوق أهراس المجلد 10(العدد (02)).

43.بعلي حمزة. (2011). استخدامات تكنولوجيا المعلومات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة الجزائر. الملتقى الوطني الأول حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2000.

44.لوكيز سمية. (24) حوان، 2021). دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الجزائري - دراسة حالة بعض الولايات - أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة محمد بوضياف بالمسيلة.

45.نسيمة سابق، أثر الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي - دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2014، رسالة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الحاج لخضر 01، 2016.

46.جبار محفوظ المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها كلية العوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم الاقتصاد جامعة سطيف 2003، ص 214.

47.فارس طارق ور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل ترقية قدرتها التنافسية أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية 2017-2018.

48.شبوطي حكيم، الدور الاقتصادي والاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثالث، جوان 2008ص 213.

49.خوني رابح حساني رقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، أتريك للنشر والتوزيع مصر، 2008.

50.خبابه عبد الله المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة، دار الجامعة الجديدة للنشر الاسكندرية مصر 2013.

51.بن عزة هشام دور القرض الإيجاري " Leasing" في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة " دراسة حالة بنك البركة الجزائري"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية، جامعة وهران 2011-2012.

52.لخلف عثمان دور ومكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية - حالة الجزائر رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1995.

53.خوني رابح، ترقية أساليب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع اقتصاد التنمية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2003.

54.شعباني اسماعيل، ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في العالم، مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية سطيف، الجزائر، 25-28 ماي.

55.خوني رابح حساني رقية، أفاق تمويل وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، سطيف الجزائر28-25 ماي 2003.

56.صالح صالحي، أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 3، 2004.

57.فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية المحلية، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 2005.

58.المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، بحوث ومناقشات الدورة التدريبية الخاصة بدور الحاضنات التكنولوجية في تنمية الصناعات التي نظمتها المنظمة بالقاهرة أيام 4-8 أوت 2004.

59.الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسات الصغرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف يومي 17 - 18 أفريل 2006.

60.جمال الدين سلامة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من حدة البطالة ماجستير العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 3.

61.صفوت عبد السلام عوض الله، اقتصاديات الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التصنيع والتنمية، دار النهضة العربية،1993.

الملاحق

اختيار مؤسسة مصغرة تم دعمها من قبل الوكالة استرجاع المواد غير معدنية للرسكلة.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
مصالح الوزير المنتدب لدى الوزير الأول
المكلف بالمؤسسات المصغرة
الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

Wilaya : **MEDEA**
Agence de Wilaya : **MEDEA**

ACCUSE DE RECEPTION DE DOSSIER

Numéro de la demande d'octroi d'avantages : 0021834 Date : 17/07/2022

Promoteur 1 : [redacted]
Promoteur 2 : ....
Promoteur 3 : ....
Promoteur 4 : ....

Activité : RECUPERATION DES MATIERES NON METALLIQUES RECYCLABLES

Nom et Prénom et Signature de l'accompagnateur



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
مصالح الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالمؤسسات المصغرة
الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

ANADE

Formulaire d'inscription

Gérant

NIN : [redacted]

Nom : [redacted] **Prénom :** [redacted]
Genre : Homme
Fils(le) de : [redacted] **Et de :** [redacted]
Date de naissance : [redacted] **N° acte de naissance :** [redacted]
Commune de naissance : [redacted] **Wilaya de naissance :** [redacted]
Adresse personnelle : [redacted]
Commune : [redacted] **Wilaya :** MEDEA
Email : [redacted] **Téléphone :** [redacted]
Catégorie : CHOMEUR **Date dépôt CNAC :**
Qualification ou diplômes : FORMATION PROFESSIONNELLE
Intitulé du diplôme : Recycler la matière plastique
Siège social (s'il y a lieu): CHELALET AL A
Commune : AIN BOUCIF **Wilaya :** MEDEA

Sollicite les aides financières et les avantages fiscaux accordés par le dispositif ANADE pour la ralisation de l'activité :

RECUPERATION DES MATIERES NON METALLIQUES RECYCLABLES

Dans le cadre d'un mode de financement : TRIANGULAIRE **phase :** Création
Aides financières demandées : PNR Classique et PNR LOYER
Zone d'ombre : Non
Déclare sur l'honneur :
N'avoir jamais bénéficié des aides de l'etat au titre de la création d'activité.

Nom et Prénom du gérant : [redacted]
Signature :

Annexe

Espace réservé à l'ANADE

N° Sieje V3

21834

Nom et signature de l'accompagnateur

Date de dépôt: 17/07/2022

Liste des équipements et services

N°	Désignation	Quantité	Prix unitaire TTC	Prix total TTC	Fournisseur
1	BROYEUR DE PLASTIQUE N DE SERIE	1	1 249 500	1 249 500	001626034355398
2	MELANGEUR SECHEUR DE PLASTIQUE N	1	773 500	773 500	001626034355398
3	CONVOYEUR TAPIS ROULANT FABRIQUE	1	535 500	535 500	001626034355398
4	LAVEUSE PLASTIQUE N DE SERIE 18	1	1 261 400	1 261 400	001626034355398
5	CONVOYEUR TAPIS ROULANT FAB LOCA	1	595 000	595 000	001626034355398
6	MACHINE GRANULATRICE DE FILME EN	1	1 606 500	1 606 500	001626034355398
7	TRANSPLETTE MANUELLE 3T	1	595 000	595 000	001626034355398
8	PRESSE A BALLE REF AZ41-5- 00-M	1	1 309 000	1 309 000	001626034355398

Nom et prénom du gérant :

Signature

e fausse déclaration entraine l'annulation de l'inscription de l'intéressé avec possibilité de poursuites judiciaires selon l'article 223 du code pénale.

Tableau Récapitulatif des équipements et services
(à détailler en annexe)

Désignation	Montant total TTC
Equipements	7 925 400
Matériel roulant (s'il ya lieu)+Taxe véhicule incluse	0
Assurances multirisques (équipements)	139 676,2
Assurances tous risques (matériel roulant)	0
Aménagement (s'il ya lieu)	0
Fonds de roulement (TTC)	0

Espace réservé à l'ANADE

Agence wilaya/Antene:
MEDEA/MEDEA

Carte d'identité nationale n°:
Etablie le: Par:

N° Sieje V3:
26010021834

Nom et signature de l'accompagnateu
Date de dépot:



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مصالح الوزير المنتدب لدى الوزير الأول

مكلف بالمؤسسات المصغرة

الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

شهادة مشاركة

يتشرف السيد مدير الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لولاية المدية بتسليم هذه الشهادة.

للسيد :

مسير المؤسسة المصغرة: استرجاع المواد الغير معدنية للرسكلة .

نظير مشاركته في الدورة التكوينية في مجال المقاولاتية المنجزة عن بعد

خلال الفترة من 31 جويلية إلى 03 أوت 2022.

المكون

مدير الوكالة الولائية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
مصالح الوزير المنتدب لدى الوزير الأول
المكلف بالمؤسسات المصغرة
الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

ANADE

ولاية : المدية
الوكالة الولائية : المدية
الفرع المحلي: المدية
شهادة رقم: 242/2022

شهادة التأهيل للاستفادة من مساعدة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب التمويل الثلاثي.

تعريف المؤسسة :

الميدان الاجتماعي أو المهني: [redacted]
عنوان المقر الاجتماعي(المقر الضريبي) : شلالة العذاورة
البلدية : عين بوسيف الولاية : المدية
الشكل القانوني: شخص طبيعي ☒ شخص معنوي ☐
النظام الضريبي: نظام الضريبة الجزافية الوحيدة ☒ النظام الضريبي الحقيقي ☐
الدراسة المالية (مخطط الاعمال) متضمنة الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة: نعم ☐ لا ☒
النشاط : إسترجاع المواد غير المعدنية لرسكلة

تعريف صاحب أو أصحاب المشروع :

الاستثمار المقرر من طرف صاحب أو أصحاب المشروع المبين أدناه :

صاحب المشروع 1 :

اللقب : [redacted] الاسم :
اللقب الأصلي للمرأة :
تاريخ الازدياد : [redacted] مكان الازدياد -البلدية : سيدي عيسى الولاية : المسيلة
العنوان : [redacted]

صاحب المشروع 2 :

اللقب : ..... الاسم : .....
اللقب الأصلي للمرأة : .....
تاريخ الازدياد : ..... مكان الازدياد -البلدية : ..... الولاية : .....
العنوان : .....

صاحب المشروع 3 :

اللقب : ..... الاسم : .....
اللقب الأصلي للمرأة : .....
تاريخ الازدياد : ..... مكان الازدياد -البلدية : ..... الولاية : .....
العنوان : .....

صاحب المشروع 4 :

اللقب : ..... الاسم : .....
اللقب الأصلي للمرأة : .....
تاريخ الازدياد : ..... مكان الازدياد -البلدية : ..... الولاية : .....
العنوان : .....

طبقا لقرار لجنة انتقاء، واعتماد وتمويل المشاريع في دورتها رقم **2022/220/013**، بتاريخ **24/08/2022** . و ردا على طلبكم للاستفادة من الامتيازات رقم **0021834** بتاريخ **2022/07/17** يسعد **الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية** الشباب أن تعلمكم بأن استثماركم مؤهل للاستفادة من مساعدة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب بداية من تاريخ إعداد قرار منح الامتيازات الضريبية و الإعانات المالية في إطار الإنجاز على النحو التالي، مع التقيد بالالتزامات التالية:

- رصد المساهمة الشخصية.
- الاشتراك و الاخراط في الصندوق الوطني للكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع.
- المشاركة في تكوين إجباري منظم من طرف **الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية** ، قبل عرض الملف على **لجنة انتقاء، واعتماد وتمويل المشاريع**.

الإعانات المالية :

- قرض بدون فائدة .
- قرض اضافي غير مكافئ عند الضرورة.
- تخفيض نسبة الفائدة البنكية الى (100%).

الامتيازات الضريبية و الجمركية :

1/- خلال فترة إنجاز المشروع :

- الإعفاء من حقوق نقل الملكية بمقابل مالي للاكتسابات العقارية الخاصلة في إطار إنشاء نشاط صناعي,
- الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يتعلق بالعقود التأسيسية للشركات .
- **الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة (TVA) لمقتنيات التجهيزات والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار الخاص بمرحلة الإنشاء بالنسبة للنشاطات الخاضعة للنظام الضريبي الحقيقي وكذا الرسم على القيمة المضافة. لا تستفيد السيارات السياحية من هذا التدبير إلا اذا كانت تشكل الأداة الرئيسية للنشاط.**
- تطبيق نسبة مخفضة بـ 5 % تخص الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة والداخلة مباشرة في إنجاز الاستثمار .

2/- خلال فترة استغلال المشروع وابتداء من انطلاق النشاطات :

- الإعفاء من الرسم العقاري على البناءات و البناءات الإضافية لمدة "3 سنوات ، 6 سنوات او 10 سنوات" حسب موقع المشروع ، ابتداء من تاريخ إتمامها
- اعفاء ، لمدة " 3 سنوات ، 6 سنوات او 10 سنوات " حسب موقع المشروع، ابتداءا من تاريخ استغلالها من الضريبة الجزافية الوحيدة IFU أو حسب الحالة (IRG، IBS أوTAP) في حال اختيار صاحب المشروع الخضوع للنظام الضريبي الحقيقي.
- عند انتهاء فترة الاعفاء المذكورة في المطة الثانية، يمكن تمديدها لسنتين (2) عندما يتعهد المستثمر بتوظيف ثلاثة (3) عمال على الاقل لمدة غير محددة.

عدم احترام التعهد الخاص بخلق مناصب شغل يؤدي إلى سحب الامتيازات الممنوحة و المطالبة بالحقوق و الرسوم الواجب دفعها.

ملاحظة: غير أن المستثمرين - الاشخاص الطبيعيين الخاضعين للضريبة الجزافية الوحيدة - يبقون مدينين بدفع الحد الادنى للضريبة الذي يجب ألا يقل عن 10000 دج، من المبلغ المنصوص عليه بموجب المادة 365 مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، بالنسبة لكل سنة مالية، مهما يكن رقم الاعمال المحقق.

مدة الصلاحية:

تحدد مدة صلاحية هذه الشهادة ب 12 شهرا ابتداء من تاريخ التوقيع عليها.

حرر في..... 07 أوت 2022

ع / الوكالة الوطنية لدعم وتنمية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
مصالح الوزير المنتدب لدى الوزير الأول
المكلف بالمؤسسات المصغرة
الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

Wilaya : MEDEA
Agence de Wilaya : MEDEA
Antenne locale : MEDEA

FICHE DE PRESENTATION DE PROJET
à la Commission locale de sélection, de validation et de financement

Dossier	Inscription à la Commission Locale
Code SIEJE : 26010021834	N° d'inscription :
Date de dépôt : 17/07/2022	N° de session :

Intitulé du Projet :	RECUPERATION DES MATIERES NON METALLIQUES RECYCLABLES
Secteur d'activité :	INDUSTRIE
Forme juridique :	PERSONNE PHYSIQUE

Localisation du siège de l'entreprise : CHELALET AL A

Commune : AIN BOUCIF Daira : Wilaya : MEDEA

Zone spécifique (Oui/Non) : Oui

Autres observations :

PRESENTATION DES PROMOTEURS

Identification du Gérant :

Nom et Prénom : [redacted]
Nom de Jeune Fille :
Date de Naissance : [redacted] **Lieu :** [redacted]
Fils (fille) de : [redacted] **et de :** [redacted]
Situation familiale : Célibataire
Adresse Personnelle : [redacted]

Promoteur 1 :

Nom et Prénom : [redacted]
Nom de Jeune Fille :
Date de Naissance : [redacted] **Lieu :** [redacted]

Fils (fille) de : [redacted] **et de :** [redacted]
Situation familiale : Célibataire
Adresse Personnelle : CITE HAOUARI BOUMEDIENE, AIN BOUCIF, MEDEA
Diplôme : Recycler la matière plastique
Expérience : Non

Promoteur 2 :

Nom et Prénom : ....
Nom de Jeune Fille : .....
Date de Naissance : ..... **Lieu :** ...../ <<Wilaya_Naiss_P2>>
Fils (fille) de : ..... **et de :** .....
Situation familiale : .....
Adresse Personnelle : ....., ..., ...
Diplôme : .....
Expérience : ...

Promoteur 3 :

Nom et Prénom : ....
Nom de Jeune Fille : .....
Date de Naissance : ..... **Lieu :** ..... / <<Wilaya_Naiss_P3>>
Fils (fille) de : ..... **et de :** .....
Situation familiale : .....
Adresse Personnelle : ....., ..., ...
Diplôme : .....
Expérience : ...

Promoteur 4 :

Nom et Prénom : ....
Nom de Jeune Fille : .....
Date de Naissance : ..... **Lieu :** ...../ .....
Fils (fille) de : ..... **et de :** .....
Situation familiale : .....
Adresse Personnelle : ....., ..., ...
Diplôme : .....
Expérience : ...

PRESENTATION DU PROJET

Généralités sur le Projet :

a) **Nature du projet** : CREATION des capacités de production

b) **Localisation du projet** : CHELALET AL A, MEDEA

c) **Etat d'avancement du projet et délais de réalisation** : Le marché : L'étude du marché effectuée démontre que ce projet est fort intéressant et attire beaucoup de clients.

Aides reçues ou espérées : Le marché : L'étude du marché effectuée démontre que ce projet est fort intéressant et attire beaucoup de clients.
Impact du projet sur le plan économique : Le marché : L'étude du marché effectuée démontre que ce projet est fort intéressant et attire beaucoup de clients.
Impact du projet sur l'environnement : Le marché : L'étude du marché effectuée démontre que ce projet est fort intéressant et attire beaucoup de clients.

d) **Nombre d'emplois créés** :

Nombre d'associés (1)	0
Nombre d'emplois prévus (2)	3
Nombre Total d'emplois (1+2)	3

Produit et Marché :

a) **Description précise du produit** : Le marché : L'étude du marché effectuée démontre que ce projet est fort intéressant et attire beaucoup de clients.
Le marché : Le marché : L'étude du marché effectuée démontre que ce projet est fort intéressant et attire beaucoup de clients.
La clientèle : Le marché : L'étude du marché effectuée démontre que ce projet est fort intéressant et attire beaucoup de clients.
Chiffre d'affaire prévisionnel : 6 400 000,00

COUT et FINANCEMENT DU PROJET

Structure d'investissement :

Rubriques	Paiement en devises		Paiement en dinars	Total en dinars
	Montant	C/V Dinars		
FRAIS PRELIMINAIRES				100 000,00
TERRAINS				0,00
INFRASTRUCTURES D'ACCEUIL				0,00
EQUIPEMENTS DE PRODUCTION				7 925 400,00
EQUIPEMENTS AUXILLIAIRES				0,00
EQUIPEMENT DE ROULANT				0,00
EQUIPEMENT DE TRANSPORT				0,00
DROITS DE DOUANE				0,00
TAXES				0,00
MONTAGE, ESSAI, MISE EN ROUTE				0,00
ASSURANCE				139 676,00
FONDS DE ROULEMENT				0,00
FONDS DE GARANTIE				91 023,00
TOTAL				8 256 099,00

Structure de financement :

Apport Personnel :

Montant	412 805,00	soit 5,00% du coût total de l'investissement
Dont Numéraires	412 805,00	soit 5,00% du coût total de l'investissement
Dont en Nature	0,00	soit 0,00% du coût total de l'investissement

Prêt Non Rémunéré :

Montant	2 064 025,00	soit 25,00% du coût total de l'investissement

Emprunt Bancaire:

Montant	5 779 269,00	soit 70,00% du coût total de l'investissement

Autres à préciser :

Montant	500 000,00	soit 500 000,00% du coût total de l'investissement

Coût Total de l'investissement :

Montant	8 256 099,00	soit 100,00% du coût total de l'investissement

Fournisseur :

N°	*Fournisseur*
1	[redacted]

N°	Désignation	Quantité	Observations
1	BROYEUR DE PLASTIQUE N DE SERIE YE2-180M-4 MARQUE HAIJING FAB EN CHINE	1	
2	MELANGEUR SECHEUR DE PLASTIQUE N DE SERIE 22500-KM- 501 FAB EN CHINE	1	
3	CONVOYEUR TAPIS ROULANT FABRIQUE LOCALE	1	
4	LAVEUSE PLASTIQUE N DE SERIE 1825 YZ -29 FAB LOCALE	1	
5	CONVOYEUR TAPIS ROULANT FAB LOCALE	1	
6	MACHINE GRANULATRICE DE FILME EN PLASTIQUE MARQUE HAIJING FEB EN CHINE	1	
7	TRANSPLETTE MANUELLE 3T	1	
8	PRESSE A BALLE REF AZ41-5- 00-M FABRIQUE EN CHINE	1	

Etablie le :

RESERVE AU CSVF

Date d'examen : 10.08.2022

N° d'inscription au registre :
010/2022

Décision du CSVF

012 10.08.2022

Le Président du CSVF

N°Dossier :	[redacted]
Nom et Prénom du Gérant :	[redacted]
Activité :	RECUPERATION DES MATIERES NON METALLIQUES RECYCLABLES

(D.5): TCR PREVISIONNELS

	ANNEE 1	ANNEE 2	ANNEE 3	ANNEE 4	ANNEE 5	ANNEE 6	ANNEE 7
VENTES ET PRODUITS ANNEXES	8 580 000,00	9 438 000,00	10 381 800,00	11 419 980,00	12 561 978,00	13 818 175,80	15 199 993,38
VARIATION STOCKS PRODUITS FINIS ET EN COURS							
PRODUCTION IMMOBILISEE							
SUBVENTIONS D'EXPLOITATION							
I- PRODUCTION DE L'EXERCICE	8 580 000,00	9 438 000,00	10 381 800,00	11 419 980,00	12 561 978,00	13 818 175,80	15 199 993,38
Achats consommés	1 210 000,00	1 270 500,00	1 334 025,00	1 400 726,25	1 470 762,56	1 544 300,69	1 621 515,73
Services extérieurs et autres consommations	219 173,66	227 940,61	237 058,23	246 540,56	256 402,18	266 658,27	277 324,60
II- CONSOMMATION DE L'EXERCICE	1 429 173,66	1 498 440,61	1 571 083,23	1 647 266,81	1 727 164,74	1 810 958,96	1 898 840,33
III- VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)	7 150 826,34	7 939 559,39	8 810 716,77	9 772 713,19	10 834 813,26	12 007 216,84	13 301 153,05
Charges de personnel	1 026 000,00	1 083 560,00	1 041 271,20	1 049 136,67	1 057 159,36	1 065 342,56	1 073 689,39
Impôts, taxes et versements assimilés (IFU/TAP)	0,00	0,00	0,00	1 370 397,60	1 507 437,36	1 658 181,10	1 873 930,21
IV- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	6 124 826,34	6 905 999,39	7 769 445,57	7 353 178,92	8 270 216,54	9 283 693,20	10 403 464,45
Autres produits opérationnels							
Autres charges opérationnelles							
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur	1 605 080,00	1 605 080,00	1 605 080,00	1 605 080,00	1 605 080,00	0,00	0,00
Reprise sur pertes de valeur et provisions							
V-RESULTAT OPERATIONNEL	4 519 746,34	5 300 919,39	6 164 365,57	5 748 098,92	6 665 136,54	9 283 693,20	10 403 464,45
Produits financiers							
Charges financières	10 137,87	20 275,75	20 275,75	15 980,60	12 165,45	8 110,30	4 055,15
VI-RESULTAT FINANCIER	-10 137,87	-20 275,75	-20 275,75	-15 980,60	12 165,45	8 110,30	-4 055,15
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V+VI)	4 509 608,47	5 280 643,65	6 144 089,82	5 731 878,32	6 652 971,09	9 275 582,90	10 399 409,31
Impots exigibles sur résultats ordinaires	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	1 247 020,12
Impots différés (variations) sur résultats ordinaires							
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	8 580 000,00	9 438 000,00	10 381 800,00	11 419 980,00	12 561 978,00	13 818 175,80	15 199 993,38
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	4 070 391,53	4 157 356,35	4 237 710,18	5 688 101,68	5 909 006,91	4 542 592,90	6 048 513,19
VIII- RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	4 509 608,47	5 280 643,65	6 144 089,82	5 731 878,32	6 652 971,09	9 275 582,90	7 903 551,07
Elements extraordinaires (produits) (à préciser)							
Elements extraordinaires (charges) (à préciser)							
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
IRS	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE	4 509 608,47	5 280 643,65	6 144 089,82	5 731 878,32	6 652 971,09	9 275 582,90	7 903 551,07
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)							
XI- RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)	4 509 608,47	5 280 643,65	6 144 089,82	5 731 878,32	6 652 971,09	9 275 582,90	7 903 551,07
Dont part des minoritaires (1)							
Part du groupe (1)							



N°Dossier :	[redacted]
Nom et Prénom du Gérant :	[redacted]
Activité :	RECUPERATION DES MATIERES NON METALLIQUES RECYCLABLES

(D.4) BILAN D'OUVERTURE

ACTIF	MONTANT	PASSIF	MONTANT
ACTIF IMMOBILISE (NON COURANT)		***CAPITAUX PROPRES***	413 790,73
Immobilisations Incorporelles			
Frais d'établissement	100 000,00		
Logiciel, Licences,...	0,00		
Immobilisations Corporelles			
Equipements de production	7 925 400,00		
Outillages	0,00		
Materiel Roulant	0,00		
Matériel et mobilier de bureau	0,00		
Materiels informatiques	0,00		
Aménagement	0,00		
Frais d'installation	0,00		
Cheptel	0,00		
Autres immobilisations	0,00		
ACTIF COURANT			
STOCKS ET ENCOURS			
Matieres Premières (et Fournitures)	0,00		
CREANCES ET EMPLOIS ASSIMILES		***PASSIFS NON COURANTS***	
Frais de la location	0,00	Emprunts auprès des établissements de crédit	5 793 070,16
DISPONIBILITES ET ASSIMILES		Autres emprunts et dettes assimilés (PNR Classique)	2 068 953,63
Banque (cotisation fonds de garantie)	91 240,86	Autres emprunts et dettes assimilés (PNR LO)	0,00
Banque (Assurance)	159 173,66		
Banque (Fonds de roulement, formation, transitaire)	0,00		
T O T A L	8 275 814,52	T O T A L	8 275 814,52

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
مصالح الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالمؤسسات المصغرة
الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

(D) ETUDE FINANCIERE

(D.1) Structure de l'investissement:

(en DA)

Rubrique	Coût	Coût TOTAL
Immobilisations Incorporelles	100 000,00	100 000,00
Frais d'établissement	100 000,00	
Logiciel, Licences,....	0,00	
Immobilisations Corporelles	7 925 400,00	7 925 400,00
Equipements de production	7 925 400,00	
Equipements locaux	7 925 400,00	
Equipements importés	0,00	
Frais d'installation	0,00	
Frais de transport	0,00	
Montage et essais	0,00	
Cheptel	0,00	
Materiels roulants	0,00	
Aménagements	0,00	
Outillages	0,00	
Matériel et mobilier de bureau	0,00	
Materiels informatiques	0,00	
Droit de douanes et taxes	0,00	0,00
Autres impots et taxes	0,00	0,00
Cotisation fonds de garantie	91 240,86	91 240,86
Assurances	159 173,66	159 173,66
Fonds de roulement	0,00	0,00
Frais de formation, transitaire	0,00	0,00
Autre	0,00	0,00
TOTAL	8 275 814,52	8 275 814,52

N° Dossier :
Gérant : [redacted]
Activité : RECUPERATION DES MATIERES NON METALLIQUES RECYCLABLES

Montant des équipements importés en DA	Cours de conversion relevé le ../../.....		
	Montant Equip	Cours Devise en DA	Montant en DA
	0,00	162,00	0,00

Type de financement	1
Triangulaire : 1	
Mixte : 2	
Auto financement : 3	

PNR SUPP	Montant
PNR (LO)	0,00

Zone	2
* Zone 1 : Zone normale	
* Zone 2 : Zone spécifique et hauts plataux	
* Zone 3 : Sud	

Statut du promoteur	1	Franchise TVA	2
1- Chômeur ou étudiant		1- Avec franchise : "Régime réél"	
2- Autres		2- Sans franchise : "IFU"	

REGIME REEL		REGIME FORFAITAIRE
IBS	TAP	IFU
19%	2%	12%

(D.2) Structure de Financement:

Rubrique	Taux Particip	Montant
Apport personnel	5%	413 790,73
Numéraires		413 790,73
Nature		0,00
PNR Classique	25%	2 068 953,63
Crédit Bancaire	70%	5 793 070,16
TOTAL	100%	8 275 814,52

(D.3) Tableau d'amortissement du crédit Bancaire:

Montant du crédit	5 793 070,16
Durée du crédit (en semestre)	13,00
Taux d'intérêt bancaire	5,5%
Taux de bonification	100%
Taux d'intérêt réel	0,00%

Rubrique	SEMESTRE 1	ANNEE 1	ANNEE 2	ANNEE 3	ANNEE 4	ANNEE 5	ANNEE 6
Principal	0,00	0,00	1 158 614,03	1 158 614,03	1 158 614,03	1 158 614,03	1 158 614,03
Reste à rembourser (encours)	5 793 070,16	5 793 070,16	5 793 070,16	4 634 456,13	3 475 842,10	2 317 228,06	1 158 614,03
Intérêts Bancaires bonifiés	0,00	159 309,43	318 618,86	254 895,09	191 171,32	127 447,54	63 723,77
Cotisation au FG	10 137,87	20 275,75	20 275,75	16 220,60	12 165,45	8 110,30	4 055,15
Cotisation à verser	91 240,86						

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة إقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة
الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

ولاية : المدية
الوكالة الولائية : المدية
الفرع المحلي: المدية
شهادة رقم: 13/2023

قرار منح الامتيازات الضريبية و الإعفاءات المالية
الخاصة بالإنجاز مرحلة الإنشاء

المدير العام للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية:

- بمقتضى الأمر رقم 96- 14 المؤرخ في 24 جوان سنة 1996 ، والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 1996، ولاسيما المادة 16 منه.
- بمقتضى الأمر رقم96-31 المؤرخ في30 ديسمبر سنة 1996، والمتضمن قانون المالية لسنة 1997 .
- بمقتضى الأمر رقم 09-01 المؤرخ في 26 رجب عام 1430 الموافق لـ 22 جويلية سنة 2009، والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009 .
- بمقتضى قانون رقم 97-02 المؤرخ في 31 ديسمبر سنة 1997، والمتضمن قانون المالية لسنة 1998 ولاسيما المادة 46 منه.
- بمقتضى القانون رقم 03-22 المؤرخ في 04 ذي القعدة عام 1424 الموافق 28 ديسمبر سنة 2003 ، و المتضمن قانون المالية لسنة 2004،
- بمقتضى القانون رقم 09-09 المؤرخ في 13 محرم عام 1431 الموافق لـ 30 ديسمبر سنة 2009 المتضمن قانون المالية لسنة 2010،
- بمقتضى القانون رقم 13-08 المؤرخ في 27 صفر عام 1435 الموافق لـ 30 ديسمبر سنة 2013 المتضمن قانون المالية لسنة 2014،
- بمقتضى القانون رقم 14-10 المؤرخ في 8 ربيع الأول 1436 الموافق لـ 30 ديسمبر سنة 2014 المتضمن قانون المالية لسنة 2015،
- بمقتضى القانون رقم 20-16 المؤرخ في 16 جمادى الأولى عام 1442 الموافق لـ 31 ديسمبر سنة 2020 المتضمن قانون المالية لسنة 2021،
- بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 96-234 المؤرخ في 02 جويلية سنة 1996 ، والمتعلق بدعم تشغيل الشباب، المعدل و المتمم.
- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 21-275 المؤرخ في 19 ذي القعدة عام 1442 الموافق 30 يونيو سنة 2021 والمتضمن تعيين الوزير أول،
- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 22-305 المؤرخ في 11 صفر عام 1444 الموافق 8 سبتمبر سنة 2022، والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة،
- بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 96-295 المؤرخ في 08 سبتمبر سنة 1996 الذي يحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 302-087 الذي عنوانه الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، المعدل و المتمم،
- بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 96-295 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1417 الموافق 8سبتمبر سنة 1996 و المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية و تحديد قانونها الأساسي، المعدل و المتمم،
- بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 98 -200 المؤرخ في 14 صفر عام 1419 الموافق لـ 09 يونيو سنة 1998، المتضمن إحداث صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع وتحديد قانونه الأساسي، المعدل و المتمم،
- بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 03-290 المؤرخ في 9 رجب عام 1424 الموافق لـ 6 سبتمبر سنة 2003، المحدد للشروط و مستوى الإعانة الممنوحة للشباب ذوي المشاريع ومستواها، المعدل و المتمم،
- بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 06- 485 المؤرخ في 03 ذو الحجة عام 1427 الموافق لـ 23 ديسمبر 2006 المتضمن كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 302- 089 الذي عنوانه " الصندوق الخاص لتطوير مناطق الجنوب"،
- بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 06- 485 المؤرخ في 03 ذو الحجة عام 1427 الموافق لـ 23 ديسمبر 2006 المتضمن كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 302- 116 الذي عنوانه " الصندوق الخاص لتطوير الاقتصاد الجبلي والهضاب العليا"
- بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 18- 191 المؤرخ في 09 ذو القعدة عام 1439 الموافق لـ 22 جويلية 2018، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 03-290 المؤرخ في 9 رجب عام 1424 الموافق لـ 6 سبتمبر سنة 2003، المحدد للشروط و مستوى الإعانة الممنوحة للشباب ذوي المشاريع ومستواها،
- بمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 09 أكتوبر سنة 1991، المتعلق بتحديد المناطق الواجب ترقيتها،
- بمقتضى القرار رقم 04 المؤرخ في 26 أكتوبر 2022 المتضمن تعيين السيد بقدور حكيم مكلف بتسيير الوكالة الوطنية لدعم تنمية المقاولاتية،
- بمقتضى طلب منح الامتيازات المقدمة رقم 0021834 بتاريخ 2022/07/17
- بمقتضى شهادة التأهيل رقم 242/26/01/2022 بتاريخ 2022/08/25
- بمقتضى الموافقة الأخطر في صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع رقم2023/26010000014 بتاريخ 2023/04/30

يقـــــــرر

المادة 01 / : يعد هذا القرر في إطار الاستثمار المؤهل للمساعدة من جهاز دعم تشغيل الشباب .

المادة 02 / : **التعريف بالمؤسسة**

- العنوان الاجتماعي أو المهني... : [redacted]
- عنوان مقر الاجتماعي(المقر الضريبي)... : [redacted]
- البلدية: [redacted] الولاية : المدية
- الشكل القانوني : **شخصية طبيعية**
- النظام الضريبي: **نظام الضريبة الجزافية الوحيدة** ☒ النظام الضريبي الحقيقي ☐
- النشاط ..... (استرجاع المواد غير المعدنية للرسكلة
- رقم السجل التجاري أو وصل الإيداع : [redacted]
- رقم التعريف الضريبي..... : [redacted]

- الرقم الجبائي..... :

المادة3 /: التعريف بصاحب أو أصحاب المشروع

المشروع المشار إليه في المادة الأولى المذكورة أعلاه ينجز من طرف صاحب أو أصحاب المشروع المذكورين أدناه .

صاحب المشروع 1

اللقب : [redacted] الاسم : [redacted]

اللقب الأصلي للمرأة : .....

تاريخ الازدياد : [redacted] مكان الازدياد -البلدية : **سيدي عيسى** الولاية : **المسيلة**

العنوان : [redacted]

صاحب المشروع 2

اللقب : ..... الاسم : .....

اللقب الأصلي للمرأة : .....

تاريخ الازدياد : ..... مكان الازدياد -البلدية : ..... الولاية : .....

العنوان : ..... ، ..... ، .....

صاحب المشروع 3

اللقب : ..... الاسم : .....

اللقب الأصلي للمرأة : .....

تاريخ الازدياد : ..... مكان الازدياد -البلدية : ..... الولاية : .....

العنوان : ..... ، ..... ، .....

صاحب المشروع 4

اللقب : ..... الاسم : .....

اللقب الأصلي للمرأة : .....

تاريخ الازدياد : ..... مكان الازدياد -البلدية : ..... الولاية : .....

: ..... ، ..... ، .....

المادة 4/ : التعريف بالمسير

اللقب : [redacted] الاسم [redacted]

اللقب الأصلي للمرأة : .....

تاريخ الازدياد : [redacted] مكان الازدياد -البلدية : [redacted] الولاية : [redacted]

العنوان : **حي هواري بومدين ، شلالة العذاورة ، المدية**

المادة 5 / : الامتيازات الممنوحة:

يمنح للمؤسسة المشار إليها في المادة 2 أعلاه في مرحلة إنجاز المشروع ، الامتيازات الضريبية و الإعانات المالية التالية :

الامتيازات الضريبية

- الإعفاء من رسم نقل الملكية بمقابل مالي على الإكتسابات العقارية في إطار إنشاء نشاط صناعي.
- الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يتعلق بالعقود التأسيسية للشركات .
- **الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة (TVA) لمقتنيات التجهيزات والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار الخاص بمرحلة الإنشاء بالنسبة للنشاطات الخاضعة للنظام الضريبي الحقيقي وكذا الرسم على القيمة المضافة. لا تستفيد السيارات السياحية من هذا التدبير إلا اذا كانت تشكل الأداة الرئيسية للنشاط.**
- تطبيق نسبة منخفضة بـ 5 % فيما يخص الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة والداخلة مباشرة في إنجاز الاستثمار.

الإعانات المالية

- قرض بدون فائدة محدد في هيكل تمويل المشروع
- قرض بدون فائدة إضافي عند اقتضاء الحاجة(بالنسبة للتمويل الثلاثي)
- تخفيض ب100 % في معدل نسب الفوائد البنكية (بالنسبة للتمويل الثلاثي)

المادة6 / : تاريخ مفعول الاستفادة من الامتيازات لمرحلة انجاز الاستثمار :

حددت فترة الإنجاز لمدة سنة ويسري مفعولها ابتداء من تاريخ توقيع هذا القرار إلا في حالة التجديد عمدا.

المادة 7 / : الإعفاءات الممنوحة في هذا القرار لا تعفي المؤسسة وأصحاب المشروع من التصريحات الضريبية في احترام الآجال المحددة قانونا

المادة8 / : ترسل نسخة طبق الأصل من هذا القرار لكل الإدارات والمؤسسات المعنية بتطبيق هذا المقرار.

0 2 MAI 2023

حرر بـ المدية في.....

ع / الوكالة لدعم وتنمية المقاولاتية

ملحق قرار منح الامتيازات الضريبية و الإعفاءات المالية

الخاصة بمرحلة الإنجاز

التسمية الاجتماعية:
المقر الاجتماعي:
البلدية: شلالة العذاورة الولاية : المدية

قائمة برنامج التجهيزات والعتاد و التهيئة الواجب اقتناؤها

N°	Désignation	Quantité	Observations
1	BROYEUR DE PLASTIQUE MARQUE HAIJING PUI 15 KW V 380 V FAB EN CHINE	1	
2	MELANGEUR SECHEUR DE PLASTIQUE POIDS 700 KG PUI 2.2 KW V 380V FAB LOCALE	1	
3	CONVOYEUR TAPIS ROULANT DIMENSION 3M FABRIQUE LOCALE	1	
4	LAVEUSE PLASTIQUE SORTIE 700KG /6H DIMENSTION 273MM*3000 V380V FAB LOCALE	1	
5	CONVOYEUR TAPIS ROULANT DIMENSION 4M FAB LOCALE	1	
6	MACHINE GRANULATRICE DE FILME EN PLASTIQUE MARQUE HAIJING DIAMETRE 125VIS V380V FEB EN CHINE	1	
7	TRANSPLETTE MANUELLE 3T	1	
8	PRESSE A BALLE M SORTIE 500 KG FRAPPE V 380V FABRIQUE EN CHINE	1	
9	SERVICES ASSURANCES	1	
10	SERVICES BANCAIRES		

ملاحظة: أنا الممضي أدناه أصرح بشرف بأن التجهيزات المذكورة في قائمة هذه الوثيقة موجهة لإنجاز الاستثمار موضوع قرار منح الامتيازات الخاصة بمرحلة الإنجاز رقم 13/2023 تاريخ2023/04/30

أتعهد ، بالالتزام بالاستعمال المصرح به إلى غاية الاهتلاك التام للتجهيزات .

02 MAI 2023

حرر بـ المدية في.....

ع / الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

توقيع و ختم المصرح